وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد

كلية التربية (ابن رشد)
قسم اللغة العربية

الشَّكْلُ، أَثَرُهُ ودَلالاتُهُ في الدَّرسِ النَّحوِيِّ

أُطروحةٌ تقدَّم بها

خالد عباس حسين السَّيَّاب

إلى مجلسِ كليّة التّربية / ابن رشد

وهي جزء من متطلبات نَيْل درجة دكتوراه فلسفة

في اللغة العربيّة وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدّكتور

قيس إسماعيل محمود الأَوسيّ

1426 هـ 2005 م

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ((الشكل ، أثره ودلالاته في الدرس النحوي)) لطالب الدكتوراه (خالد عباس حسين السياب) جرى تحت إشرافي في كلية التربية ابن رشد . جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

الأستاذ الدكتور قيس إسماعيل محمود الأوسي

المشرف

التاريخ : / / 2005

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

الأستاذة المساعدة الدكتورة عهود عبد الواحد العكيلي

رئيسة قسم اللغة العربية

التاريخ / / 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَّن نَّشاءُ وفَوقَ
كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَليمٌ ﴾

صدق الله العظيم

((يوسف: من الاية76))

المـــحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	7 – 2
الفصل الأول : الحركات في التركيب النحوي	79 – 8
المبحث الأول : أثر الحركات في نشأة الدرس النحوي	15 – 9
المبحث الثاني : التفسير الصوتي للحركات في اواخر الكلم	55 – 16
- الطبيعة الصوتية للحركات	23 – 17
- مظاهر التفسير الصوتي :	55 – 23
- الإتباع الحركي	26 – 23
- الحمل على الجوار	29 – 26
- الوقف	32 – 29
- التقاء الساكنين	34 – 32
- تفسير محمد بن المستنير قطرب	35 – 34
- تفسير إبراهيم أنيس	37 – 36
- الحركات من حيث الثقل (القوة) والخفة (الضعف)	40 – 37
- حذف الحركات	55 – 40
المبحث الثالث : دلالة الحركات على المعنى	79 – 56
- المعرب والمبني – الإعراب والبناء	59 – 57
- الحركات والعامل النحوي	62 – 59
- الحركات ودلالتهاعلى المعنى	79 – 62

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : ظاهرة التنوين	152 – 80
- الطبيعة الصوتية للتنوين	83 –81
المبحث الاول : أقسام التنوين	119 – 84
- تنوين التمكين	89 – 85
- تنوين العوض	99 – 89
- تنوين التنكير	105 – 99
- تنوين المقابلة	112 – 106
- تنوين الترنم والتنوين الغالي	117 – 112
- تنوين الحكاية	118
- التنوين الشاذ	119 – 118
المبحث الثاني : صلة التنوين بالتركيب النحوي	152 – 120
اولا : دلالة التنوين في الالفاظ العاملة عمل الفعل	128 – 121
- المصدر المنون	123 – 121
- اسم الفاعل المنون	128 – 123
ثانيا : اسم (لا) النافية للجنس من حيث التنوين وعدمه	134 – 129
ثالثا : (المنادى) من حيث التنوين وعدمه	143 – 134
رابعا : حرمان الاسم من التنوين (الممنوع من الصرف)	152 – 144

الموضوع	
الفصل الثالث : ظاهرة الموقع في الجملة	210 – 153
المبحث الاول : أثر الموقع في توجيه الجملة وفي تقسيمها	167 – 154
المبحث الثاني : أثر الموقع في توجيه جملة الفعل والفاعل و (نائب الفاعل)	181 – 168
المبحث الثالث : أثر الموقع في توجيه جملة المبتدأ والخبر	191 – 182
المبحث الرابع : أثر الموقع في توجيه جملة الوصف المبتدا الذي له مرفوع أغنى عن الخبر	199 – 192
المبحث الخامس : أثر الموقع في توجيه شبه الجملة	204 – 200
المبحث السادس : أثر الموقع في جواز الابتداء بالنكرة	210 – 205
خاتمة البحث ونتائجه	214 – 211
مصادر البحث ومراجعه	236 – 215
ملخص الاطروحة باللغة الانجليزية	237

المُقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين , ذي الجلالِ والإكرام , والصَّلاة والسلام على خاتم النَّبيّين محمَّدٍ الصّادق الأمين , وعلى آلهِ الطاهرين , وصحبه الغُرّ الميامين .

أما بعد .. فقد نشأ الدّرس النّحوي استجابة لمطالب موضوعية عديدة , من أهمها : خدمة دستور المسلمين , القرآن العظيم , وإذا كان العلماء الذين نهضوا بهذا الدرس , قد وقفوا وقفة تقديس لـه , وللغته الرفيعة , ونظروا نظرة إعجاب للتراث الشّعري الذي خلّفه العرب, فإنهم في الوقت نفسه, وجدوا أنفسهم توّاقين لسبر أغوار هذه اللّغة التي أُنْزِل بها القرآن العظيم والتي نُظِم بها الشّعر العربيّ الخالد , فراحوا يدرسونها دراسة واسعة , ومتشعَّبة , أفرزت درسا حافلا متعدَّد المناحي , ومختَلِف الانطلاقات , يكاد يكون مستوعبا جميع قضاياها ومسائلها وقوانينها .

فقد يكون منطلقه (المعنى) , فيجعله نقطة ارتكاز في توجيه ما يعرض له من ظواهر زخر بها النحو العربي , وفي تقعيد القواعد , وإقامة صناعة النّحو وربما كان منطلقه مبدأ (التعليل النحوي) أو نظرية (العامل) مثلا .

وتعد الظواهر الشكلية معلما بارزا في النحو العربي , أثّرت بوضوحٍ في نشأة الدّرس النحويّ , وفي تطوره , وتحديد مساره , ومعالجته قضايا اللغة .

ولقد وجدّت في نفسي هوى لدراسة ظواهر الشّكل , واستكشاف أثرها في هذا

الدرس وما أفرزه من مواقف , وآراء , وخلاف , وجدل , ونقد , وموازنة, صدَرت عن نُحاة قدامى أو مُحْدَثين , شَكَّلت بمجموعها منهجا يمكن وصف بعض مظاهره بأنَّه يقوم على أساس ملاحظة شكل التركيب الظاهريّ , أو صورته الخارجية , من أجل الوصول إلى القواعد العامة التي تحكمه , والوصول كذلك إلى ما يَحْمِل من دلالة لها صلة بمعناه أو ببنائه النّحوي , أو بالصناعة النحوية بشكل عام .

وكان لا بُدَّ لي من أجل تحقيق هذه الرّغبة أنْ اتّخذ منهج الاختيار لا الحصر , ذلك أنَّ ظواهر الشّكل يصْعُب حصرها جميعها , فضلا عن دراستها , فهي موجودة في كل باب من الأبواب النحوية , بل في كلّ جزئية من جزئيّاتها .

وعلى وفق هذا المنهج , اخترت ثلاث ظواهر شكليّة لاتنفك احداهما عن الأخرى , ولا تكاد تخلو منها أي جملة مهما كانت يسيرة , ففي نحو (زيدٌ قامَ) نلحظ بسهولة هذه الظواهر الثلاث, وهي : الحركة , والتنوين , والموقع الشكلي لكلّ من (زيد) و(قام) .

هذه الظواهر الشّكلية الثلاث المختارة – إذن – هي ما أقصده من مصطلح (الشكل) ، وهو مصطلح شاع استعماله في دراسات المُحدثين , كالدكتور تمام حسان , والدكتور عبد الرحمن أيوب , والدكتور فاضل السّاقي , وغيرهم .

على أنّني لا بُدَّ من أن أشير هنا إلى أنّني لا أتبنَّى منهجا حديثا معيَّنا أسير على وفقه في هذه الدّراسة, عدا استعارة المصطلح , فهذا البحث يحاول أنْ يعقد ثنائية بين دراسة الناحية الشّكليّة للتّركيب النّحويّ , ومن ثمّ ملاحظة أثرها في الدّرس النّحويّ الذي يضّم بطبيعته اتجاهات مختلفة , ومواقف متباينة , ولا سيما تلك الصادرة عن باحثين مُحدثين ,لكلٍّ منهم ثقافته , ومنهجه , وميوله .

وبحسب ما تقدم , ظهر البحث بمقدّمة وثلاثة فصول , وخاتمة .

أمّا الفصل الأوّل فجاء بعنوان (الحركات في التركيب النحوي) ، وتكون من ثلاثة مباحث ، الأول (أثر الحركات في نشأة الدرس النحوي) تناولت فيه رسم الحركات

على يد أبي الأسود الدّؤلي، الذي رسمها على شكل نُقَط , سُمَّيت – فيما بعد – (نقط المصحف) أو (نقط الإعراب) , ثم أشرت إلى عمل الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما وضع رموزا للحركات, مأخوذة من الواو, والألف , والياء , وحاولت توضيح الصّلة بين هذه الحركات والنحو , ذلك أَنّ هذه الحركات كانت الأساس الذي أقام عليه النّحاة بناء درسهم النحويّ .

وفي المبحث الثاني تناولت أثر الحركات في نشوء منحى واضح المعالم من مناحي التفسير في الدّرس النّحويّ , وهو التفسير الصّوتي للحركات في أواخر الكلم , ومن مظاهره التي تعرّضْت لها : ما أسموه : (الإتباع الحركي) و(الحَمْل على الجوار) , و(الوقف)، و(التقاء السّاكنين) , و (الثّقل والخفَّة) , و(حذف الحركات القصيرة) , و (تقصير الحركات الطويلة) , وأعني بالحركات الطويلة : الألف , والياء , والواو , ولهذا جاء هذا المبحث بعنوان (التفسير الصوتي للحركات في أواخر الكَلِم) .

وفي المبحث الثالث درست أثر الحركات في حثّ تفكير النحاة نحو محاولة تفسيرها تفسيرا دلاليًّا , أو وظيفيًّا , وبيان دورها في تقسيم الكلام على مُعرَب ومبنيّ ,
وتقسيم الإعراب على ظاهر ومُقدّر , فضلا عن أثرها في بحثهم عن علّة ثباتها , أوتحولها في أواخر الكلمات .

وقد أشرت إلى ربط النحويّين بين الحركات وفكرة (العامل) , وخلافهم في ذلك , والتزمت في هذا المبحث كذلك بعرض أهم وجهات النّظر في دلالة الحركات على المعنى , سواء أصدرت عن نحويّين قدامى , أم عن محدثين , وعلى وفق ذلك كان عنوانه : (دلالة الحركات على المعنى) .

و يجدر بي هنا أنْ أقول : إنّ الحركات قد أخذت من النحويين جلّ تفكيرهم، قدماء كانوا أم مُحدثين , فلم يتركوا شاردة ولا واردة إلاّ تناولوها بالدّرس , والتنظير, والتفسير،

وكان عليَّ، وأنا أدرسها , أن أستوفي ذلك كلّه , أو معظمه ، الأمر الذي أدّى إلى كِبَر حجم هذا الفصل موازنة بالفصلين الآخرين من جهةٍ , وتضييق فسحة الاجتهاد فيما درسته من جهة أخرى .

وجاء الفصل الثاني بعنوان : (ظاهرة التنوين) , بينّت فيه موقف النحاة من هذه الظاهرة , بحسب ما دلّ عليه مصطلح (التنوين) , واحتوى على مبحثين ، كان الأول بعنوان (أقسام التنوين) ، تناولت فيه دراستهم أقسام التنوين , وهي : تنوين التّمكين , وتنوين التَنكير , وتنوين العِوَض , وتنوين المقابلة , وتنوين(الحكاية), والتنوين(الشّاذ), وتنوين التَرنّم , والتنوين الغالي , وعرضت لأهم ما آختلفوا فيه من هذه الأقسام , سواء اختلافهم في دلالته , أم في نوعه .

أمّا المبحث الثاني فقد أسميته (صلة التنوين بالتّركيب النحوي) , تعرّضت فيه لأثر التّنوين في التركيب النّحويّ , وصلته به عندما يكون جزءاً منه , وذلك في الألفاظ العاملة عمل الفعل , وهي المصدر المنوّن , والوصف العامل المنون , و درست . من حيث التنوين وعدمه . اسم (لا) النافية للجنس , و(المنادى) ، وتناولت كذلك حرمان الاسم من التنوين ، أعني : (الممنوع من الصرف) .

أمّا الفصل الثالث فقد أسميته (ظاهرة الموقع في الجملة) , وأعني بـ(الموقع) : اتّخاذ الكلمة في الجملة موقعا مكانيّا, أو ماديّا , أو شكليًّا , تصبح . على وفقه . جزءًا من الهيكل الخارجي لهذه الجملة .

وبحسب ما تقدم ,فإنّ لفظ (الموقع) ,أينما ورد في هذا الفصل , فإنّني أقصد به المعنى الذي بيَّنته .

وقد درست تأثير (الموقع) في الدّرس النّحويّ , الذي ظهر على صورة معالجات , وتوجيهات ، استوحاها النحاة من موقع الكلمة في سياق الجملة , وما يمكن أنْ يؤدَّيه تغَيّرُ مكانها من وظائف نحوية, أو من دلالات , قد تكون لها صلة بصناعة النحو أو بقواعد هذه الصناعة , وأحكامها.

واشتمل هذا الفصل على مباحث ستة ، جاء الأول (أثر الموقع في توجيه الجملة وتقسيمها) : دراسةً لأثر الموقع في تحديد نوع الجملة ، أوفي توجيه قسميها .

وفي المبحث الثاني(اثر الموقع في توجيه جملة الفعل والفاعل أو(نائب الفاعل) ، والثالث (اثرالموقع في توجيه جملة المبتدأ والخبر) ، والرابع (اثر الموقع في توجيه الجملة الوصفية (المبتدأ الذي له مرفوع اغنى عن الخبر))، والخامس (أثر الموقع في توجيه شبه الجملة) ، درست المسند والمسند إليه , في أبرز المظاهر التي تدلّ عليهما , وهي : الفعل والفاعل , والفعل ونائب الفاعل , والمبتدأ الذي له خبر , والوصف المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر ، وشبه الجملة .

وفي المبحث السادس (اثر الموقع في جواز الابتداء بالنكرة) ،بينت اهم مسوغات الابتداء بالنكرة التي لها صلة بظاهرة الموقع .

وفي خاتمة البحث , بيّنت أهم النتائج التي توصل إليها , أو التي قام بتثبيتها , أو تأكيدها .

وقد اعتمدت في إعداد هذه الأطروحة على مصادر كثيرة ، أهمّها :

الكتاب ، والمقتضب ، والإيضاح في علل النحو، والخصائص، وسرّ صناعة الإعراب والمنصف في شرح التصريف ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، وشرح المفصل ، وشرح الرضيّ على الكافية ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ومن شروح الألفية :

أوضح المسالك ، شرح ابن عقيل ، وشرح الأشموني ، ، ومن الحواشي :

حاشية الصّبّان ، وحاشية الخضري ، ومن مصادر معاني القرآن وتفسيره : معاني القرآن للفرّاء ، ومعاني القرآن للأخفش ، والكشاف للزمخشري .

أمّا المراجع التي استعنت بها فأهمها : إحياء النحو ، ودراسات نقدية في النحو العربي ، والنحو العربي نقد وتوجيه ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ،

والنحو العربي نقد وبناء ، وفقه اللغة المقارن ، ونحو التيسير ، واللغة العربية معناها ومبناها ، وظاهرة التنوين في اللغة العربية .

لقد واجهت في اعداد هذا البحث صعوبات جمّة ، ومعاناة كبيرة ، وكان خير عون لي، بعد الله سبحانه وتعالى، في تذليلها ، أستاذي الدكتور قيس اسماعيل الأوسي، الذي أعتزّ بإشرافه على هذه الأطروحة ، إذ عايشها تصحيحا وتقويما ، فلم يبخل كعادته . بعلمه ، ووقته ، وجهده ، فلن أنسى فضله أبدا ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

و كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ من ساعدني في إنجاز هذا العمل ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خالد عباس حسين السَّبَّاب

1426 هـ . 2005 م

الفصل الاول : الحركاتُ في التّركيبِ النّحوي

المبحث الأول : أَ ثَرُ الحركاتِ في نشأةِ الدّرسِ النّحوي .

المبحث الثاني : التّفسيرُ الصّوتي للحركاتِ في أواخِرِ الكَلِم .

المبحث الثالث : دلالةُ الحركاتِ على المعنى .

المبحث الأول : أثَرُ الحركاتِ في نشأةِ الدّرسِ النّحويّ

(الحركة) لغةً : ((ضدُّ السّكون ، حَرُكَ يَحْرُكُ حَركَة وحَرْكاً ، وحَرَّكَهُ فَتَحرَّكَ)) [1] ، و (((حَرَّكَه) : أَخْرَجَه عن سكونه ، و(الحَراك) : الحركة ، يقال : (مابه حَراك) ، و(الحركة) : انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر ، أو انتقال أجزائه كما في حركة الرَّحى .و(الحركة):واحدة الحركات،التي هي الضمّ والفتح والكسر،ويقابلها السّكون)) [2] .

و(الحركة) اصطلاحا: ((هي صوت مصوّت قصير مثل الفتحة أو الضمة أوالكسرة , أوطويل مثل الألف ، وواو المدّ وياء المدّ)) [3] . وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي يُطلق عليها لفظ (الاعراب) [4] وهي صوت ناقص كما يصفها ابن جني, وانّما سُمَّي هذا الصوت بـ (الحركة) مثلما يرى ((لأنَّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها ، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف ، والكسرة تجتذبه نحو الياء, والضمّة تجتذبه نحو الواو)) [5] . وأوّل من اهتمّ بها وحاول توثيقها في الخطّ . كما يرى معظم الرواة . أبوالأسود الدؤلي عند ضبطه النّصَّ القرآني[6] ، وهوالعمل الذي أُطلِقَ عليه فيما بعد (نقط المصحف) أو (نقط الاعراب), تمييزاً له من (نقط الاعجام) الذي قام به نَصْر بن عاصم الليثي لتمييز الحروف من بعضها في كلمات المصحف الشريف . قال الدؤلي لكاتبه: ((إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فآنقط نقطة على أعلاه ، وإذا ضممت فمي فآنقط نقطة بين يدي الحرف ، وإذا كسرت فمي فاجعل

---

1 – لسان العرب (حرك) .

2 – المعجم الوجيز (حرك) .

3 – المصطلح الصوتي في الدراسات العربية 221 .

4 – ينظر: العين 1 / 57 .

5 – سرّ صناعة الإعراب 1 / 30 .

6 – ينظر: وفيات الأعيان وأنباء الزمان1/344 ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها 2 /246 .

النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئا من ذلك غُنَّةً فاجعل النقطةَ نقطتينِ)) [1] وفضلاً عن رفض بعض الباحثين النشأة العربية للنحو العربي , استكثروا صنيع أبي الاسود فقالوا بتأثّرِهِ بالسريانيين[2] ، وممَّا سوَّغ ذلك في رأي جرجي زيدان الشَّبَهُ الواضح بين اللغتين السريانية والعربية , فهما شقيقتان على حدَّ تعبيره [3] ، والظاهر أنَّ صلة الدرس اللغوي بالكتب المقدّسة أمر قديم ، فقد عُرِف أنَّ النحو عند الهنود نشأ في خدمة (الفيدا) وهومن كتبهم المقدّسة [4] ، فيما أَكَّدَ فريق آخرمن الباحثين أصالةَ ما قام به الدؤلي [5] .

إنَّ من الأَسباب الرئيسة لتنقيط القرآن تنقيطَ إعراب, إشارةً الى حركات الضَّمَّةِ والفتحة والكسرة: شيوعُ ظاهرةِ (اللَّحن) [6] ، ولا سيَّما في أواخر الكلمات [7] ، وقد نظر كثير من الباحثين الى عمل أبي الأسود نظرة تقويم , كلّ بحسب ثقافتة التي يصدرعنها أوالمنهج الذي يتّبعه ، فالدكتورعبده الراجحي رأى فيه عملا منسجما

مع مبادئ المنهج الوصفي في دراسة اللغة, وهذه التعبيرات التي أَطلقها على حركة شفتيه كانت أَساسَ المصطلحات الاعرابية في النحو

---

1 – الفهرست 60 , وينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 12 , والمحكم في نقط المصاحف 7 . توجد مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة لمصحف شريف معرب بطريقة أبي الأسود الدؤلي . ينظر : اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة 252 , وظاهرة الشذوذ في النحو العربي 62 وفي النحو العربي دراسة تطبيقية 32 .

2 – ينظر: الخط العربي نشأته ومشكلته 40 – 43 ، وتاريخ الخط العربي وآدابه 75 .

3 – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية 1 / 209 .

4 – ينظر: البحث اللغوي عند الهنود 73 ، والنحو العربي والدرس الحديث 11 .

5 – ينظر: ضحى الإسلام 2 / 286 ، وإحياء النحو 10.

6 – ينظر: لحن العوام 4 – 5 .

7 – ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين 25 .

العربي [1] ، وقال الأستاذ سعيد الافغاني : ((والشكل أعود على حفظ النّصوص من حدود النحو, ولعلَّه أعظم خدمة قُدَّمت للعربية حتى الآن)) [2] . أَمَّا الدكتور المخزومي فقد جعل الدؤلي زعيما لمدرسة قرآنية قال عنها : إنّها جديدة , وإنّها تعتمد على (الاعراب) وهو : تصحيح أواخر الكلم بالنَّقط [3] . وخشية اللّبس الذي قد يحصل بين (نقط الاعراب) , ونقط نَصْر بن عاصم الليثي (نقط الاعجام) , وذهاب فائدتهما, وهي صيانة القرآن الكريم من اللَّحن أوالتَّصحيف أوالتَّحريف ، قام الخليل بن أحمد الفراهيدي بعمل جليل, هووضعه رموزا لأصوات الضم والفتح والكسر, لتكون بديلة من نقط الدؤلي [4] , مأخوذةً من حروف الواو والألف والياء, ذلك لأنّه كان يرى أنَّ الضَّمةَ من الواو, والفتحةَ من الألف, والكسرةَ من الياء [5] . وقد عدّ الدكتور المخزومي هذه الحركات جزءاً متمّماً للعمل الذي بدأه أبو الأسود الدؤلي [6] . ويبدو أَنّها لاقت صدوداً من بعض العرب, لأنّها طارئة على خطِّهم الذي آعتادوا عليه, ثم إنّ وجودها فيما يكتبونه قد يُعدّ . في نظرهم . ازدراء بمعرفة المكتوب اليه وبفهمه , حتى أنّ أبا نواس الشاعرهجا رجلا بسبب رسالة كان بعثها إليه يُكثرِ فيها من ــــــــــ

1 – ينظر: النحوالعربي والدرس الحديث 55 , ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 131 – 132 .

2 – في أصول النحو 160 ، وينظر : مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة واسرارها60. والمقصود بـ(الشكل) هنا:ضبط الكلمة بالحركات والسكنات.

3 – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 27 .

4 – ينظر: المحكم في نقط المصاحف 7 ، والاتقان في علوم القرآن 2 / 171 ، وقد حكى أبو عمروالداني أنَّ الخليل وضع علامات أخرى ترمز للتشديد ، والتسَكين ، والهمز، والوصل ، والمدّ ، ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الامصار 125 .

5 – ينظر: الكتاب 4 / 242 .

6 – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 28 .

الحركات ومن نقط الاعجام أيضا [1] ، ولكنَّ الحاجة المتزايدة الى تشكيل

الكتابة وضبطها , قلّل من الأصوات المعارضة , فعمَّت طريقة الخليل وآستُخدِمت حتى الوقت الحاضر [2] . لكنّ هاجس التأثير الأجنبي الذي يراود بعض المُحْدَثِين , قد طال مسألة وضع الخليل للحركات أيضا [3] ، على أنّ ثمة إشارات من بعض القدماء تلمح الى مسألة التأثّر هذه [4] .

إنّ من أهم مظاهر الدرس النحوي ونقاط الارتكاز فيه : الحركات ، فهي تُعَدُّ من المنطلقات الأساسية التي شغلت حيّزا كبيرا من الدراسات النحوية ، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في تحديد مسارها, وفي توضيح المنهج الذي رسمه النحاة لأنفسم ، وهم يؤصَّلون مسائل النحو وقضاياه وحدوده ، ابتداء من طبقتهم الأولى حتى يومنا ، وأظنّ أنها ستبقى كذلك لأنَّها أَصبحت جزءاً لايتجزَّأ من نظام النحو العربي ومن قواعد الخطّ وأحكام الكتابة, ولا أَظنُّ أَحداً ((يجد صعوبة في فهم الصلة بين طريقة النَّقط التي وضعها أبوالأسود لِشَكْلِ النَّصّ القرآني والنحو العربي, إذ إنَّها بمثابة الخطوة الأولى التي يُثار حولها كلام في المرفوع ، وفي المنصوب ، وفي السّاكن)) [5] ، وكان من شدّة اهتمامهم بحركة أواخرالكلم أنَّهم جعلوا النَّحو أسيرا لحركة الحرف الأخير في الكلمة , سواءٌ أَ كانت حركةَ إعرابٍ أَم حركةَ بناء [6]. وقد لخّص الدكتورمهدي المخزومي الأثرالذي تركته الحركات في الدرس النحوي فيما بعد بقوله: ((كان نقط أبي الأسود الدؤلي

---

1 – ينظر: الخط العربي نشأتة ومُشكلتة 49 .

2– ينظر: قصة الكتابة العربية 54 – 55 ، وفصول في فقه العربية 358 .

3 – ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث 239 .

4– ينظر: مفاتيح العلوم 31.

5– اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة 552 ، وينظر :مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 20، و ابن الشجري ومنهجه في النحو 271 , وابن جني النحوي 69 –97.

6 – ينظر: البحث النحوي عند الاصوليين 25 .

للمصحف أَوَّلَ رمزٍ رُمِزَ به لأحوال أواخرالكلمات المختلفة ، وكان هوالدافع الذي دفع المشتغلين في القران الى تفسيره تفسيرًاعلميا ، وظهرالتفسير الأول بعمل جليل في إبدال الضمة والكسرة والفتحة من النقط التي وضعها أبوالأسود بين يدي الحرف وتحته وفوقه 000 و حين أُرِيد لهذه الدراسة الناشئة, التي مرّت عليها الأعوام وهي لاتزال تقوم على خَطَرات جزئية ، كانت تخطر على أذهان الدارسين بعد أبي الأسود, أن تصبح علما منظما يُدْرَس بأصول وقواعد ، بدأ الجدل حول هذه العلامات : أهي علامات لمعانٍ مختلفة تطرأ على الأسماء ، أم هي مجرد آلات يُستعان بها على النُّطق بالحروف السواكن ؟)) [1] .

وقد تعرّضت الحركات في العصر الحديث الى النقد من دارسين كثيرين, لامن جهة دورها في التركيب النحوي وأثرها فيه فحسب, بل من جهة كونها تؤلف جزءًا من الخطّ العربي أيضًا[2] .

وإذا كانت الحركة تعدّ من أبرز الظواهر الشكلية في النحو العربي , فلأنّ لها آثارًا مهمة, سواء في (صناعة النحو) أَم في فهم معاني الكلام , فلقد أثارت أذهان العلماء , فأخذوا يعرضون لها . عند دراستهم اللغة . من كلِّ جوانبها , ويفسرون وجودها, بكلِّ ما أوتوا من علم ودراية, على اختلاف مشاربهم و ثقافاتهم ,سواء أ كانوا فقهاء أَم مفسّرين أَم نحاة ، وقد حاول النحويّون تفسير وجودها في التركيب النحوي تفسيراً صوتيا, مستندا الى الطبيعة الصوتية لأعضاء النطق من جهة,والى طبيعتها الصوتية التي يحدّدها وجودها في التركيب نفسه من جهة أخرى ، وكانت ثنائيّتهم في تقسيم الكلام على معرب ومبني , مؤسَّسةً على الحركة بحسب ثباتها أوتحوّلها , ثم إنّ وجود الحركة في خواتيم الكلمات يُعدّ

---

1 – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 243 – 244 .

2 – دعا بعض المُحْدَثِين إلى إلغاء الحركات واستبدالها بعلامات أخرى , لأنّها في نظره تعدّ مظهرا من مظاهر صعوبة الخط العربي ، ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح, لأنّها لم تصمد أمام واقع اللغة أو الاستعمال , وبقيت الحركات سمة من سمات اللغة العربية مثل أيّ أثرٍ أصيلٍ آخر ، ينظر في هذه المسألة تفصيلا : فقه اللغة العربية وخصائصها 241 . 246 .

. عندهم . أثراً من آثار (العامل) ، أمّا دلالتها على (المعنى) فقد شكّلت محورا مهما من محاور درسهم النحوي . وسنحاول في المبحثين الآتيين أن نجلو كل ذلك جلاء كافيا وواضحا.

المبحث الثاني : التّفسيرُ الصّوتي للحركاتِ في أواخِرِ الكَلِم .

الطبيعة الصوتية للحركات

تنقسم الأَصوات على قسمين:أصوات صامتة [1] أو ساكنة [2] أو حبيسة [3]،وأَصوات صائتة [4] أو أَصوات لين [5] أو حركات [6] أو طليقة [7]. فـ (الصَّوت الصَّامت) هو:

((الذي ينحبس الهواء في اثناء النطق به في أَيَّة منطقة من مناطق النطق انحباسا كُلِّيًّا أوجزئيا ، فالانحباس الكُلِّي في مثل صوت (التاء), والجزئي في مثل صوت (السين))) [8] . أَمَّا (الصَّوت الصَّائت) فهو: ((الذي ينطلق معه الهواء انطلاقا تامّا, بحيث لا يعوقه عائق في أيّة منطقة من مناطق النّطق ، وهذا خاصٌّ بحروف المدّ والحركات القصيرة)) [9] . الحركات القصيرة . إذن . هي الكسرة والضمة والفتحة ، فالكسرة ((هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين, مع تكتّل مقدّم اللسان, وارتفاعه إلى أقصى درجة ممكنة نحو منطقة الفمّ التي سميناها منطقة(الغار) ، ولكن من غير أن يُحدِث هذا الارتفاع انسدادًا لِلنَّفَسِ أو تعويقاله)) [10]. ومن صفاتها أنّها صوت طليق ، أماميّ ، منكسر،حادّ ، قصير ، غير أغنّ , (((طليق أمامي) لأنَّها تحدث عن تكتّل اللسان في المنطقة الأمامية من الفم ،

---

1 – ينظر: أصوات اللغة العربية 87 .

2 – ينظر: الاصوات اللغوية 26 .

3 – ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 25 .

4 – ينظر: أصوات اللغة العربية 87 .

5 – ينظر: الاصوات اللغوية 26 .

6 – ينظر: أصوات اللغة العربية 87 .

7 – ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 34 .

8 – ينظر: أصوات اللغة العربية 88 .

9 – المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

10 – المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 34–35 , وينظر: المدخل إلى علم اللغة (ومناهج البحث اللغوي) 92 .

(منكسر) لأنَّ الشَّفتين معها في وضع منكسر متراجع إلى الخلف ،(حادّ) لأنّ الفرجة معها أضيق ما تكون،وارتفاع مقدّم اللسان أكبر مايكون ،(قصير) لأنّه يبلغ نصف طول الكسرة الطويلة التي هي الياء ، (غير أَغَنّ) لأنّ الهواء يتّخذ معها مجرى الفم وحده دون الأنف))[1] و(الضَّمَّةُ):((صوت طليق, يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين, مع تكتّل مؤخَّر اللسان و ارتفاعه الى أقصى درجة ممكنة نحو مؤخّر الحنك الأعلى, من غير أنْ يُحدِث هذا الارتفاع انسدادا لِلنَّفَسِ أَو تعويقاله)) [2]. ومن صفاتها (أنَّهاصوت طليق) أي: ليس معها انحباس، (خلفيّ) أي : تنتج عن ارتفاع أقصى اللسان من الخلف نحو الحنك ، (منضمّ) أي: تنضمّ معه الشفتان ، (حادّ) أي : تكون الفرجة معه أضيق ما تكون ، وارتفاع مؤخَّر اللسان أكبر ما يكون ، (قصير) لأنّه يبلغ نصف طول الضَّمَّة الطويلة التي هي الواو ،(غيرأغنّ) لأنّ الهواء يتّخذ مجراه في الفم وحده دون الأنف)) [3] . أَمَّا(الفتحة) فهي: ((صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين, مع ارتفاع طفيف جدّا في مقدّم اللسان ، وتراجع طفيف جدّا في الشفتين . هذا إذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستَفِلة [ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، د ، ز، س ، ش ، ع ، ف ، ك ، ل ، م ، ن ، هـ ، و، ي] ، أَمـَّا إذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستعلية [ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ق], أوجاءت بعد (الراء) , فإنّ اللسان معها يرتفع ارتفاعا خفيفا بمؤخَّرته، لا بمقدّمته ، كما إنّ الشفتين لاتأخذان معها وضع التراجع, بل وضع الحياد التّام . نسمَّي الفتحة الأُولى (الفتحةَ المُرَقَّقة)، وصفتها أَنَّها: صوت طليق, أَماميّ, منفرج ، قصير ، غير أغنّ . ونسمّي الثانية(الفتحةَ المفخمة)،وصفتهاأنّها: صوت طليق، خلفيّ ، منفرج ، قصير,

---

1 – المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 35 .

2 – المرجع نفسه 36 ، وينظر: المدخل الى علم اللغة (ومناهج البحث اللغوي) 93 .

3 – المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 37 .

غير أغنّ. مثال الأُولى : الفَتَحات في كلمة (كَتَبَ) ، ومثال الثانية: الفَتَحات في كلمة (قَصَرَ))) [1] . ويرى علماء الأصوات (أنّ الحركة صوت يتميّز بأنّه الصوت المجهور,

الذي يحدث أثناء النطق به، أَنْ يمرّ الهواء حرّاً طليقاً خلال الحلق والفم, دون أن يقف في طريقه أيُّ عائق أوحائل , ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقا من شأنه أن يُحدِثَ احتكاكا مسموعا)) [2] . وللوترين الصَّوتيين وفتحة لسان المُزمارأهمية في جهرالصوت، فعند انقباضها يتقارب الوتران الصوتيان, فتضيق الفتحة بينهما , مع السماح للهواء بالمرور خلالها ، الأمر الذي يؤدِّي الى حدوث ذبذبات موسيقية , يدعوهاعلماء الاصوات بـ(جهرالصوت) , وهي ضدُّ (الهمس) الذي لايهتزّ الوتران الصوتيان عند النطق به [3] .

لم يعتن الدرس النحوي القديم بالحركات قَدْرَعنايته بالأصوات الصامتة , ويبدو أنّ ((نظرية الأصول عند علماء العربية هي التي وضعتهم هذا الوضع غير المسلَّم به ، وكان من أهم نتائجها ذلك الاهتمام البالغ بالحروف دون
الحركات)) [4] ، يدلُّ على ذلك مثلا قول ابن جني: ((إنّ الحرف كالمحلَّ للحركة ، وهي كالعرض فيه , فهي لذلك محتاجة اليه)) [5] . ومِمَّا ((أوقعهم في هذا الخطأ, أنّ الكتابة العربية لاترمز الى الحركات . أوأصوات العلّة . القصيرة في بنية الكلمة , وإنّما توضع رموزها في الخطّ فوق الحرف

---

1 – المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 38 , وينظر: المدخل الى علم اللغة (ومناهج البحث اللغوي) 92. و(الاستفال) : هو الانخفاض ، فهو عكس(الاستعلاء), ويُقصد به : خروج الصوت من أسفل الفم ، أمّا (الاستعلاء) فهو: خروج الصوت من أعلى الفم . ينظر: فقه اللغة . عبد الحسين المبارك 85 .

2 – علم اللغة العام (الأصوات) 74 .

3 – ينظر: فقه اللغة . عبد الحسين المبارك 80 .

4 – علم اللغة العام (الأصوات) 76 , وينظر: فصول في فقه العربية 353 .

5 – سرّصناعة الإعراب 1 / 32 .

أو تحته ، فتوهّموا لذلك أَنّها تابعة للحرف, وليست رمزاً لصوت مستقلّ تمام الاستقلال ، لايقلّ في شأنه عن رمز الحرف للأصوات الصامتة)) [1] , و ((هذا في واقع الأمر منهج خطأ ، إذ هم في ذلك متأثرون بالكتابة, على حين أنّ الأساس هناهو النّطق)) [2] .

وعلى الرَّغم من أنَّ الخليل هوالذي ابتكر رموز الحركات , لم يبيّن مخارجَها , ولم يتحدث عن صفاتها, عند دراسته للأصوات , كما إنّ وصفه للألف والواو والياء كان وصفا موجزاً,((فلم يقل فيها الخليل إلّا أنّها لامدارج لها بين أحياز أخواتها من سائر الحروف, فحيّزها هو الجوف كلّه ، ولذلك كان يسمّيها جوفا ، وكان يسمّيها هوائية أيضا, لأنّها من هواء الفم)) [3] . وقد حاول الدكتور المخزومي أَن يجعل حديث الخليل عن هذه الأصوات الثلاثة منطبقاً على الحركات, مُستدِلاً على ذلك [4] بقول الخليل: ((فالفتحة من الألف , و الكسرة من الياء , والضَّمَّة من الواو, فكلّ واحدة شيء مِمَّاذكرت))[5] , أي : إنَّ الحركات ((كانت في رأي الخليل أصوات هوائية, لامخرج لها، مثلها في ذلك مثل الألف والواو والياء ، ولكنّها تختلف عنها في الكمّية حسب ، إذ إنّها أَقلُّ كمّية)) [6] . وكان سيبويه يذهب مذهبَ الخليل في توثيق الصَّلة الصَّوتية بينها وبين الألف والواو والياء [7] ، وكذلك فعل غيره, كأبي علي الفارسي, وابن جني [8] اذ أَجرى الأخير هذه الحروف

---

1 – فصول في فقه العربية 353 , وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 106.

2 – علم اللغة العام (الأصوات) 76 ، الهامش (1) .

3 – الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 106 .

4 – ينظر: المرجع نفسه 106 – 107 .

5 – الكتاب 4 / 242 .

6 – في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية 73 .

7 – ينظر: الكتاب 4 / 101 .

8 – ينظر: البغداديات 487 – 488 ، والخصائص 317/2، وسرّ صناعة الاعراب 1/ 19 .

مجرى الحركات في (زيدٌ) و (زيداً) و (زيدٍ) [1] .

ويذكرالشيخ عبد الله العلايلي أنّ الحركات, من الناحية التاريخية, كانت حروف مدٍّ, إلّا أنّ هذه الأخيرة استحالت . بفعل التقادم الزمني . إلى هذه الحركات القصيرة , ودلّل على مايقول بألفاظ من اللغة العبرية ما زالت تستعمل فيها حروف المدّ بوصفها حركات [2] .

وتأسيساعلى ما تقدّم , فإنني سأدرس أصوات (الألف والواو والياء) عندما تكون في أواخرالكلمات, وعندما تشكّل جزءاً من التركيب النحوي, على أَنَّها حركات موصوفة بكلمة (طويلة), تمييزا لها من حركات (الفتحة والضّمّة والكسرة), ولاسيَّما أَنَّ الدرس الصوتي الحديث أقرّ بهذه الرابطة الصوتية بين هاتين المجموعتين من الحركات , إذ جعل المُحْدَثُونَ ((الحركات وحروف المدّ تحت قسم واحد هو(الصوائت) , وجعلوها على نوعين: (صوائت قصيرة) و (صوائت طويلة) ، فالقصيرة ما أَطلق عليه القدامى (الحركات), والطويلة (حروف المدّ))) [3] .

أَكّد الدرس الحديث وجود قرابة صوتية بين (الضمة والكسرة) إذ يرى برجستراسر أنّهما صوتان انتقاليان , يصدران عن أعضاء نطق متحرَّكة ، أي:
في حالة إنتاج أصوات أخرى صامتة . شفوية غالبا . سابقة أو تالية لهما في الكلمة , فيحتمل أن تكون الحركة الانتقالية ضمَّةً أو كسرةً , تَبَعا لهذا الصوت الشفوي , أوتَبَعا لمخرج الصَّوت الآخر المجاور، يقول : ((إنّ الفتحة في اللغات

---

1 – ينظر: الخصائص 2 / 296 .

2 – ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب 178 ، والخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 196 – 197 .

3 – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 330 ، وينظر:الأصوات اللغوية 38 – 39 .

الساميّة ، كانت دائما حرفا ثباتيا, فإنّ آلات النطق كانت توضع في وضع تَعَيّن لنطقها ، فهي حركة كاملة مُعَيَّنَة ، وإن اختلفت أنواع نطقها اختلافاً جزئيا ظاهرًا .

والكسرة والضّمة كانتا حرفين انتقاليين, فهما حركتان ناقصتان غير معيّنتين, ليس بينهما فرق معلوم ثابت, بل صوتهما تابع للحروف الصامتة السابقة والتالية لهما في الكلمة, وممّا يؤكد ذلك ما ذكرناه من أَنّ التّردد بين الكسرة والضمة أكثره في جوار حرف شفهي, فيكون مبدأ انتقال أعضاء النطق أو منتهاه شبيهًا بمخرج الضمة , الذي هو من الشفتين, فيحتمل أن تكون الحركة الانتقالية ضمّة تَبعًا لذلك الحرف الشفهي, أو كسرة تبعا لمخرج الحرف الأخير الذي يلاصقه)) [1] .

ومن التداعيات الصوتية للحركة درسُها من جهة نشوئها في الحرف: هل هي قبله أم بعده أَم معه؟ , فقد رأى سيبويه أنّها تحدث بعد الحرف , ووافقه ابن جني . واختار أبوعلي الفارسي حدوثها معه , ووافقه أبو حيان الأندلسي وأبوالبقاء العكبري[2]. أَمّا الرأي الذي يقول: إنّ الحركة تحدث قبل الحرف , فقد وصفه السيوطي بأنّه أضعف الأقوال [3] . وتقع الحركة في أول الكلمة , وفي أثنائها ,((وحروف النهايات أيضا كالبدايات , يلزمها الحركات في غالبيتها , لأَنّ الكلمات تقع

---

1 – التطور النحوي للغة العربية 56 – 57 .

2– ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/ 70 – 71 .

3 – ينظر: المصدر نفسه 1 / 71 ، وينظر في الاحتجاج لهذه الأقوال وترجيح بعضها : الخصائص 2 /324 – 392 ، وسر صناعة الاعراب1 /32 – 37 ، وأبوعلي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية239 – 241, وأصوات اللغة العربية 100 – 109 .

في موقع يقتضيه الاعراب, الذي يدلُّ على المعاني بوساطة هذه الحركات)) [1] ،

((وأما الطَرف فنحو ميم (إبراهيم) ودال(أحمد) وباء (يضرب) وقاف (يغرق)، فإنْ قلتَ: قد قَدَّمْتَ أنّ هذا مِمَّا تلزمُ حركتُه ، وأنتَ تقول في الوقف: (إبراهيمْ) و(أحمدْ) و(يضربْ) و(يغرقْ) ، فلا تلزم الحركة ، قيل: اعتراض الواقف لايحفل به ، ولايقع العمل عليه ، وإنّما المُعْتَبَرُ بحال الوصل)) [2] . على أنّ الحركات الثلاث لاتظهر في الكلمات المعربة التي لامها ألف ، أَمَّا الكلمات المعربة المنتهية بالواو أوالياء فتظهر عليها الفتحة, دونَ أُختيها, أعني:الضَّمَّةَ والكسرة، وبحسب ظهورالحركة على آخر الكلمة, قَسَّم النحاة الحركات على ظاهرة ومقدّرة [3]، فالظَّاهرة هي التي تُلْفَظُ وتُكْتَبُ, والمُقَّدرة هي التي يخلومنها الحرفُ الأخير نطقا وخطًّا، فالباعث على هذا التقسيم هو الحركة .

مظاهر التفسير الصوتي للحركات

يحتلّ التفسيرالصوتي للحركة جزءًا مهما من الدرس النحوي لتراكيب لغوية عديدة , ومن مظاهره: (الاتباع الحركي), و (الحمل على الجوار) , و (الوقف), و (التقاء الساكنين), و(الثَّقَل والخِفَّة), و (حذف الحركة القصيرة بتسكين حرفها ، والحركة الطويلة بتقصيرصوتها) .

الإتباع الحركي

درس النحاة الحركات الظاهرة , والتأثير المتبادل فيما بينها, وهي في تركيب نحويّ معيّن , ذلك أنّ ((مجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتّصل , هي السَّرُّ فيما قد يصيب بعضَ الأصوات من تأثّر، والاصوات في تأثّرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها , ليزداد مع مجاورتها قربُها من الصفات أو

---

1 – أبوعلي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية 242 ، وينظر :المسائل الشيرازيات 1 / 195 – 198 .

2 – الخصائص 2 / 333 .

3 – ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى 76, وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب78, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 81 .

المخارج , ويمكن أَن يُسَمَّى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين

أصـوات اللغـة)) [1] . وهـذا الانسجـام أو المماثلـة أوالتشـابه أو الاتبـاع [2] ((قـد يكون مُقبِلاً,أي: يؤثر الصَّوت في الصوت الذي يليه, فيحوّله إلى صوت مجانس له. أو قد يكون مُدبِرًا, فيؤثِّرالصوت في الصوت الذي قبله, فيحوّله إلى صوت مجانس له ، حرفا كان ذلك الصوت أو حركة)) [3] ، ويشير ابن جني إلى أَنّ العرب قد ينزعون الى المماثلة بين الحركات , بسبب التقارب فيما بينها , وإن كان ذلك مُخِلاّ بالاعراب [4] ، كما في قوله :

*وقال آضربِ السَّاقينِ امَّك هابل [5]

فـ (إمَّك) مبتدأ, وقد أَثّركسرُالهمزة في حركةِ المبتدأ (الضمة) التي هي حركةإعراب, فأخّلت بها, ثم إنّ الهمزة كسُِرت لانكسار (النون) قَبلها [6] . ونجد في تفسيرالفرّاء للقراءتين القرآنيتين لقوله تعالى :﴿ الحمدُ لِله﴾[7] وهما: ﴿الحمدِ لِله﴾ بكسر الدال واللام ، و﴿الحمدُ لُله﴾ بضمّهما[8] , منحًى صوتيا يرجع الى الخفّة والثقل وكثرة الاستعمال,فقد أَرجع خفضَ الدّال إلى كثرة تردّد هذه الآية على الألسن , حتى صارت كالاسم الواحد, فَثُقُلَ عليهم أَن يجتمعَ في اسمٍ واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدَها كسرةٌ , أو كسرةٌ بعدَها ضَمَّةٌ . ولكنّة علّل قراءة الرَّفعِ بالميل الى القياس على الأكثر من أسماء العرب, الذي تجتمع فيه الضمتان نحو(الحُلُم)

1 – الأصوات اللغوية 179 .

2 – ينظر: التطور النحوي للغة العربية 29 , والاصوات اللغوية 179 , والظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز 54 .

3 – الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز 54 .

4 – ينظر: الخصائص 2 / 147 .

5 – هذا عجز بيت, لم يُعرف صدرُه , وهو بلانسبة . ينظر: الكتاب 4 / 146 ، وتفسير القرطبي 1 / 136 , وشرح شواهد الشافية 179, ومعجم شواهد العربية 1 / 284 .

6 – ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها1 / 38 , والأشباه والنظائر في النحو 1 / 21 – 21 .

7– الفاتحة 2 .

8 – ينظر في القراءتين: شواذ القراءات 40 .

و(العُقُب) [1] , وفاضَلَ ابن جني بين قراءتي الضم والكسر,معتمدا على أدلّة هي أقرب إلى

المنطق منها الى الواقع اللغوي [2].أَمَّا القرطبيّ فيرى أَنّ الاتباع الحركي فيهما راجع إلى التجانس الصوتي, وهو كثير في كلام العرب [3] ، ويرى الدكتور ابراهيم أنيس أَنَّ القبائل البدوية تميل بوجه عام الى صوت الضمة, الذي يُعَدُّ مظهرا من مظاهر خشونتها , في حين تميل القبائل المتحضّرة الى الكسر، ولكن هذا لايعني خلو لهجات الحضر من الضم , وخلوّ اللهجات البدوية من الكسر، إنَّما المقصود أَنّه اذا وردت الينا كلمة بروايتين, إحداهما مضمومة في موضع محدّد من هذه الكلمة, والرواية الأخرى على الكسر في الموضع نفسه من الكلمة, رجّحنا أَنَّ الصيغة المشتملة على الضّمّ تعود الى بيئة بدوية, وأنّ التي على رواية الكسر تنتمي الى بيئة حضرية ، كذلك نرجّح أن الصيغتين أو الروايتين كانتا تستعملان في زمن واحد, ولكن في بيئتين مختلفتين [4] . وقد يؤيد هذا أنّ الفرّاء [5] نسب الى البدو ثلاث قراءات لقوله تعالى ﴿ الحمدُ لله ﴾ [6] هي فتح الدال مع بقاء كسراللام ، وضَمُّ الدال واللام, وكسرهما[7] .

وذكر السيوطي أنّ سيبويه يجعل حركة العلم الموصوف بكلمة (ابن) حركة اتباع , تشبيها له بـ (امرىء) و(ابنم) , إذ يُحَرَّك الرَّاء في (امرىء) بحركة الهمزة فيه , ويُحَرَّك النُّون في (ابنم) بحركة الميم فيه , (بحسب الموقع الاعرابي لهما), فضمَّةُ (زيد) في قولك : (هذا زيدُ بنُ عمرو) حركةُ إتباع لحركة (ابنُ) , وليست حركةَ إعراب, لِأَنَّ (زيد) موصوف, وصفته (ابنُ) وعُقِد الموصوف مع صفته فأَصبحا ـــــ

1 – ينظر: معاني القرآن ،للفرّاء 1 / 3 . 4 .

2 – ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها 1 / 37 – 28 .

3 – ينظر: تفسير القرطبي 1 / 36 .

4 – ينظر: في اللهجات العربية 91 – 92 .

5 – ينظر: معاني القرآن ، للفرّاء 1 / 3 .

6 – الفاتحة 2 .

7 – ينظر: شواذ القراءات 40 .

اسماً واحداً, وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر لجملة (هذا زيدُ) , ولذلك من غير الجائز السكوت على هذه الجملة إلاّ بذكر صدرها (ابنُ عمرو) , وكذلك تفعل مع النّصب في قولك : (رأيت زيدَ بنَ عمرو) , ومع الجَرِّ في قولك :
(مررت بزيدِ بنِ عمرو)، ويرى السيوطي أنّ ذهاب بعضهم إلى أنّ سقوط التَّنوين من (زيد) في الجمل المتقدمة لأجل التقاء الساكنين, فاسد,لأنّه إنّما سقط لكثرة استعمال(ابن)[1].

وفي باب المنادى يقرّر النحاة أنّ ((المنادى اذا كان مفرداً علما, ووصف بـ (ابن), جاز لك في المنادى وجهان: البناءُ على الضَّمّ نحو (يا زيدُ بنَ عمرو) ، والفتحُ إتباعا نحو (يا زيدَ بنَ عمرو)))[2] .

الحمل على الجوار

يُعدُّ الخليل [3] وسيبويه من أَوائل النّحويين الذين رصدوا أثر التجاور في الحركات ، يقول سيبويه : ((000 وقد حملهم قرب الجوار على أَن جرُّوا : (هذا جحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ونحوه)) [4] في حين حاول ابن جني أن يجد تخريجاً نحويا لهذا القول وأَمثاله , مبتعدا عن الأَثر الصوتي الذي خلَّفته كسرة (الضّبِّ) في جَرِّ
(خَرِبٍ)) [5] . وقد خرّج الدكتور المخزومي ما سُمَّي بـ (النَّعت السببي) تخريجاً صوتيا, قائماً على أَساس الاتباع للمجاورة, ومراعاة الانسجام في الحركات [6]، وإِعراب المجاورة في

---

1 – ينظر: الخصائص2/ 184 ، والاشباه والنظائر في النحو 1 / 20 .

2 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 261 , وينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 40 , وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 129 .

3 – ينظر: الكتاب 1 / 436 – 437 , ومعاني القرآن ، للفراء 2 / 74, ومعاني القرآن ، للأخفش 168 , والانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين 2 /354 .

4 – الكتاب 1 / 67 .

5 – ينظر : الخصائص 1 / 193 ،وينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 302 .

6 – ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق 188 , وينظر :النحو العربي نقد وبناء 109 .

هذا النوع من النَّعت يدخل عند الدكتور تمّام حسان تحت المناسبة الصوتية ,

فالمحافظةُ على المناسبة الصَّوتية عنده أَهَمُّ من المحافظة على الاعراب الذي تقتضيه القاعدة [1]. والاتباع اللفظي والعلاقة الشكلية عند الأستاذ محمد خير الحلواني هي التي أوجبت المطابقة في الحركات في هذا النوع من التراكيب [2] . ويرى الدكتور أمين عبدالله سالم أَنَّ تبعيَّةَ الحركة لِمَا قبلَها جاريةٌ في هذا النَّعتِ جريانا صوريا وإيقاعيا, مع عدم إغفال الجانب الدلالي فيه [3] . وقد حمل الفرّاء بعض مظاهرالنعت الحقيقي على الجَرِّللمجاورة أيضا، من ذلك بعض توجيهاته لإعراب (عاصف) من قوله تعالى : ﴿ كرماد آشتدت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ ﴾ [4] ، فيجوز عنده أَن يكونَ مجروراً لمجاورته(يومٍ) , ذلك إذا نويت أَن تجعلَه مِن نعت (الريح) خاصَّة [5] .

وخرّج أبوعبيدة [6] . (قتالٍ فيه) على أنه مخفوض على الجوار في قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾ [7] ، على أنّ أباحيان الأندلسي خطّأ أبا عبيدة فيما ذهب إليه,في حال كونه يقصد من(الخفض على الجوار)ذلك المصطلح المتعارف عليه عند النحاة, ووجهُ الخطأِ عنده أَنَّ البدل ((يكون تابعا لما قبله في رفع أونصب من حيث اللفظ والمعنى, فَيُعدل به عن ذلك الاعراب الى إعراب الخفض لمجاورته المخفوض 000 وهنا لم يتقدّم لا مرفوع ولا منصوب فيكون (قتالٍ) تابعاً له فيعدل به عن إعرابه الى الخفض على الجوار،وإن كان أبوعبيدة عنب(الخفض على الجوار)أَنَّه تابع لمخفوض

---

1 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 274 .

2 – ينظر: أصول النحو العربي 143 .

3 – ينظر: تجديد النحو ونظرة سوداء 153 .

4 – إبراهيم 18 .

5– ينظر: معاني القرآن ، للفراء 2 / 74 ,وينظر :الحمل على الجوار في القرآن الكريم 48– 49.

6 – ينظر:مجاز القرآن 72/1 وينظر : إعراب القرآن للنحاس 1 / 109 ،والتبيان في إعراب القرآن 1/ 174.

7 – البقرة 217 .

بكونه جاور مخفوضا,أي: صار تابعا له 000 جاز ذلك ولم يكن خطأً)) [1] . وقد رفض

الدكتور عبد الفتاح احمد الحموز إنكار المنكرين لوجود (الخفض على الجوار) في (باب البدل) , لأَنَّه لايرى أَنَّ البدل على نيّة تكرير العامل تكريرٌ حقيقيٌّ , فهو يذهب مذهب القائلين بتكرير العامل تكريرا معنويا, وهو ما يقول به بعض النحاة [2] .

ومِمَّا ورد مفسَّراً تفسيرا صوتيا قائما على أساس (الحمل على الجوار) من التوكيد المعنوي (كلِّهم) في قول الشاعر(أبي الجراح العقيلي) [3] :

يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم أنْ ليس وصلٌ إذا آنحلّت عُرا الذَّنَبِ

فقد أَتبعَ خفضَ(كلّ) خفضَ (الزوجاتِ) , وهو منصوبٌ لأَنَّه نعت لـ (ذوي) [4] .

ومِمَّا فُسِّرَ كذلك من عطف النسق ((أرجلِكم)) بخفض اللاّم فقد حُمِلت على (الجر على الاتباع) في قوله تعالى: (﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فآغسلوا وجوهَكم وايديكم الى المرافق وآمسحوا برؤوسِكم وأَرجلِكم الى الكعبينِ ﴾) [5] , وذلك لمجاورتها ((برؤوسِكم)) [6] .

---

1 – البحر المحيط 2 / 145 .

2 – ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم 46 , وشرح التصريح على التوضيح (حاشية يس الحمصي) 2 / 155 .

3 – وينسب أيضاً لـ (أبي الغريب النّصري), ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب 91/5 , والدّرر اللوامع على همع الهوامع 5 / 60 , ومعجم شواهد العربية 1 / 61 .

4 – ينظر: معاني القرآن ، للفراء 2 / 175 , ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 894 ، والأشباه والنظائر في النحو 1 / 163 , وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 440, ، ويذكر الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمّوز أنّ الفراء استعمل مصطلح (النعت) للتعبير عن (التوكيد), ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم 31 .

5 – المائدة 6 .

6 – ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 168, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 895 , والحمل على الجوار في القرآن الكريم 52 , وأثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الاحكام من آيات القرآن التشريعية 162 – 163 .

وفَسَّر الكوفيون جزم جواب الشرط على أَنَّه من (باب الحمل على الجوار) , وذلك لمجاورته فعل الشرط ولزومه له [1].

وأَطال ابن جني القول في(الفتحة) على (الرّاء) في الفعل المجزوم (لم يقدرَ) من قول الراجز : .

مــن أيَّ يــوميَّ مــن المــوتِ أفــرّ أَيــومَ لــم يقــدرَ أم يــومَ قُــدِر [2]

فحملها على المجاورة, إذ إنّ((أصلَه :(أيومَ لم يقدرْ أَمْ يوم قُدِر) بسكون الرَّاءِ للجزمِ, ثم إنّها جاورت الهمزةَ المفتوحةَ ، والرَّاءُ ساكنة ، وقد أَجرتِ العربُ الحرفَ السَّاكنَ ، إذا جاورَ الحرفَ المتحرِّكَ , مُجْرَى الْمُتَحرِّكِ)) [3] .

الوقف

ومنــه (الوقـف بالنقـل)، إذ تنتقـل حركـة الحـرف الأخيـر (المـوقوف عليـه) إلــى الحرف الساكن الذي قبله (المجاورله) [4] ، وذلك إنْ كان الاسم المستحقّ للوقف بالنقل

---

1 – ينظر: الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف بـين البصـريين والكـوفيين (المسـألة84) 2 / 352، ومدرسـة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 302 – 303 , وتاريخ النحو وأصوله (القسم الأول) 340 .

2 – ينسب الى الحارث بن المنذر الجرمي ، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضـاح عنها 2 / 366 ، ومعجم شواهد العربية 2 / 468 .

3 – سرّ صناعة الاعراب 1 / 85 . وقد ذكر غير ابن جني أَنَّ بعض العرب ينصب بـ (لم), وخرَّج على ذلك هذا البيت , وكذلك خرّج القراءة القرآنية : ﴿ أَلم نشرحَ لك صدرك ﴾ (الشرح 1), ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها 2 / 366 , وشواذ القراءات 517 . وخرّج بعض النحويين هذه القراءة وذلك البيت على أنَّ الأصل : (نشرَحَنْ) و(يقدرَنْ) بالنون الخفيفة ، ثمَ حُذِفت وبقيت الفتحة دليلا عليها . على أنّ في هذين التفسيرين شذوذين ,(الأول) : توكيد المنفي بـ (لم), (والآخر) : حذف النون لغير وقف ولإساكنينِ . ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 2 / 766 , ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 365 .

4 – ينظر: شرح الأشموني على أَلفية ابن مالك 3 / 752 , والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 1 / 63 .

مرفوعًا أو مجرورًا, فعندما نقف على (بكْر) في جملة (جاء بكْرٌ) نقول:(جاء بكُرْ),

وعندما نقف عليه في جملة (مررتُ ببكْرٍ) نقول :(مررت ببكِرْ) ولم يُجز سيبويه النَّقْلَ في المنصوب إذا كان في موضع التنوين, يقول:((...وذلك قول العرب : (هذا بكُرْ) و(مِن بكِـرْ)، ولـم يقولوا:(رأيـت البَكَـرْ)،لأنَّه فـي موضـع التَّنـوين, وقـد يلحـق مـا يبـيّن حركتَـه, والمجرورُ والمرفوع لايلحقُهما ذلك في كـلامهم))[1], أي:((إنَّ المنصوبَ, إنْ كان منوَّناً فَيُبْدَلُ مِن التَّنوينِ أَلفٌ , فلا يمكنُ النَّقلُ ، لأنَّ ما قبلَ الألفِ تلزمُه الفتحةُ، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور. وإنْ كان فيه الألفُ واللاَّم ، فهو في حكم المنوَّن ، لأنَّها بدلٌ منه ، ولأَنّ الألَف واللاَّمَ لاتلزم, فكأن التنوين موجودٌ)) [2]. على أَنّ في لغة (ربيعة) [3] يجوز النَّقلُ في المنصوب المنوَّنِ, وذلك لأنّهم يحذفون الفتحةَ أيضا. كما أجاز الكوفيون الوقف بالنّقل على المنصوب المعرّف بأل[4], وكذلك الأخفش[5] .

ويرى الرضيّ أنّ الوقفَ بالنقل قليل, لاستكراه نقل الحركة من حرف الاعراب الى ما قبلَه,ولكن ما سهَّلَ ذلكَ الفرارُ من التقاء الساكنين, والضَّنُّ بالحركة الاعرابية لدلالتها على المعنى [6] .

وعدّ ابن جني هذا النوع من الوقف مِمَّا أَسماه (الجوار المتَّصل), الذي يقابل عنده ما أَسماه (الجوار المنفصل)[7], وقد مثّل للجوار المنفصل بقول العرب :(هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، ويقول في الجوار المتّصل: ((أجازوا النَّقْلَ لحركة الاعراب الى ما قبلها

---

1 – الكتاب 4 / 173 .

2 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3 / 396 .

3 – ينظر: شرح الرضي على الشافية 2 / 321 , ومن أسرار اللغة 226 .

4 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3 / 396 .

5 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح 2 /342، وحاشية الصبان على شرح الاشموني 298/4 .

6 – ينظر: شرح الرضي على الشافية 321/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 394 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك3 /752 .

7 – ينظر: الخصائص 3 / 221 .

في الوقف, نحو(هذا بكُرْ) و(مررت ببكِرْ) , أَلاَ تراها لَمَّا جاورت اللاَّم, بكونها في العين, صارت لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها)) [1] . وأطلق تسمية أخرى على (الجوار

المتصل)،هي (الجواراللفظي الصناعي), وجعله مقابلا لما أسماه (الجوار المعنوي) ,الذي يقوم على التجاور في الأحوال والتّقارب في معاني الكلام [2] .

ومنه (الوقف بالتضعيف) ، إذ يُبْدِل بعض العرب , عند الوقف , من حركة الحرف الأخير تضعيفا, وهو أنْ يشدّد ((الحرف الذي يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأنّ هذا الحرف متحرّك في الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم, وعلامته (شين) فوق الحرف, وهو (الشّين) من (شديد)))[3] ، فتقول في الكلمة المستحقَّةِ له : (هذا جعفرّ) [4] و (هويفعلّ)[5] و (هو يضربّ) [6] . ويرى الدكتور تمّام حسان أَنّ التشديد ليس (المقصود به تضعيف الحرف , وإنَّما هو شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه , وهو يُلاحَظ في يومنا هذا في إلقاء الاملاء على التَّلاميذ في كلام المحاضرين المتأنَّين والمتأنّقين)) [7] .

ومن الجدير بالملاحظة أنَّ أهل (الأَزد) إذاوقفواعلى المرفوع أَطالوا النُّطقَ بالضَّمَّةِ , حتى أَحالوها الى حركة طويلة (صوت مدّ) , فقالوا في (هذا زيدُ) : (هذا زيدو) ، وإذا وقفواعلى المجرور أَطالوا النُّطْقَ بالكسرة , حتى تستحيل الى حركة طويلة ، فقالوا في (مررت بزيدٍ) : (مررت بزيدي) [8].

---

1 – الخصائص 3 / 223 .

2 – ينظر: المصدرنفسه 2 / 177 – 178 .

3 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3 /752, وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 78.

4 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3 / 392 .

5 – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 674 .

6 – ينظر: شذا العرف في فن الصَّرف 170 .

7 – اللغة العربية معناها ومبناها 272 .

8 – ينظر: الكتاب 4 / 167 , ومن أسرار اللغة 224 , ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 250 , وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 77 .

إنَّ قطع حركة أواخر الكلم , أومايسمّى بـ(الوقف),((بعدّها موقعية من موقعيات السياق العربي, ترجع الى(كراهية توالي الأضداد), أو(كراهية التنافر) إنْ شئت اسما آخرلهذا

المظهر من مظاهر الذّوق العربي ، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء, والصَّمتُ الذي يأتي عن تمام المعنى جزئيًّا أو كليًّا, أوعن انقطاع النَّفَس , أولأَيّ سبب يدعو الى قصد الوقف,يعتبرعكس الحركة تماما, فبينه وبين الحركة تنافر 000 ومِن ثَمَّ تكون الحركة الأخيرة, في ضَعفِها وقُصورِها عن الوصول الى الأذن, غيَرذاتِ قيمةٍ كبيرة, بعدّها قرينةً لفظيةً على المعنى, ومن هنا اختار الاستعمال أن يُنْشِىءَ ظاهرةَ الوَقفِ دفعًا للتَّنافر, ودلالةً على موقع انتهاء الدّفعة الكلامية)) [1] .

التقاء الساكنين

إذا كان نظام اللغة العربية يأبى (التقاءَ السَّاكنينِ) الاّ في مواضع معلومة, فإنَّ الحركة من وسائل التَّخَلُّصِ من هذا الالتقاء إنْ حدث. وما يهمُّنا هنا هو اجتماعُ السَّاكنينِ في كلمتين متجاورتين في تركيب نحوي ، ويكون التَّخَلُّصُ من التقاءِ السَّاكنينِ , بوصفه مقطعا , ((بإقحام صوت مدّ قصير بين الصامتينِ اللذينِ ينتهي بهما المقطع , وبذلك يتحوَّلُ الى مقطعين اثنين,الأَولُ منهما مقطعٌ قصير مفتوح,والثاني مقطعٌ طويل مغلق))[2] ، والأَصلُ في التَّخَلُّصِ من التقاء الساكنين الكسرةُ ،نحو:(بَغتِ الْأَمَةُ) و(قامتِ الْجاريةُ), لأنّها ليست بحركة إعراب , إّلا إذا كانت مصحوبةً بالتّنوين , أوما يقوم مقامَهُ مِن (أَلِ التَّعريفِ) أو (الإضافةِ), ولهذا فُضَّلت على الضمة والفتحة,لأنّ هاتين قد تكونان حركتي إعرابٍ مِن غيرِ تنوينٍ يصحبُهما،ثُمَّ إنّ التَّحريكَ بالكسرةِ يصلح أيضا للأفعال عند التَّخَلُّص من التقاءِ الساكنينِ , لأَنَّ الجَرَّليس من خصائصِها.وعلى فرض تحريك الأفعال المجزومة بالضّمّ أو الفتحِ بسبب ساكنينِ , فإنَّ ذلك قد يؤدّي الى حصول

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها 270 – 271 .

2 – في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المدّ العربية 243 .(المقطع القصير المفتوح): يتألَّف من صامت + صوت مدّ قصير، مثل:(بَ ، بِ ، بُ) و(المقطع الطويل المغلق) يتألَّف من: صامت+ صوت مدّ قصير + صامت , مثل: (مِنْ), ينظر: المرجع نفسه 238 .

لَبسٍ أو وَهمٍ بأنَّها غير مجزومة , لأنّ الرَّفْعَ والنَّصْبَ من حركاتِ الاعرابِ فيها [1] .

ويطلق النحاة على عِلَّةِ تحريك أحد الساكنين بالكسرةِ إذا التقيا في الجزم (عِلَّةَالنَّظير) , حملاً على الجَرِّ في الاسماء , من حيث كان كلٌّ من الجزم والجرّ مختصًّا بصاحبه ، فالجزم مختصٌّ بالافعال , والجرُّ مختصٌّ بالاسماء [2] . ولاتعارضَ بين كسر الفعل , لتجنُّبِ التقاءِ السَّاكنينِ، والأصلِ المُقَرَّر, وهوأنْ لاجرَّ ولا كسرَ في الفعل , لأَنَّ هذه الكسرةَ , كما يرى النحاة , عارضة [3] وغير لازمة [4]، فقد يعدلون عن الكسر الى الضمّ أو الفتح, كالقراءة القرآنية : ﴿ قالتُ آخرُج ﴾ [5] ، وكقولهم (أخذْتُ مِنَ الرَّمْلِ) , وذلك لأجل الاتباعِ [6] أو الانسجام الصوتي [7] ، أي : ((الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ,وهو اقتصاد عضوي في النُّطق يلجأ إليه المتكلَّمُ من دونَ شعورٍ أَوتعمُّد)) [8]

وذهب ابن الشجري إلى أنّ حركة التخلُّص مِن التقاء الساكنين هي حركة بناء , وإنْ حدثت في كلمة معربة, مثل: (لم يخرجِ الْقومُ) [9]. وهي في نظر الدكتور تمام حسان ((ليست جزءًا من بنية الكلمة, وليست جزءًا من هيكلها الحركي, وليست حركةً اعرابية لها،ولكنّهَا علامةٌ على موقعٍ معيَّن التقى فيه ساكنان في وسط الكلام , ومِن ثَمَّ يكون التَخَلُّصُ من التقاء الساكنين ظاهرةً موقعيّةً من ظواهر السياق , وتكون الصَّلَةُ الوحيدةُ بينَه وبينَ نظامِ اللغة هي صلةَ التّعارضِ ,

---

1 – ينظر: شرح المفصَّل 3 / 333 , والأَمالي، لابن الشجري2 / 125 – 126 .

2 – ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو 72 , وشرح المفصَّل 3 / 333 , والأمالي،لابن الشجري 2 / 35 .

3 – ينظر: شرح المفصّل 3 / 333 .

4 – ينظر: الخصائص 2 /334 .

5 – يوسف 31 ، وينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها 1 / 71 .

6 – ينظر: شرح المفصَّل 333/3, والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها 71/1.

7 – ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية 244 .

8 – من أسرار اللغة 253 .

9 – ينظر: الأمالي ، لابن الشجري 1 / 3 .

وهي صلة سلبيَّة)) [1] .

تفسيرمحمد بن المستنير قطرب (206 هـ)

لعلّ أهمَّ تفسير صوتي للحركة التي تعتوِر الكلمات في التركيب النحوي, اتَّسم بالتّعميم والشمول, ذلك الذي جاء به تلميذ سيبويه (محمد بن المستنير), فقد ذهب الى أنّ الحركات التي تعرض لأواخر الكلمات في الكلام المتّصل نشأت للتّخفف من الثقل الحاصل من تسكين الحروف [2] أَيْ : أَنَّه كان ((يرى الاعرابَ عمَلا لفظيًّا محضًا, يُقْصَدُ به تحريكُ أَواخرِ الكلمِ تخلُّصًا من اسكانِ أَواخر الكلم , وليتمكَّنَ المتكلّمِ أَنْ ينطقَ في درج الكلام بلا مشقَّة وعسر)) [3] ، وكان باحث معاصرقد فهم قول قطرب على أَنّه يتعلَّق بالحركات التي تُعَدُّ جزءًا من بنيةِ الكلمة, وهوما يمكن أن يُسَمَّى بـ(الحركات الصّرفية)، وأنّ قطربًا قد تابع الخليل في هذه المسألة [4] ، ذلك أنّ مِنَ المُحْدَثينَ مَن يجعل الخليل بن أحمد الفراهيدي من طائفة القائلين بالتَّفسيرالصَّوتي للحركات التي تحدث في أَواخر الكلم[5]، فالدكتور عبد الرحمن السّيَّد يرى أَنّ الخليل وقطرباً نظرا الى الحركات في أَواخر الكلم على أنّها زوائد جِيء بها لِلتَّوصل الى النُّطق بالحروف الصَّوامت , أو للتخُّفف , وسرعة الكلام, والتخلّص من التقاء الساكنين, فلا أثر للعامل فيها [6] ، ويبدو أَنَّ هؤلاء اعتمدوا . في نسبة الخليل الى هذه الطائفة . على قوله الذي أَورده سيبويه في كتابه, وهو ((أَنّ الفتحة والكسرة والضَّمّةَ زوائد, وهنّ يلحقن الحرفَ لِيُوصَلَ الى التَّكَلُّمِ به, والبِناءُ هو السَّاكِنُ الذي لا زيادةَ فيه)) [7] 0

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها 296

2 – ينظر: الإيضاح في علل النحو 70 – 71 , والأشباه والنظائر في النحو 1 / 88 – 89 , وقد نقل الزجاجي والسيوطي ردود المعارضين على ما ذهب إليه قطرب . ينظر: المصدران أنفسهما, والموضعان أنفسهما .

3 – ابن الشجري ومنهجه في النحو 246 .

4 – ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 110 – 111 .

5 – ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها 132 , والوجيز في فقه اللغة 296 .

6 – ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها 307 .

7 – الكتاب 4 / 241 – 242 .

على أنّ هذا القول لاتصريح فيه ((على أَنّ الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الاعرابية لها نفس الصفة إذا توسَّطت الأبنيةَ)) [1] .

إنّ الناظر في جهود الخليل النَّحوِيَّة , ولاسيَّما تلك المذكورة في كتاب سيبويه , لايجد فيها مايشيرالى أنّه يرى وظيفةَ الحركات تقتصر على التَّوَصُّلِ إلى النطق بالساكن , بل كان يتفحَّصُ معاني الكلام تفحُّصًا , منتبهاً إلى تعاقب الحركات في أَواخر الكلمات ضمن الجمل والتراكيب , راصدًا أثر هذا التعاقب في توجيه المعنى وفي دقّته ولطفِه ، ثمَّ إنّه لوكان من الرَّافضين لفكرة دلالة الحركات على المعنى , لاعترضَ عليه كثيرٌ من النحاة مثلما اعترضوا على قطرب .

على أنْ ليس مايمنع أنْ تكون لهذه الحركات وظيفة صوتية , عند الخليل على الأقل , فضلاً عن دلالتها على المعنى الاعرابي , ((فوظيفة المصوَّتات , ولاسيما الحركات , 000 لاتنحصر فيما تؤدِّيه من دلالة نحوية في التَّركيب , بل تتجاوز ذلك لتقوم بوظيفة صوتية أخرى , تتّصل بربط الأصوات الصامتة , لتأتلف منها المفردات قبلَ التَّركيبِ)) [2] , وهي أَبعاض أصوات المدّ , و ((هي الرّوابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض , وذلك أنّك تأخذ أبعاضها , أعني : الحركات , فتنتظم بها بين الحروف , ولولاها لم تتّسق)) [3] .

وقد انتهى الدكتور المخزومي الى ((اَنَّ الجدل في دلالة هذه الحركات على المعاني الاعرابية,أوعدم دلالتها عليها, ظهر بعد الطبقة الأولى من شيوخ المدرستين, أعني: سيبويه والكسائي, وأنّ الجدل في ذلك دار بين تلاميذ هذين فذهب جمهورهم الى الاول وذهب بعضهم إلى الثاني))[4] .

---

1 – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 44 .

2 – دراسات في اللغة والنحو 130 .

3 – شرح الرضي على الشافية 1 / 211 .

4 – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 244 .

تفسير ابراهيم انيس

من أَهَمّ الذين حاكوا قطربًا وتابعوه وتوسَّعوا فيما ذهب اليه , من المُحدَثِين الدكتورإبراهيم أنيس , فقد أكَّد الوظيفة الصوتية للحركات , فذهب الى أَنَّها لاتعدو أن تكون وسيلةً لوصل الكلمات بعضها ببعض ، أي : جيء بها للتخلُّص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام ، وأَنَّ المتكلِّمَ لايلجأُ الى تحريك الكلمات إلاّ لضرورةٍ صوتية يتطلَّبُها الوَصلُ ، وأَنّ هذه الحركاتِ دعا اليها نظامُ المقاطع وتواليها في الكلام الموصول [1] . وقد اعتمد الدكتورابراهيم أنيس على ظاهرتي (الوقف) و (التقاء الساكنين) في تفسير ماذهب اليه , إذ ركَّزعلى (الوقف بالحذف) , وهو حذف الحركة والتَّنوين من أَواخر الكلمات عند الوقف عليها ، فرأى أنّ انتفاء الحركة , في هذا النوع من الوقف, لم يؤثر في المعنى, فإذا كان الأمر كذلك , فإنّ وجودها إنّما هو من أجل وصل الكلام , فإذا توقّف انتفت الحاجة إليها [2] . كذلك رأى ((أنّ تحريك أَواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورةً لِلتَّخلص من التقاء الساكنين , غير أنّ النحاة حين أَعيتهم قواعدُه, وشقّ عليهم آستنباطُها, فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة 00 فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا فيها : إنّها حركة إعراب،وفي غير ذلك سمَّوها حركةً أُتِيَ بها لِلتَّخَلُّصِ من التقاءِ السَّاكنينِ)) [3]. والذي يتدخَّلُ عنده في تحديد حركة التَّخَلُّص من التقاء الساكنين عاملان :إيثارُ بعضِ

---

1 – ينظر: من أسرار اللغة 220 ، 254 , 268 .

2 – ينظر: المرجع نفسه 226 – 227 ، 242 .

3 – المرجع نفسه 254.

الحروف حركةً معيَّنةً ، والَميلُ الى تجانس الحركات المتجاورة [1] .

إنّ وجودَ الحركات وتغيُّرَها في التركيب النحوي , ومحاولة تفسيرها أو تعليلها , من أَجل الوصول الى قواعد كُلّيَّةٍ أوعامَّة تحكم العلاقات بين الألفاظ , أدّى الى ظهور نظريَّتينِ في الدرس النحوي ، هما: نظرية العامل , ونظرية قطرب ، وإذا كانت الاولى ترى في تعاقب الحركات جانبا دلاليا أو ظيفياً , فإنّ الثانية تفسَّرُ ذلك التّعاقبَ على أنّه ضَرْبٌ من التَّخفيف على المتكلِّم, بعدمِ إلزامهِ بحركةٍ واحدة, ليمتلكَ الحرِّيَّةَ الكافيةَ في المُعاقبةِ بينَ الحركاتِ والتَّنويعِ فيها [2] .

الحركات من حيث الثِّقَل (القوة) والخفَّة (الضعف)

شغلت مسألة (ثقلِ الحركاتِ وخفَّتِها, وقوَّتِها وضَعفِها) حَيّزًا من الدرس النحوي , وفُسَّرت على هذا الأساس الصوتي ظواهر عديدة , سواء ماكان منها في بنية الكلمة وهي منعزلة عن التركيب,وما كان منهاجزءًا من التركيب، ومايهمُّنا أن نبحث فيه هنا هو معرفة أثر ثقل الحركة أوخفَّتِها في تفسير وجودها في التركيب النحوي , وفي اختيار هذه الحركة لهذا المعنى الاعرابي من دون غيرها، فالضَّمَّةُ أثقلُ الحركاتِ وأَقواها, تليها الكسرة،أَمَّا الفتحة فأَخَفُّها, [3].وعلى وفق ذلك فإنّ ((المفتوحَ الى المخفوض أَقربُ منه الى المرفوع , لأن الضَّمَّةَ أَثقل الحركات, والفتحة أَخَفُّها,فهي الى الكسرة أَقربُ))[4]،وإنَّما ((يُستثقَلُ الضَّمُ والكسرُ,لأنَّ لمخرجيهما مؤونةًعلى اللِّسان،والشفتين تنَضمُّ الرَّفعةُ بهما فيثقل الضمة,

---

1 – ينظر: من أسرار اللغة 252 – 253 . وقد رفض عدد كبير من الباحثين نظرية الدكتورابراهيم أنيس وردُّوها, ينظر: فقه اللغة – علي عبد الواحد وافي 212 . 215 ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 250 . 254 ، ودراسات في فقه اللغة 126 . 130 ، وفصول في فقه العربية 338 . 343 ، والفعل زمانه وأبنيته 224 . 226 ، ونحو وعي لغوي 85 . 91 .

2 – ينظر: أصول التفكير النحوي 174 , والظواهر اللغوية في التراث النحوي 101 .

3 – ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 426 , والخصائص 1 / 79 .

4 – الإيضاح في علل النحو 128 , وينظر: الأشباه والنظائر في النحو 1 / 178 – 179 .

ويُمال أَحدالشَّدْقينِ إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلا.والفتحة تخرج من خَرْقِ الفم بلا كلفة)) [1]. والضَّمَّةُ ((تحتاج الى جهد عضلي أَكثر, لأنَّها تتكوَّن بتحرُّكِ أقصى اللِّسان , في حين أنّ الكسرة تتكوَّن بتحرُّكِ أدنى اللِّسان,وتحُّركُ أَدنى اللِّسانِ أَيْسَرُمن تَحَرُّكِ أقصاه))[2] ، وعلى وفق ذلك فسَّرَ القدماء حركة الفاعل والمفعول صوتيا, اعتماداً على قانون (الاستثقال والاستخفاف), وذلك لأجل اتّزانِ الكلامِ وَتَعادُلِهِ,فقلَّةُ الفاعل في الكلام أَوجبَ اختيارَ الضَّمَّةِ له لِثُقلها, وكثرةُ المفعولاتِ كان عِلَّةَ اختيار الفتحة لِخِفَّتِها , وبذلك يقلُّ في الكلام مايُسْتثْقَلُ ويكثرُ فيه ما يُسْتَخَفُّ [3]. ويذكر ابن جني سببًا آخرَ لرفع الفاعل ونصب المفعول, وهوأَنَّ الفاعل أوّل مايرِد في الكلام, يليه المفعول , وهذه الميزة كانت هي العلَّةَ أيضًا في رفع المبتدأ، ثم إنَّ صاحبَ الحديث, أي: الفاعل, أقوى الاسماء, والضَّمةَ أقوى الحركات, فجُعِل الأقوى للأقوى[4]ولعلَّه يقصد أَنّ الفاعل و المبتدأ يستمدّان قوتهما من كونهما يؤدّيان وظيفةً أساسية في الجملة, فكلٌّ منهما متحدَّث عنه، أو مسند إليه، أو مدار الحديث في الكلام ، وكان الخليل يقول:((أَولُ الحركات الضَّمَّةُ لأنّها من الشفة , وأولُ ما يقع في الكلام الفاعل, فكان حقُّ الكلام, إذا حُمِل على المشاكلة, أن يقسمَ أَولُ الحركات لِأَوَلِ الاشياء))[5] وقد ترتَّبَ على قرب الفتحة من الكسرة,حَمْلُ النَّصبِ على الجّر في جمع المؤنث السالم , وحَمْلُ الجَرّ على النَّصب في ما لاينصرف[6] وفي المفعول به, تقول:(مررت بزيدٍ) , فـ (زيدٍ) مفعول به مجرور لفظاً, وقد حُمِل على النَّصبِ في قولك: (رأيت زيداً), وهو وإنْ اختلف في

---

1 – معاني القرآن ، للفراء 2 / 13 .

2 – في اللهجات العربية 96 .

3 – ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 326 . 327 , والأشباه والنظائر في النحو 1 / 179.

4 – ينظر: الخصائص 1 / 56 ، 174

5 – الأشباه والنظائر في النحو 1 / 180 .

6 – ينظر: المصدرنفسه، والموضع نفسه .

الجملتين من جهة الحركة, فقد اشتركَ في المفعوليّةِ [1] ، وقد اختصت ((نون التثنية بالكسر, ونون الجمع بالفتح , لثقل الجمع فأُعطِيَ الأخفَّ, وأُعطِيَت التَّثنيةُ لِخفّتِها الكسرَ, لِيتعادلا)) [2]. ولمَّا كانت (الفضلاتُ) أَضعفَ مِنَ (العُمَدِ) وأكثرَ منها , جُعِلَتِ الفتحةُ علامةً لها لِضَعفها وخفَّتها, وجُعلَتِ الضَّمَّةُ علامةً لِلْعُمَدِ لأَنّها أَقوى الحركاتِ وأَثقلهُا [3] .

ويفسّر ابنُ كيسان ضَمَّ تاءِ الفاعلِ لِلمتكلِّم, وفتحَها عندما تكون للمخاطب , بقوله : ((لمّا كان المتكلِّمُ إذا أَخبرَ لايكون إلا واحدًا، وإذا خاطبَ فقد يُخاطِبُ أَكثر مِن واحد, أُلزِمَ الحركة الثقيلةَ مع اسمه، وفُتِحَ اسمُ مَن خاطَبهُ , لِأَنّه يكثر ويُعطف بعضُه على بعض)) [4] .

وعِلَّةُ نصب (المنادى المضاف) و(النكرة المنوّنة)عند الخليل,هي الطّول الناتج عن تركيب الاول وتنوين الثاني[5] , وهذا الطولُ الذي يؤدي الى الثقل يَستدعِي أَخَفَّ الحركات وهي الفتحة.وما نصبَهم المُنادى الموصوف بـ (ابن) لأَجلِ الاتباعِ [6] إلاَّ لخفَّةِ الفتحة[7]. وأَيَّدَ باحث مُحَدث مذهبَ الخليل في تفسيره الصَّوتي لحركة هذا النوع من المُنادى , لكنَّه لم يقتصر على علّة الطول فيه,بل زاد على ذلك طولَ أداة النداء نفسها , الناتجَ عن طبيعة الأداء الصوتي لها فهو يرى أَنَّ اجتماع طول الأداة مع طول المُنادى المضاف والنكرة المنوَّنة أباح اختيارَالفتحة فيهما,معتقدا أنّ الأصل في المُنادَى الضَّمُ من دون

---

1 – ينظر: اللامات, للزجاجي 83 .

2 – الأشباه والنظائر في النحو 1 / 179 , وينظر: اللامات, للزجاجي 83 .

3 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 20 .

4 – شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 2 / 129 .

5 – ينظر: الكتاب 1 / 182 ، 199 .

6 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 261 , والمطالع السعيدة في شرح الفريدة 1 / 377 , وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 40 , وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 129.

7 – ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 129 .

أن يقدِّم تفسيرا لهذا الاعتقاد [1] ، وقد استعمل الدكتور قيس الأوسي مصطلح (الرفع) ، بدلا من (الضم) ، وهو يفسر حركة المنادى المضموم ، مما يدل على أنه يعدّه معربا، لامبنيا ، ثم إنّه حمل المنادى المضموم على عُمَد الكلام ، لأنه يرى أنّ المنادى يستقل به مع أداة النداء كلام تام ، يؤدَّي معنى طلب إقبال المخاطب ، في حين جعل علة النصب في المنادى (المضاف) و(الشبيه بالمضاف)طول الكلام الناتج عن المضاف إليه ، والشبيه به ، ومن التنوين في (النكرة غير المقصودة)، فَتُرِك الرفع في هذه الأقسام [2] .

حذف الحركات

بسبب ثقل حركتي الضمة والكسرة على الواو والياء لم تظهرا , أَمَّا الفتحة فتظهر ويُنطق بها مع هذين الحرفين لأجل خفَّتها, وتُقدَّرُ الحركاتُ جميعُها على الألف لتعذرالنطق بها معه ، وقد أباحت الضرورة ظهورَ الضمة والكسرة على الياء والواو , وتقديرَ الفتحة عليهما [3] ، ويرى ابن جني أَنّ ((سكونَ الواو من المضارع في موضع النصب قليل, وسكونَ الياء فيه أَكثر، وأَصل السكون في هذا إِنّما هو للألف لأنّها لاتُحَرَّكُ أَبدًا 000 ثمّ شُبِّهت الياء بالألف لقربها 000 ثمّ شُبِّهت الواو في ذلك بالياء)) [4] وإذ يجمع النحاة على أنّ علة تقدير الحركات في المقصور التعذر, وفي المنقوص الاستثقال[5] فإنَّ (الشَّلَوْبِينَ) يذكر عِلَّةً أُخرى لتقدير الحركات في نحو (جاء القاضي), و (زيد يرمي ويغزو) و(مررت بالقاضي), وهي(اجتماع الأمثال) , و(الأَمثال) كما يراها هي: الحركة التي في الياء والواو, والحركة التي قبلهما, والواو والياء أنفسهما , إذ إنّهما ينشآن من إشباع

---

1 – ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 128 .

2 – ينظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 245 .

3 – ينظر: المقتضب 4 / 21 – 22 ، والخصائص 2 / 293–294 ، والامالي لابن الشجري 104/2 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع1 / 180 – 181, ,وابن الشجري ومنهجه في النحو154 .

4 – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها 1 / 125 – 126 , وينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 1 / 640 .

5 – ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو 82 .

الحركات, فلمَّا اجتمعت الأَمثال خفّفوا بإسقاطهم الحركةَ المُستثقلة, يقصد:الضمةَ والكسرةَ , ويرى أنّ ما يؤيد ماذهب اليه أَنَّهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء في نحو(غَزْوٌ) و(ظَبْيٌ) لم يستثقلوا الضَّمَّةَ أو الكسرةَ, لأَنَّه قد قَلَّت الأَمثال هناك [1] وقد أَيَّدَ باحث [2]رأي الشَّلوبين قائلا: ((وما ذهب اليه الشَّلوبين في هذه المسألة أقرب الى الصواب, لأَنَّ العرب قد نطقوا بالضمة والكسرة حينما لم يجتمع الأَمثال , فلوكان سبب تقديرهما , ثقلهما بأنفسهما لما ظهرتا في (غزْوٍ) و (ظبْيٍ))) [3] .

ومِمَّا يجدر ذكره هنا أنّ نظريات الصوت الحديثة ترفض فكرة القدماء القائلة بوجود حركة تسبق حرفَ المَدِّ تكون من جنسه, إذ لاوجود لها في ذلك الموضع ، فالتَّاء في نحو (كتاب) مُحَرَّكة بألف المَدِّ وحدها, والرَّاء في نحو(كريم) مُحَرَّكة بياء المَدِّ وحدها, والقاف في نحو(يقول) مُحَرَّكة بواوِ المدّ وحدها [4] ، وعليه لم يجتمع من الأمثال إلَّا ثقل الواو أوالياء الناتج عن اشباعهما لكونهما صوتي مدّ، وثقلُ الضَّمَّة والكسرة عليهما , وهذا كفيل بحذفهما, على أن تكونا مُقَدَّرتينِ, بوصفهما حركتي اعراب. أَمَّا ظهورُهما في نحو (غزْو وظبْي) فلم يكن بسبب عدم اجتماع الأمثال ، بل لأَنَّ (الواو) ، و (الياء) أُجريتا .بعد تسكين ما قبلهما .مجرى الأصوات الصحيحة ، فآنتفت صفتهما المدِّيَّة ، مما أتاح ظهور الضمة أو الكسرة عليهما ، فلا ثقل من وجودهما في حرف جارٍ مجرى الصحيح .

ولم يقتصر حذف الحركة على الاسماء المنقوصة والمقصورة والافعال المعتلَّة اللَّام, بل شمل الاسماء والافعال الصحيحة الآخر ايضا[5]، وقد أَجاز سيبويه حذف حركة الحرف

---

1 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 1 / 30 .

2– هو الدكتور عبد القادر الهيتي .

3 – خصائص مذهب الأندلس النحوي 78 .

4 – ينظر: الأصوات اللغوية 39 , وأصوات العربية بين التحول والثبات 19 , والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 202, وأصوات اللغة العربية 99 – 100 .

5 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 185 , وأبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو 67 , ولهجة قبيلة أسد 158 , ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة 152 .

الصحيح المرفوع أوالمجرور بتسكينه في الشعر, تشبيها بكسرة (فَخِذ) حيث حذفوها فقالوا : (فَخْذ) , وبضمَّة (عَضُد) حيث حذفوها فقالوا : (عَضْد) [1] وأجازَ أبو عمرو بن العلاء هذا الحذف شعرًا ونثرًا, مستندا الى ماحكاه عن تميم وأَسد ,

ومخرَّجا على وفقه بعض الآيات القرآنية الكريمة [2] ، وفسَّرَ الفرَّاء هذه المسألة بميل العرب الى الخفّة والى التوافق في الحركات [3], وتبعه أبوحيان الاندلسي, فجعل حذف الحركة بتسكينها لأَجل الفرار من ثقل توالي الحركات [4] .

وقانون الخفّة والاستثقال مِمَّا اعتمد عليه ابن جنّي أيضا في تفسير تسكين الحرف بحذف حركته ، فقد أحسَّ العرب باستثقال حركتي الضمة والكسرة اللتينِ هما أقلُّ صوتًا من الحرف، حتى أفضوا الى حذفهما، وأَبقوا على الفتحة في الغالب لخفّتها [5] ، فكان يستند في تفسيره لحذف الحركة الى تتابع الأصوات ضمن سياقها في النص ، وذلك بأن يأخذ الحرفَ المسكَّنَ وينظر الى الصوت الذي يسبقه والذي يليه مباشرة, سواء كان الصوت الذي بعد المسكّن متّصلاً أَم منفصلا ، يقول : ((وأمّا المنفصل فإنّه شُبِّهَ بالمتّصل 000 وعليه قراءة بعضهم : ﴿ إنّه من يتَّقْ ويصبرْ فإنّ الله ﴾ [6] ، وذلك أنّ قوله (تَقِ وَ) بوزن (عَلِمَ) ، فأَسكن كما يقال (عَلْم))) [7] ، ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس [8] :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقِبٍ إثمًا مِنَ اللهِ ولا واغلِ

---

1 – ينظر: الكتاب 4 / 203 – 204 .

2 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 185 .

3 – ينظر: معاني القرآن 2 / 12 – 13 , وفي النحو العربي نقد وتوجيه 23 –24 , ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 276 .

4 – ينظر: البحر المحيط 2 / 188 .

5 – ينظر: الخصائص 1 / 79 ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 50 – 51 .

6 – يوسف / 90 , وينظر: شواذ القراءات 252 .

7 – الخصائص 2 / 341 – 342 .

8 – ينظر: ديوان أمرئ القيس 122 .

فكأنّه شبّه (رَ بُ غَ) بـ (عَضُد) ، فأُسكِن (الباء) مثلما أُسكِن (الضاد) في (عَضْد)[1] .

وآتّخذ أبوحيان الاندلسي المنهج نفسه في تفسير ظاهرة تسكين الحرف [2] .

وقد وصف الدكتورحسام النعيمي منهج ابن جني في تناوله لهذه الظاهرة بأَنَّه استدلال طريف يستند الى توالي الأصوات مجرّدة من دون نظر الى كونها في كلمة واحدة أو في كلمتين ، ولكنه على ما فيه من طرافة لم ينقد لما يريده ابن جني ولم يطّرد ، وكأنّه عرف بهذا فلم يشر فيما بعد الى ما سكِّن تشبيها بـ (عَلِم) أو بـ (عَضُد) ، وانما كان يكتفي بالقول : إنّه مسكّن ، أو يحاول أن يبحث له عن تأويل اعرابي يستدعي اسكانه [3] ، فمن ذلك قوله: ((وكذلك قراءة من قرأ: (﴿ بلى ورُسُلْنا لديهم يكتبون ﴾) [4] , وعلى ذلك قال الرّاعي :

تأبى قَضاعةُ أَنْ تعرِفْ لكم نَسَبا وابنا نزار فأَنتم بيضة البَلَدِ [5]

فإنّه أَسكن المفتوحَ . وقد رُوِي (لاتعرِفْ لكم) فإذا كان كذلك فهو أَسهل, لاستثقال الضَّمَّة)) [6]، ((وواضح أَنّ (رُسُل) و (رِفُلَ) ليستا كـ (عَلِم) وكـ (عَضُد))) [7] .

وإذا ((لم يكن التشبيه بـ(عَلِم) و(عَضُد) منقاداً مطرداً, كان الأولى أنْ يضربَ عنه ـــــ

1 – ينظر: الخصائص 3 / 97 – 98 .

2 – ينظر: البحر المحيط 1 / 206 .

3 – ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 227 .

4 – ألآية في المصحف برفع اللام (رسُلُنا) ، الزخرف 43 . والقراءة بتسكينه ، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها 1 / 109 .

5 – ينظر: الخصائص 2 / 343 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 116 .

6 – الخصائص 2 / 343 .

7 – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 227 .

صفحاً,ويكتفي بأنَّ الاسكان إنّما كان للتخفيف في النثر,وللضرورة في الشعر,لأنّه بها أشبه 000 ويمكن عندي أن يقال : إنَّ كلَّ ما ورد من إسكان المتحرِّك بحركة الاعراب , إنَّما

كان من بدايات التوجه في اللهجات نحوطرح تلك الحركات , ذلك التوجه الذي أَوقفه العلماء في العربية الفصحى,ومضى في سبيله في اللهجات المحلية , حتى انتهى إلى طرح حركات الإعراب فيها كما نراه اليوم))[1].

ويرى عبد القادر البغدادي أنّ تسكين عين الفعل المستحق لحذف حركته الطويلة (لامه . الياء) نحو (آشترْ) في قول الشاعر :

قالت سليمى آشترْ لنا دقيقا وهات خبز البرَّ أوسويقا [2]

توَهُّمٌ بأَنّ عينه هي لامه, فسكَّن لأَجل الأمر[3] ، في حين يذكر السيوطي أَنّه يجوز في الشعر تسكينُ ما قبل الألف والواو والياء, بعد حذفها، تشبيها بمالم يحذف منه شيء[4] .

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ظاهرة تسكين لام الكلمة المعربة, بحذف حركته في الشعر, ضرورة لجأ إليها الشاعر, استجابة لدواعي موسيقاه ووزنه. ثَمَّ عاد ففسَّر هذه الضرورات بأنّها أخطاء في اللغة, وخروج عن نظامها المألوف في شعرها ونثرها, بدليل ورود آلاف من الأمثلة الصحيحة التي لم تتسم بهذه الظاهرة [5] .

ويفسرالدكتورعبد المجيد عابدين ظاهرة حذف حركة الاعراب , بتسكين حرفها في الشعر, بالنظرية التطورية لِلّغة, وبموازنتها بما في اللغات السامية، فهو يرى أنّ ظاهرة التَّصَرُّف الإعرابي لم تحدث دفعةً واحدةً, وإنّما حدثت بالتدريج , كما هو الحال في تلك اللغات, وأنّ هذه الظاهرة تُعدّ من بدايات الإعراب , إذ إنّ كثيرًا من الالفاظ التي وردت

---

1 – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 228 .

2 – الرجز: للعذافر الكندي , ينظر: شرح شواهد الشافية 226 , ومعجم شواهد العربية 2 / 507.

3 – ينظر: شرح شواهد الشافية 226 .

4 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 174 .

5 – ينظر: فصول في فقه العربية 143 – 145 ، 168 .

إلينا معربةَ الأواخرِ قد تكون في وقت ما مبنيَّةً على حركة واحدة أو على السكون, فقد ورد في معظم اللغات الساميّة تسكين الفعل المضارع , وهو ما يلاحظ في بيت امرئ القيس مثلا : فاليوم أشربْ 000)) [1] .

وأَخرج الدكتور عبده الراجحي هذه الظاهرة من باب الضرورة في الشعر, فعدّها لهجة من اللهجات العربية, ينبغي دراستها من جديد من أجل ردّها إلى أصولها [2]، ويظهر ((أَنّ التسكين يمثّل الحياة البدوية, بينما يمثل التحريك البيئة المتحضّرة التي تحرص على التَّأَنِّي في النطق)) [3] .

ويستعمل الدكتور حماسة عبد اللطيف مصطلح (كسر الاعراب) للحديث عن هذه الظاهرة,إذ لاحظ فيها مغزًى معنويًّا يلجأ اليه الشعراء في مواقف خاصة ,((ومازلت على تبيّن بأَنَّ كسر الاعراب ليس إلاّ وسيلة من وسائل الشعراء في التّعبير عن معانٍ خاصّة, فضلا عن الانسجام الموسيقي وتساوي القوافي, غير أَنّ النحاة لم يكن من شأنهم أنْ يَأبهوا لمثل هذه المعاني التي يرجع اليها الشعراء , ولكن الذي يعنيهم أوّلا وأخيرًا هو إحكام العبارة وتأليفها, ومحاولة استخلاص القواعد التي تحكم هذا التأليف)) [4] .

وقد لاحظ مثل ذلك . من قبلُ . الأستاذ ابراهيم مصطفى, إذ قد يؤتَى بالسُّكون في غير الأمر, دلالةً على تأكيد الكلام وتقوية فحواه [5] .

---

1 – ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات الساميّة 34 .

2 – ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية 57 .

3 – المرجع نفسه ، والموضع نفسه ، وينظر: لهجة قبيلة أسد 156 .

4 – العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث 400 .

5 – ينظر: إحياء النحو86 – 87 ، وإذا كانت ملاحظة الأستاذ إبراهيم مصطفى لدلالة السكون على قلّة دورانها في التركيب النحوي, تدعو إلى الاهتمام, فإنّها لتدعونا أيضا إلى الاستغراب إذا وازنا ذلك برأيه في حركة (الفتحة), التي يرى أنّها على كثرتها في ذلك التركيب, لاتدلّ على شيء , مكتفيا بالقول: إنّها حركة خفيفة مستحبّة عند العربي يختم بها الكلمة كلَّما أمكن ذلك . ينظر: المرجع نفسه51 .

وفُسَّر صوتيا أيضا حذف الحركة من لام الفعل الماضي (تسكينه) عند اتّصاله بضمير رفع متحرك ، وذلك لأجل حصول التوافق الحركي، إذ إنّ توالي الحركات يؤدّي إلى الثّقل, فيكون الفرارمنه بالتّسكين الذي فيه راحة لِلنَّفَس [1] .

والحركات, سواء كانت جزءًا من بنية الكلمة أَم من التركيب النَّحويّ، مقيّدَةٌ بالموسيقى الكلامية , المستندة الى طبيعة العرب العامّة في تأليف كلامهم, فهم لم يألفوا اجتماع أربع متحرِّكات متواليات في كلمة واحدة, إلاّ إذا كان فيها حذف, نحو(عُلَبِط)[2] .

إنّ حذف الحركة من لام الفعل،الذي يُعبَّرعنه بالسكون,يمثّلُ ((دورًا أساسيّا في النظام المقطعي العربي , إذ إنّه وسيلة للتّخلص من توالي أربعة مقاطع مفتوحة مثلا , وهو مِمَّا يُستثقَل في اللسان العربي)) [3]، واللغة العربية ((تكره توالي المتحرّكات وتأباه في الكلمة الواحدة إذا زادت المتحركات علىأربعة حروف, ويتّضح هذا حين نعرب كلمة (ضَرَبْتُ) حيث نقول : إنّ الفعل هنا مبنيّ على السكون منعا لتوالي أربعة متحركات)) [4] ، وكان بعض النحويين القدماء يضعَّف هذا التعليل ، يقول ابن مالك: ((وهذه العلَّة ضعيفة , لأنَّها قاصرة, إذ لايوجد التَّوالي إلاّ في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ك (انطَلَق) و(انْكَسَرَ) . ولاتتوالى فيه, والسكون عامّ في الجميع)) [5] ، فسبب التسكين عنده دلالي،لاصوتيّ,وهو((تمييزالفاعل من المفعول في نحو :(أَكرَمْنا)و(أَكرَمَنا) ، ثم حُمِلت (التاء) و(النون) على (نا)، للمساواة في الرفع والاتّصال وعدم الاعتلال)) [6] . ذلك

---

1 – ينظر: دراسات في اللغة والنحو 32 .

2– ينظر :الكتاب 202/4 ، والخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 241 .

3 – في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المدّ العربية 236 .

4 – اللغة العربية معناها ومبناها 280 .

5 – الاقتراح في علم أصول النحو 77 .

6 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 192 .

أَنّ((من الضمائر ما معناه واحد ، وإعرابه مختلف, وهو (نا) يشترك فيه الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ، فعلامته كون مصحوبه فعلا ماضيا مُسَكَّنَ الآخر))[1]،وإذا((كانت حاجة الفعل إلى المفعول به ليست لازمةً لزومَ حاجتهِ إلى الفاعل , لم تَرقَ صلةُ المفعول به بالفعل إلى أنْ تكون كالجزءِ منه ولهذاعدّوا المفعول به في حكم المنفصل عن الفعل، فإذا اتّصلَ الضمير (نا) بالفعل الماضي, وهو مفعول به ، أبقوا الفعل على حركته, لأنّهم لايجعلونهما بمثابة كلمة واحدة ، فلا يكونون بحاجة الى الفرار من توالي أربع حركات,لأنّ ذلك إنّما يكون في الكلمة الواحدة،أوماكان في حكم الكلمة,وهذا لم يحصل في حالة مجيء (نا) للمفعولية))[2] .

وهذا الرأي فيه نظر, فالموضعان اللذان يتخّذهما هذا الضمير مع الفعل الماضي متساويان من الناحية الصوتية النطقية الفعلية, وانِ اختلفا من الناحية الاعرابية ، فلماذا يُسكَّن الفعل مع الضمير(نا) الفاعل, فيما يبقى متحرَّكا مع الضمير(نا) المفعول ؟ . وأَمَّا تفسيرهم حذف الحركة من الفعل مع(التاء) و(النون), حملاً على(نا) فلايُعَدُّ مقبولا من وجهة النظر العلمية, اللّهُمّ إلّا في منهجهم القائم على(طَرد القاعدة) و(المعيار المحكم) و(إجراء الباب على وتيرة واحدة). وعليه ، فإنّني أرى أَنَّ الدلالة الصوتية لحذف حركة الحرف الأخيرمن الفعل الماضي المتصل بالضمير المتحرك, ثلاثيا كان أم غير ثلاثي,هي فصل المسند اليه (الفاعل . الضمير المتحرك) عن المسند (الفعل), من حيث بنيته، لتمييزه وتبيينه وإعطائه القيمة الصوتية اللازمة , لأنّ الضمير المتحرّك هنا يمثّل (مقطعا قصيرا مفتوحاً) أي: صوتًا صامتًا،يتبعه صوت صائت قصير (تُ ، تَ ، تِ ، نَ) , يحتاج الى إبانة صوتية, لكونه يمثَّل ركنا اساسيا في تركيب الجملة, فهو مسند اليه ، وعلى هذا فلا أرى أَنَّ الفعل مع الفاعل(الضمير المتحرّك) كلمة واحدة , أوكالكلمة الواحدة , بل الأنسب أَنْ نقولَ : إنّهما متلازمان مثل المبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف, والصلة والموصول , لأنَّ الجملة لاتقوم إلاّ بهما . ويدلُّ على مانحن بصدده أيضا تسكينُ الفعل

---

1 – شرح الكافية الشافية 1 / 225 – 226 .

2 – دراسات في اللغة والنحو 32 , وينظر: أسرار العربية 81 .

المضارع مع نون النسوة , نحو(يضْرِبْنَ) , وهي ضمير يرمزالى طرف إسنادي (الفاعل),والنحاة يجعلون تسكينه حملاً على تسكين الفعل الماضي مع الضميرالمتحرّك [1] .

أمَّا سكون فعل الأمر فهو في نظرهم أصلي, ولكنّه ، وإنّ كان كذلك ، يتَّسق مع ما نريد إثباته ، أقول : إنّ السكون في فعل الأمر أصيل , لكنّه عارض في الفعل الماضي المتصل بالضمير المتحرك ، إذ إنّ بعض النحاة يعربه في هذه الحالة بأنّه مبنيّ على فتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة السكون العارض لأجل الضمير [2] ، وهذا السكون العارض له دلالة تمييز وتبيين .كما أرى . بين طرفي الاسناد , عندما يكون المسندُ إليه ضميرَ رفعٍ متحرّك , يمثّل مقطعا قصيرا مفتوحا يفتقر إلى الكمية الصوتية الواضحة والمستقلَّة . فإنْ قيل : فلماذا لم يُسَكَّن الفعل مع ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة في نحو : (ضَرَبَا ، ضَربُوا ، يضربَانِ ، تضربَانِ ، يضربُونَ ، تضربُونَ ، تضربِينَ ، آضربَا ، آضربوا ، آضرِبي)، مع أَنّها ضمائر واقعة في موضع المسند اليه (الفاعل) ؟ , قلت : لتعذُّر ذلك من الناحية الصوتية, إذ إنَّ هذه الضمائر عبارة عن أصوات مدّ, وتسكين الفعل معها يتناقض مع صفتها المدِّيَّة , ولو سُكِّنت لأَدَّى ذلك إلى التقاء ساكنين , وهذا مِمَّا لايُغتَفر في هذه المواضع , كما إنَّ هذه الضمائر تمثل من الناحية الصوتية مقاطع طويلة, وهذا يكفي لإعطائها كمِّيّة أوقيمةً صوتية واضحة ومستقلة . أمّا (الياء) في(اضربي) فإنها وإنْ كانت تمثِّل مقطعاً قصيرا مفتوحا , يتعذرتسكين لام الفعل معها , لانشغاله بحركة الكسر المناسبة لهذه الياء , ولو سُكِّنَ لآلتقى ساكنان, وهذا غير ممكن .أَمّا ثبوت السكون مع الضمير(نا) في نحو (ضَرَبْنا)،وانتفاؤه بمجيء الحركة في نحو(ضَرَبَنا)،فللتمييز بين الفاعل والمفعول.

---

1 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 192 .

2 – ينظر: النحو الوافي 1 / 99 .

وممّا يجدر ذكره أَنَّ حالة السكون حظيت باهتمام الدراسات الحديثة, بوصفها تمثل قيمة على مستوى تركيب الجملة, فقد((عُومِلَ خلوُّ الموضع من صوت المدّ القصير وكأنّه يمثل وحدة صوتية رابعة, إضافة الى أصوات المدّ القصيرة التي ذكرناها سابقا , وهي الضمة والكسرة والفتحة 000وبذلك صارت هذه الامكانية الرابعة ذات قيمة على المستوى الوظيفي))[1] ، وهي تمثل (فونيما), لقدرتها على التمييز بين المعاني, لكنّها تتصف بأنّها(فونيم ثانوي) , لانتفاء تحقُّقها في الواقع النطقي, فهي ظاهرة سلبية نطقا,إيجابية عملا ووظيفة [2] ، وقد اطلق عليها الدرس الحديث مصطلح (صوت مد صفري) أو(مورفيم صفري) [3] ، وهي لاتقل دورا عن أَيِّ مورفيم آخر في عملية تبادل الحركات في اللغات الهنديّة الأوربيّة والساميّة [4] .

وتحذف الحركات الطويلة أيضا من الكلمات المعتلَّة اللام, كالفعلين المضارع والأمر , فهذه((كلُّها تجتمع في الحذف للجزم لمعاقبتها الحركة ، فإنَّها من جنسها, فكما حُذِفت الحركات للجزم ، كذلك حُذِفت هذه الحروف له ... فإنّ لامات الفعل إذا كُنَّ ياء , أو واواً , أو ألفاً منقلبا عن إحداهما, لمّا حُذِفَت في الجزم لمشابهتها الحركات ومجانستها

---

1 – في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية 235 .

2 – ينظر: دراسات في علم اللغة 222 ، 227 ، وقد ذكرنا أنّ للسكون .كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى .دلالة على البَتّ والتشدّد في الأمر ، ثم إنّها تدلّ في الفعل المضارع المجزوم على معنى الجزم كما هو معلوم .

3 – ينظر: دراسات في علم اللغة 228 ,والوجيز في فقه اللغة 281 .

4 – ينظر: اللغة 110 .

لهما ، صار ثباتها يدل على غير الجزم ، كما صار ثبات الحركات في الأفعال المضارعة دالأًعلى الاعراب)) [1] .

إنّ حذف هذه الحركات الطويلة من الفعل، وإن دلّ على معنى اعرابي وهو الجزم , قُصِد به التَّخفيفُ والتخلُّص من الثقل أيضا [2] . ويبدو أَنّ النحاة نظروا إلى الفعل المضارع المعتلّ اللاَّم ,عند جزمه , الى الخطّ, لا إلى النطق , ولو نظروا إلى النطق لوجدوا أنّه مجزوم بتقصير الحركة الطويلة [3] ، وقد يكون ((ما حدث هنا كان قد حدث قياسا على تقصير صوت المدّ في الافعال المضارعة الجوف , في نحو قولنا: (لم يبعْ) في (لم يبيعْ) , و (لم يقلْ) في (لم يقولْ) 000 فكأنَّ العربية هنا استطردت في ذلك , حتى صارت تنظر الى تقصير صوت المدّ في هذه على أَنّه علامة إعرابية عامة)) [4] , قد توازي ((حذف الحركة الاعرابية في الافعال المضارعة الصحيحة في حالة الجزم . وهو أمر قد يشعر أَنّ العربية قد رأت , في بعض
المواضع , أنّ أصوات المدّ الطويلة مؤلَّفة من صوتي مدٍّ قصيرين , وكأَنّ الجزم في الحقيقة سقوط الصوت الأخير من هذين الصوتين)) [5] . وما تقدّم ينطبق على

---

1 – المسائل العسكريّات 167 , وينظر: الخصائص 1 / 311 , وسرّصناعة الاعراب1 / 30 , وأبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية 230 .

2 – ينظر: المسائل العسكريات 120 .

3 – ينظر: فصول في فقه العربية 364 – 365 , وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 58 .

4 – في الأصوات اللغوية, دراسة في أصوات المدّ العربية 294 .

5 – المرجع نفسه 293 – 294 , وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 18 .

فعل الأمر المعتلّ اللاّم [1].وقد جعل ابن جني ضعف هذه الحروف (الحركات الطويلة) في أنفسها, فضلا عن ضعفها عن تحمّل الحركة , سبب حذفها عند عدم سبقها بجازم [2] وذلك نحو قوله تعالى ﴿ والليل إذا يسرِ ﴾[3] و﴿ سندعُ الزبانية ﴾[4].وذكر في موضع آخر من كتابه (الخصائص) أَنَّ طلب الخفة سببٌ آخر لحذفها وإن كانت في الاسم [5]. فيما كان الوصل ودرج الكلام ,عند الزمخشري، سببَ حذفها . أمَّا في الوقف فحذْفُها عنده إتباع لخطّ المصحف [6] ، والحذف عند ابن خالويه لأجل التقاء الساكنين , ثم بُني الخطّ على الوصل من غيرهذه الحروف [7] ، وقد علَّلَ الدكتور رمضان عبد التواب ذلك بقوله:((إنّ قواعد الكتابة لم تكن قد استقرّت بعدُ في ذلك العصر المبكّر، فكتب كتّاب المصحف بعض الكلمات القرآنية بحسب النطق بها في الوصل, لا في الوقف)) [8] ، وعلى وفق ذلك فقد خطّأَ الدكتور رمضان ابنَ جني في

---

1 – ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 85 .

2 – ينظر: الخصائص 2 / 294 . 295 . يقول السيوطي : المقصود بـ(الضعف) هنا : الثِّقَل ، وليست الخفّة ، فلما كانت حروف العلة ضعيفة ، استثقلوا تحريكها ، يدل على ذلك ، أنَّ الألف ، وهي أخفّ الحروف ، لاتتحرك أبدا . ينظر : الأشباه والنظائر في النحو 2 / 36 .

3 – الفجر 4 .

4 – العلق 18 .

5 – ينظر : الخصائص 2 / 318 . 319 .

6 – ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 2 / 492 .

7 – ينظر : اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم 141 .

8 – فصول في فقه العربية 156 .

قوله ((000 و ﴿ يمحُ الله الباطل ﴾ [1]و ﴿ سندعُ الزبانية﴾ [2] كُتِبَت في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك)) [3] وقوله في توجيه الحذف في (يمح) و(سندع) في الآيتين الكريمتين السابقتين : ((000 كتِبَ ذلك بغير واو دليلا في الخطّ على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ)) [4] ، فقال : ((لأنّه على فرض أنَّ بعض القراء يقف على هذه الكلمات بتقصير الحركات, فإنَّه انَّما يفعل ذلك لانها كُتِبَت بدون الواو

لا أَنّها كُتِبَت بدون الواو ، لأنّه كان يُوقف عليها بتقصير الحركات)) [5] . ولكنّ الدكتور حسام النعيمي فَسَّر ما قاله ابن جني على هذا النحو ((ولكي لايقول قائل إنَّ الواو قد حُذفت في النطق بسبب التقاء الساكنين ههنا, قال [6] :(كُتِبَت في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك), فلو أردت الوقف على (يمحُ) أو (سندعُ) لوقفت عليها بغير واو على ماذَكَرَ)) [7] ، وهذا يعني أَنَّ حذف الحركات الطويلة في الخطّ لم يعد دليلا على وصل الكلام فحسب , بل أصبح دليلا على الوقف . عند إرادته . أيضا ! ثمّ عاد الدكتور النعيمي فاتَّخذ موقفا آخر مِما رآه ابن جني في هذه المسألة, فقال: ((الحذف لالتقاء الساكنين وذلك قوله تعالى ﴿ يمح الله الباطل ﴾, فهو حذف في اللفظ لالتقاء الواو الساكنة مع اللام الساكنة من اسم الجلالة . وأمَّا دعواه [8] بأنّها كُتبت في المصحف من غير واو ليوقف عليها بلاواو أيضا فلادليل عليها ، ولنا أنْ نقول: إنّها إنّما كُتبت بلا واو لمنع

---

1 – الشورى 24 .

2 – العلق 18 .

3 – الخصائص 2 / 295 .

4 – المصدر نفسه 3 / 134 .

5 – فصول في فقه العربية 157 .

6 – يقصد : ابن جني .

7 – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 208 .

8 – الضمير يعود على ابن جني .

الوقوف عليها, فهي صورة الصوت عند وصله, ولامجال للوقف على هذا الصوت))[1] . وكنّا ذكرنا أنَّ الزمخشري جعل الوقف بطرح الحرف (الحركة الطويلة) اتباعا لخطّ المصحف ، وهذا يتَّسق مع ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب في هذه المسألة ، وكان الزركشي يفسَّر حذف الحركة الطويلة في الكلمات القرآنية تفسيرا دلاليا قائما على فهم المعنى المُستفاد من السياق العام للآيات القرآنية [2]. وقد احتاط الدكتور حسام النعيمي في تفسيره لهذه الظاهرة, بأن وزَّع الكلمات القرآنية, اللاتي حُذِفت حركاتها الطويلة,على ثلاثة تفسيرات, (الأول): مراعاة موسيقى الفواصل ،[3] ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ والليل إذا يسرِ ﴾ [4] إذ كانت الفواصل قبلها : (والفجرِ ، وليال عشرِ ، والشفع والوترِ ، والليل إذا يسرِ) [5]. (والثاني) : الحذف لأجل السرعة [6] ، وقد مَثَّلَ له بقوله تعالى: ﴿ ذلك ما كنا نبغِ ﴾ [7] ، وتفسيره لهذا الحذف في نحو هذه الآية الكريمة قريب من منهج الزركشي في تفسيره الذي وصفناه آنفاً [8].(والثالث) : الحذف لالتقاء السَّاكنين [9]، وقد مثّل له بقوله تعالى: ﴿ ويمحُ الله الباطل ﴾ [10] ، فالسَّاكن الأول هو(الواو) في(يمحو), والساكن الثاني هو(اللام) من لفظ الجلالة.

أمَّا حذف الحركة الطويلة من هذه الافعال التي لم تسبق بجازم في الشعر, فكقول

---

1 – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 209 .

2 – ينظر: البرهان في علوم القرآن 1 / 397 , والاتقان في علوم القرآن 2 / 168 .

3 – ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 208 – 209 .

4 –الفجر 4 .

5 – ينظر: سورة الفجر، الآيات 1 ، 2 ، 3 ، 4 .

6 – ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 209 .

7 – الكهف 64 .

8 – ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 209 .

9 – ينظر: المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

10 – الشورى 24 .

الشاعر[1]:

على مثلِ أَصحاب البعوضةِ فآخْمُشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أويبكِ مَن بكى

وقوله [2] :

مُحَمَّدُ تفدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذاما خفتَ مِن شَيْءٍ تبالا

وقد وصفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنّه ظاهرة لهجية تتّسم بها لهجة البداوة التي تميل إلى السرعة في النطق[3].فيما قال فيه الدكتور رمضان عبد التواب: إنَّه لأجل إقامة الوزن [4].

وإذ ينشغل بعض النحاة في توجيه حذف الحركات الطويلة توجيها صوتيا, راح بعضهم الآخر يبحث عن عامل نحوي أدّى اليه,وذلك لميلهم الى إحكام القواعد وطردها[5].

على أَنَّ الحركات الطويلة قد ورد إثباتها مع الجازم [6] ، ويرى الجمهور ((أنّه مختصّ بالضرورة . وقال بعضهم: إنّه يجوز في سعة الكلام ، وإنّه لغة بعض العرب. وخرّج عليه قراءة ﴿ ولاتخفْ دركا ولاتخشى ﴾ [7] 000 وذهب آخرون الى أَنَّ الجازم يحذف الحروف التي هي لامات ، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة, بل هي حروف إشباع تولَّدت عن الحركات التي قبلها [8] .

نخلص مِمَّا تقدم إلى أنّ ((الحرف الساكن الأخير أكثر الحروف تعرُّضًا للحذف، ويكون تعرُّضه للسقوط أقلَّ إذا كان متحرّكا، أي: إذا وليه صوتٌ صائت قصير . وحروف

---

1 – البيت لمتمم بن نويرة ، ينظر : الكتاب 3 / 8 – 9 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 429 .

2 – ينسب البيت الى أبي طالب ، وحسان بن ثابت ، والأعشى , ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 3 / 629 ، 666 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 269 .

3 – ينظر: في اللهجات العربية 132 ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 208 .

4 – ينظر: فصول في فقه العربية 157 – 158 .

5 – ينظر: الكتاب 3 / 8 – 9 , والمقتضب 2 / 130 – 131 .

6 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 175 . 7– طه 77 , وينظر : الحجّة في القراءات السبع 220 .

8 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 176 . وينظر: الحجة في القراءات السبع 220 .

العلَّة (الألف والواو والياء) أَكثرُ من غيرها في التعرُّض للتغيير والحذف)) [1] . كذلك فإنَّ ((حذفها من أواخر الكلمات يبدو أظهر في اللغة وأَكثر من حذفها في أَوائلها أوحشوها, فموقع الحرف من الكلمة عامل هام في تعرُّضة للحذف)) [2] ، ثمّ إنَّ الحذف يُعَدُّ مظهراً من مظاهر الاقتصاد في أَداء المتكلم, أي: إَنّ ((المتكلّم يميل بطبعه الى الاقتصاد في تأدية كلامه,أي: يحاول . بدون ماشعور منه . أِنْ يقلّلَ من المجهود الذي يبذله ليبلغَ غرضَه 000 ويسمي اللغويّون العرب هذه الظاهرَة بالتخفيف)) [3] ، ولكنّ الاعتماد على القوانين الصوتية في تفسير بعض الظواهر, في التركيب النحوي , لايستقيم في أغلب أحوال الكلمات, إذ لم يكن لهذه القوانين سلطان في تصريف الوجوه الاعرابية , لأنّها آثار لعوامل معنوية [4] فليس ((للعامل الصوتي سلطان إلاّ في الكلمات التي حركاتُ أَواخرِها تَتْبع نظاما صوتيا كأواسطها ، لعدم تحمُّلِها معنى من المعاني الاعرابية , وأَعني بها الافعال, لأنّها لاتحمل من تلك المعاني ما تحمله الاسماء ، وقد يكون له أثر في الاسماء أحيانا إذا أَلَحَّت الحاجة الى ماتطلبه موسيقى اللفظ من اتَّساق وآنسجام)) [5] .

---

1 – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 48 .

2 – المرجع نفسه 156 .

3 – محاضرات الدكتورعبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات ، نقلا عن: ابن يعِيش النحوي 506.

4 – ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 301 .

5 – المرجع نفسه، والموضع نفسه .

المبحث الثالث : دلالةُ الحركاتِ على المعنى .

المعرب والمبني . الإعراب والبناء

ذهب جمهور النحويين, من القدماء والمُحْدَثين , إلى أنّ الحركات في التركيب لها دلالة على المعنى [1] . وقد أوضحنا, فيما سبق من هذا الفصل, أَنَّ ظهور اللحن, بمعنى: الغلط في اختيار الحركات في أواخر الكلم , أدَّى إلى تحريف معاني الكلام وقصد المتكلم، فكان هذا من الأسباب الرئيسة في ابتداع رموزها, ومن ثَمّ البدء بدراستها دراسة واسعة وعميقة، كان من آثارها انتباه النحاة إلى العامل الصوتي فيها، وتفسيرها على وفقه تفسيرا قائما على أساس تجاورها في التركيب, وتقسيمهم الاعراب على: ظاهر ومقدّر، والكلام على: معرب ومبني , فضلا عن البحث عن علة وجودها وتغيّرها في نهايات الكلمة المعربة ، فَالمُعْرَبُ من الألفاظ ((هو مايتغيَّرُ آخِرُه بسبب مايدخل عليه من العوامل , كـ(زيد) ، نقول: (جاءني زيدٌ), و(رأيت زيداً), و(مررت بزيدٍ), أَلاَ ترى أَنّ آخِرَ (زيد) تغيّر بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من (جاءني) و (رأيت) و (الباء))) [2] ، والمبنيُّ هو ((الذي يلزم طريقة واحدة, ولا يتغير آخره بسبب مايدخل عليه)) [3] ، فـ (أينَ) مثلا خبر مقدّم في قولنا (أينَ زيد ؟), وهو في محل جرّ في قولنا (الى أينَ المسير؟), ولكنّ الفتحة ظلّت ملازمةً له, لأنّها ليست أثَرًا لشيء. وقد يلزم المبنيُّ الكسَر نحو (هؤلاءِ), أوالضَّمَّ نحو (حيثُ), أو السُّكونَ نحو(هَلْ) , كما يلزم الفتحَ مثلما رأينا في (أينَ) .

وقد تداول النحاة مصطلحين آخرين لهما صلة بالحركة, وهما (الاعراب)

و(البناء)،فالاعراب في عرفهم فيه مذهبان ،(الأول): لفظي, وهو((ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أوحذف ،(والثاني) : معنوي والحركات

---

1 – ينظر: الايضاح في علل النحو 69 – 70 , والصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها 161 , وفقه اللغة . علي عبد الواحد وافي212 . 215 ، ودراسات في اللغة 47 . 49 ، ونحو وعي لغوي 85 . 91 ، وقد رصد الدكتور محمد الانطاكي آراء كثير من مؤيّدي دلالة الحركات على المعنى , فضلاعن معارضيها , قدماء ومحدثين , ينظر: الوجيز في فقه اللغة 295 . 301 .

2 – شرح قطر الندى وبلّ الصدى 16 .

3 – المصدر نفسه 17 .

دلائل عليه 000 وعرَّفوه بأنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديراً)) [1] ، والبناء هو (ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب, وليس حكاية أو إتباعا أونقلا أو تخلّصا من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي . وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغيرعامل أو اعتلال, وعلى هذا هو معنويّ)) [2] . وقد فرَّق سيبويه بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء, رابطا الأولى بالعامل , مع نفي تأثيره الشكلي أو الظاهري في الثانية [3] . وأكّد السيوطي ارتباط حركات الاعراب بعواملها, فذكر ((أَنّ الاعراب جُعِلت أَلقابه مشتقَّةً من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق من رافع ، والنّصب من ناصب , والجرّ أو الخفض من جارّ وخافض، والجزم من جازم)) [4] ، ولافرق بين المبني والمعرب في معناه النحوي المستمدّ من محلِّهِ الاعرابي في التركيب, إلاّ كون الأوّل يلزم حركة واحدة في آخره على الرغم من تغيير محلِّهِ الإعرابي، فيما تتغير حركة الثاني تَبَعا لتغيّر محلِّه الإعرابي في ذلك التركيب , ذلك أَنَّ حركة المبني حركة بناء, أمّا حركة المعرب فهي حركة إعراب, ولثبوت حركة المبني وانعدام تحوّلها, ظهرما أَسماه النحاة بـ (الإعراب المحلّي) , وكانوا قد قسّموا الاعراب, كماسبق أن ذكرنا, بحسب ظهور الحركة على أواخرالكلمات وانتفائها , على: مقدّر وظاهر ، وقد بيّن بعض النحاة الفرق بين الاعرابين(المحلّي والمقدَّر) فقال: ((الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتّل أنّا إذا قلنا في (قام هؤلاءِ) : إنّ (هؤلاءِ) في موضع رفع, لانعني به أنّ الرفع مقدَّر في الهمزة, كيف ولامانع من ظهوره لوكان مقدّرًا فيها، لأن الهمزة حرف يقبل الحركات ، وإنَّما نعني به أنّ هذه الكلمة في موضع كلمة إذا

---

1 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 19 .

2 – المصدرنفسه 1 / 19 – 20، وينظر في مذاهب النحاة واختلافهم في تفسير الاعراب والبناء : الاشباه والنظائر في النحو 1 / 83 . 87 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع1 / 53 . 58.

3 – ينظر: الكتاب 1 / 13 ، وشرح كتاب سيبويه 1 / 65 .

4 – الأشباه والنظائر في النحو 1 / 177 .

ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة, بخلاف (العصا) فإنّا إذا قلنا: إنّها في موضع رفع , نعني به : أنّ الضمة مقدّرة على الألف نفسها, بحيث لولا امتناع الألف من الحركة , أو استثقال الضمة والكسرة في ياء (القاضي), لَظهرت الحركةُ على نفس اللفظ)) [1] .

الحركات والعامل النحوي

يرى الدكتور المخزومي أنّ الخليل هو أوّل من وضع المبادئ العامة لأقسام الكلم من جهة الإعراب والبناء , وأول من تحدّث عن فكرة العامل [2] إذ يُعَدُّ العامل , والحركات التي هي أثر من آثاره , من أبرز العلاقات التي تحكم الكلمات وهي في جمل وتراكيب , وكان للحركات دور محوريّ في دراسة النحاة له والاختلاف فيه,(والعامل) في عرف النحاة: ((هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص)) [3] أو ((هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى)) [4] ، وقد ((أراد الدارسون لقواعد اللغة العربية فلسفةَ دراستهم وتعليلَ ظواهرها, ورأوا أنّ هذه العلامات التي أشار إليها الخليل تتغير بحسب ماللكلمة من معان اعرابية , فأعملوا فكرهم في البحث عن السبب الذي اقتضى هذه المعاني واستوجبها , كما فكّروا في السبب الذي اقتضى هذه الآثارعلى نهاية الكلمة اذا حملت معنى من هذه المعاني ، وهكذا حاولوا فلسفة الظواهر العقلية وتعليلها, والبحث وراء أسبابها التي اقتضتها ، فنشأ بذلك التفكيرُ في العامل النحوي , وهو السبب في وضع الكلمات في الجملة هذا الموضع الذي جاء في ظاهر اللفظ , كما إنّه السّبب في تغيّر أواخر الكلمات من الضمة الى فتحة الى كسرة طبقالما يقتضيه)) [5] .

ومن مظاهر توسّعهم في دراسة العوامل تقسيمها على عوامل لفظية (وهي أفعال أو أسماء أو أدوات)، وأخرى معنوية اقتصرت عند البصريين على

---

1 – الاشباه والنظائر في النحو 2 / 202 – 203 .

2 – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 242 .

3 – التعريفات 126 .

4 – الحدود في النحو 4 .

5 – تاريخ النحو وأصوله (القسم الاول) 280 .

عاملين اثنين, هما : عامل الابتداء ، وعامل رفع الفعل المضارع ، فيما وسَّع الكوفيون القول بالعامل المعنوي[1] ، وإذ اتفق النحاة البصريون و الكوفيّون على الأخذ بالعوامل في الدرس النحوي, ((وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تبدو في نهاية الكلمات في أحوالها المختلفة, كُلٌّ بطريقتة الخاصّة))[2] إلاّ أَنَّها كانت((مثار جدل ونقاش بين الفريقين, وكثير من مسائل الخلاف بين الجانبين يعود الى اختلاف وجهة نظريهما في العامل النحوي وقيمته)) [3] , وإلىاختلافهم في نسبة العمل إليه وتفسيره, فعامل الاعراب عند الجمهور لفظي, وهذا قد يكون ظاهرا ملفوظاً به أو مقدّراً ، وهو معنوي إنْ خلا الكلام منه ولم يمكن تقديره0 فيما ذهب ابن جني إلى أنّ العامل في حقيقة الأمر هو المتكلِّم [4]. أمّا ابن مضاء القرطبي فقد ردّ ما ذهب اليه ابن جني بل رفض نظرية العامل برمَّتها [5] ناسباً كل ذلك الى فعل الله تعالى, ولكن يُنسَب الى الانسان كما يُنسَب اليه سائر أفعاله الاختيارية[6] ، وقد اقترب الاسترابادي من فَهْم ابن جني للعامل, فهناك كلام ومعنى ومتكلِّم, فإنَّ ((المُوجِدَ لهذه المعاني هو المتكلِّم ، والآلة العامل ، ومحلّها الاسم ، وكذا المُوجِد لعلامات هذه المعاني هو المتكلِّم, ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي المُوجِد للمعاني ولعلاماتها 000 فلهذا سُمِّيت الآلاتُ عواملَ))[7]، والعامل في الفاعل والمبتدأ

---

1 – ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 277 . 282، واللغة والنحو بين القديم والحديث 88 . 92 ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 63 . 67 .

2 – تاريخ النحو وأصوله (القسم الأول) 282 .

3 – المرجع نفسه، والموضع نفسه .

4 – ينظر: الخصائص 1 / 110 – 111 .

5 – ينظر: الرّد على النحاة 88 .

6 – ينظر: المصدر نفسه 86 .

7 – شرح الرضي على الكافية 1 / 25 .

عند ابن جني كونُ كلّ واحدٍ منهماُ مسنداً إليه ، ولكنّ بينهما فرقاً, هو أَنّ الأول قبله عامل لفظي عمل فيه هو الفعل ، أمّا الثاني فقد تعرّى من العوامل اللفظية قبله [1] ، ثم إنَّ ((الفاعل عند أهل العربية ليس كلَّ من كان فاعلاً في المعنى ، وأَنّ الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأَسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم , وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء)) [2] .

وإذا كان ابن جني يرى أَنَّ رافع الفاعل هو إسناده إلى الفعل, فإنَّ الكسائي وهشام بن معاوية لايريانِ ذلك، فالأول يذهب الى أَنَّ العامل فيه ليس الفعل,بل دخوله في الوصف[3]، أي تلبّسه بالفعل [4] ، فيما يرى الثاني أَنّ رافعه الإسناد فحسب دون الفعل [5] .أمّا خلف الأحمر فذهب الى أَنَّ معنى الفاعلية [6] هوالعامل في الفاعل ، و ((ذهب الكوفيون الى أَنَّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبرَ يرفع المبتدأ , فهما يترافعان 000 وذهب البصريون الى أَنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء . وأَمّا الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم الى أَنَّه يرتفع بالابتداء وحده , وذهب آخرون الى أَنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا . وذهب آخرون الى أَنَّه يرتفع بالمبتدأ , والمبتدأ يرتفع بالابتداء)) [7] وللكوفيين في هذه المسألة رأي آخر, هو ((أَنَّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ، نحو : (زيد ضربته) ,لأن لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوبا للضمير, فإذا لم يكن ثَمَّ ذِكْر نحو

---

1 – ينظر: الخصائص 1 / 197 .

2 – المصدر نفسه1 / 186 .

3 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 510 .

4 – ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 278 .

5 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 510 .

6 – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 11) 1 / 56 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 511 , وشرح الرضي على الكافية 1 / 128 , ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 292 – 293 .

7 – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 5) 1 / 31 .

(القائم زيد) ترافعا)) [1]. وقد نسب ابن جني هذا الرأي للكوفيين تارةً [2] وللبغداديين تارة أخرى [3] ، كما يرون ((أَنَّ العاملَ في المفعولِ النَّصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعا 000 وذهب بعضهم إلى أَنّ العاملَ هو الفاعلُ ، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أَنَّكَ إذا قلت :(ظننت زيداً قائماً) تنصب (زيداً) بالتاء و(قائماً) بالظنّ ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين الى أَنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية... وذهب البصريون الى أَنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا)) [4] ، والعامل في المستثنى عند الخليل هو إخراجه من شيء غيره , أي : أَنَّ العامل فيه معنوي [5]، وقد نحا سيبويه منحى الخليل في القول بالعامل المعنوي , وذلك عندما فَسَّرَ بعض المنصوبات [6] ، ولكن على الرغم من ((أَنَّ سيبويه كان يعتلّ لنصب هذه المنصوبات بأنّها إنّما نُصِبت لأنّها مخالفة للأول وليست إيّاه ، كان يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات, يُرجِع إليه أثرَ النَّصبِ فيها ... بحيث تكون هذه العلامات , التي تتعاقب على أواخر الكلمات, معلولات لعلل وأسباب اقتضتها)) [7] .

نخلص ممَّا تقدّم إلى أنّ علامات الإعراب هي أمارات لمعنى يوجده عامل , سواء أكان العامل لفظيا , أم معنويا, أَم المتكلّم نفسَه .

الحركات ودلالتها على المعنى

وهذه العلامات, حركات كانت أم حروفا, دفعت طائفة من محقِّقي

---

1 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 312 .

2 – ينظر: الخصائص 1 / 19 .

3 – ينظر: المصدر نفسه 1 / 200 .

4 – الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 11) 1 / 56 , وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 5 .

5 – ينظر: الكتاب 2 / 330 – 331 .

6 – ينظر: المصدر نفسه 1 / 391 . 402 .

7 – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 294 .

النحاة إلى دراستها, ومِن ثَمَّ تفسيرها تفسيرا يصدق على مجموعةمن المواقع الاعرابية أوالمعاني التي تتّخذها الألفاظ وهي في التركيب النحوي، فالجرجاني يرى أَنَّ الإعراب هو

تعبيرعن معنى تدلّ عليه الحركات, ومِن ثَمَّ كان اختلافها يعني اختلاف المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة, ولذا جعلوا لها أسماء, فـ (الرفع) اسم لِلضَّمّةِ المختصَّة بحال معلومة ودلالة مخصوصة , و(النَّصْبُ) و(الَجُّر) اسمان للفتحة والكسرة وهما دالتّانِ على المعنيين المخصوصين [1] ، و ((هذه المعاني موجودة في الأسماء, دون الأفعال والحروف, فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء, وأصل البناء للأفعال والحروف)) [2] و ((الإعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف, وبالسكونِ أَصلٌ للاعراب بالحذف, لأنّه لايُعْدَلُ عنهما إلا عند تعذّرهما, والأصل أن يكون الرفع بالضمة, والنصب بالفتحة , والجر بالكسرة, والجزم بالسكون)) [3] ، ويكون النّصب بالكسرة, فيما جُمِعَ بألف وتاء , نيابةً عن الفتحة, حملاً على جرّهِ , ويكون الجَرُّ بالفتحة, فيما لاينصرف, كما ينصب بها, إذا لم يقترن بأل أو يُضَفْ . أَمَّا الاعراب بالحروف فتختصّ به الأسماء الستّة , والمثنى, وجمع المذكر السالم, والمضارع المتّصل به ألف الاثنين أوواو الجماعة أوياء المخاطبة والفعل المضارع المعتلّ الآخر[4]، وإذا كان الأصل في الاعراب ((الحركة , وهو الأعمّ الأكثر, نسبوا ذلك كلَّه الى الحركة ، فنسبوا الرفع كلَّه الى حركة الرفع, لأَنَّ المتكلِّمَ بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل الى الأعلى ويجمع بين شفتيه , وجُعل ما كان منه بغير حركة موسوما أيضا بسمة الحركة لأنَّها هي ألاصل . والمتكلِّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه , فيبين حنكة الأسفل من الأعلى فيبين للناظر إليه كأنّه قد نصبه, لإبانة أحدهما عن

---

1 – ينظر: المقتصد في شرح الايضاح 1 / 101 .

2 – الايضاح في علل النحو 77 .

3 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 76/1 ، وينظر: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب 1 / 413 – 415 .

4 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 77 . 80 .

صاحبه . وأمّا الجرّ فإنّما سُمَّي بذلك لأنَّ معنى (الجر) : الإضافة , وذلك أنّ الحروف الجارّة تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى مابعدها ، كقولك: (مررت بزيدٍ), فـ (الباء) أوصلت (مرورك) الى (زيد), وكذلك (المال لعبدالله) و (هذا غلام زيد)0 وأَمَّا (الجزم) فأصله:

القطع 000 فكأنّ معنى (الجزم) : قطع الحركة عن الكلمة, هذا أصله ، ثم جُعل منه ماكان بحذف حرف على هذا, لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعا يجمعهما الحذف . وكان المازني [1] يقول : (الجزم): قطع الاعراب)) [2].

وكل حالة من الحالات الاعرابية, أعني: الرفع وعلامته الضّمة, والنصب وعلامته الفتحة, والجر وعلامته الكسرة , هي علم على معنى من معاني الاسم, ولولا ذلك لم تكن من حاجة الى كثرتها وتعدّدها [3] . وقد اختلف النحاة في مايستحق الرفع أصالةً , لأنّهم اختلفوا في أصل المرفوعات, فالأصل عند بعضهم ((المبتدأ, والفاعل فرع عنه , وعُزِي الى سيبويه, ووجهه أَنَّه مبدوء به في الكلام . وأَنَّه لايزول عن كونه مبتدأ وإنْ تأَخَّر , والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم وأنّه عامل معمول , والفاعل معمول لاغير0 وقيل: الفاعل أصل, والمبتدأ فرع عنه, وعُزِي للخليل, ووجهه : أَنَّ عامله لفظي, وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي, فإنّه إنّما رُفِع للفرق بينه وبين المفعول, وليس المبتدأ كذلك، والأَصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني0 وقيل: كلاهما أصلٌ وليس أحدهما بمحمول على الآخر, ولافرع عنه)) [4] . وعلى وفق ذلك فإنَّ الرفع عند سيبويه

علم الابتداء , كما إنّه علم الخبر, فكلاهما أصل في استحقاق الرفع , والمرفوعات الأخرى محمولة عليهما ، فالمبتدأ هو الاسم المرفوع , والعامل فيه هو الابتداء , وهو معرّى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره في التقدير

---

1 – ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو 194 .

2 – الإيضاح في علل النحو 93 – 94 .

3 – ينظر: المفصل في علم العربية 18 , وشرح المفصل 1 / 73 .

4 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 307 .

قبل أَنْ يقترن به غيره [1] .

ويربالجرجاني والزمخشري أَنَّ الرفع علم الفاعلية،أَمَّا رفع المبتدأ والخبر فلضرب من الاستحسان والتّشبيه بالفاعل, فكلاهما مُخبر عنه, وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده

كآفتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله, ولذلك فإنَّ رفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه, بل هو تشبيه وتقريب بالفاعل, وقد أُلْحِقَ بالفاعل أيضا اسمُ (كان وأخواتها), وخبرُ (إنّ وأخواتها) وخبر (لا التي لنفي الجنس), واسم (ما) و(لا) المشبّهتين بـ(ليس) [2].

وكان الاسترابادي يرى أنّ الرفع علم (العمدة) , وهو أصل فيها, ولا يكون في غير العمد [3] . والعمدة ((عبارة عمّالايسوغ حذفُه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به, وجُعِلَ إعرابه الرفع)) [4] ، لأنّه يرى أنْ ليس بعضُ العُمَدِ محمولاً على بعضها الآخر, فكلُّها أصل [5] .

أَمَّا النّصب فهوعلم المفعولية عند بعض النحاة[6]، ومعنى((المفعولية عام لدى النحاة, وهو محض وقوع الفعل أو حدوثه,لذلك يعدّون الحدثَ أو المصدرَ في الفعل مفعولاً)) [7] ، ويتحقَّق هذا المعنى في المفعول المطلق , والمفعول به, والمفعول فيه, والمفعول معه , والمفعول له, ويتنزَّلُ منزلةَ المفعولِ الحالُ, والتمييزُ, والمُستثنى المنصوبُ, وخبرُ (كان وأخواتها), واسم (إنّ وأخواتها) , والمنصوب بلا النَّافية للجنس وخبر (ما) و (لا)

---

1 – ينظر: شرح المفصل 1 / 73 .

2 – ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 31 ، والمفصل في علم العربية 18 , وشرح المفصل 1 / 73 – 74 , وأسرار العربية 69.

3 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 70 .

4 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 307 .

5 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 70 .

6 – ينظر: المفصّل في علم العربية 18 , وشرح المفصل 1 / 72 .

7 – دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء 101 .

المشبهتين بليس[1]. ولكنّها عند بعضهم, كالاسترابادي, أصول في النّصب كالمفعول, وليست محمولةً عليه [2]. وذهب بعضهم الآخر الى أنّ النصب علم الفضلة ، و((هو ماكان زائداً عن المطلوب لانعقاد الكلام , كالمفعول به)) [3] . ويجعل ابن جني علّة

انتصاب (زيدًا) في جملة (ضربت زيداً) كونه فضلةً . أَمَّا قولك: (لأنّه مفعول به) فهذا من باب التأنيس والتأييد, فضلاعن أنّ فيه ضربا من الشرح, لأنَّ الفضلات كثيرة [4]، ويقول الاسترابادي:((الحقّ أَنَّ الرفعَ علامةُ العُمَد فاعلةً كانَتْ أَوْلا , والنَّصْبَ علامةُ الفضلاتِ مفعولةً كانَتْ أَوْلا)) [5]. ويدخلُ النَّصْبُ في (العُمَدِ) تشبيها بالفضلات ((000 فصارت العمدةُ في صورة الفضلة منتصبةً , وهي : اسمُ (إنّ) و(لا) التّبرئة , وخبرُ كان وكاد ومفعولا ظنّ)) [6] .

وأَمَّا الجَرُّ فإنّه علم الاضافة [7]، كقولك: (سلَّمت على زيدٍ), وقولك:(غلامُ زيدٍ) أي:الاسم المضاف إليه ((معنى العامل الذي يتعلَّق به حرف الجر كما يتعلَّق به الاسم المضاف إليه المجرور, والجرُّ فيه يعبر عن معنى الاضافة وعن معنى المضاف)) [8] ، ومن المجرور مايكون في موضع نصب في الاصل لأنّه مفعول للفعل,((أَلاَترى أَنَّ قولك: (ضربت زيداً) و(مررت بزيدٍ) سواء في المعنى, في أنّهما مفعول بهما, إلاّ أَنّ أحدهما

---

1 – ينظر: المفصّل في علم العربية 18 ، وشرح المفصل 1 / 71 .
2 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 67 .
3 – المعجم الميسَّر في القواعد والبلاغة والانشاء والعروض 56 .
4 – ينظر: الخصائص 1 / 197 – 198 .
5 – شرح الرضي على الكافية 1 / 109 .
6 – المصدر نفسه 1 / 67 – 68 .
7 – ينظر: المفصل في علم العربية 18 . وشرح الرضي على الكافية 1 / 24 .
8 – دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء 110 .

أَوصلتَ الفعل إليه بغير حرف خفض, والآخر وصل اليه بحرف خفض))[1] ,وذلك ((لأَنّهم أرادوا أنْ يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه,وبين الفعل الواصل بغيره, فرقا,ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف , وجُعِلت هذه الحروفُ جارَّةً ليخالفَ لفظُ ما بعدها لفظ

مابعد الفعل القوي . ولمّا هجروا لفظ النّصب , لِما ذكرنا, لم يبقَ إلاّ الرفعُ والجَرُّ ، فامّا الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبقَ اذن غيرُ الجرّ, فعدلوا اليه ضرورة ولشيء آخر ، وهو أنَّ الفتحةَ من الألف, والكسرةَ من الياء, والياءُ أقرب الى الألف من الواو, فلما مُنعِت الاسماءُ بعدَ هذه الحروفِ النَّصْبَ, كان الجَرُّ أَقربَ إليها من الرفع))[2] . ويقول الخليل في (((خشَّنْتُ بصدره): فالصدر في موضع نصب... ولكنك لمّا أَدخلت الباء عَمِلتْ, والموضع موضع نصب, وفي معنى النصب)) [3] ويؤكد سيبويه ذلك فيقول: ((لوقلت : (ما صنعت مع أخيك) و(مازلت بعبد الله) لكان (مع أخيك) و(بعبد الله) في موضع نصب)) [4] ,والفعل ((هو الذي يعمل فيها, وليس الجرّ إلاّ لتمييز مايعمل بنفسه من الافعال وما يحتاج الى غيره ليعمل ، فالمعمول المجرور يعبّرُ الاعرابُ فيه عن هذا العامل الذي يحتاج الى غيره ليعمل)) [5] . وعلى وفق ذلك فقد يُنصَبُ المعطوفُ مراعاةً لمحلِّ المعطوف عليه , المجرور لفظا المنصوب محلاً , لأن (المعطوف عليه مع حرف الجرّ) في موضع نصب كما يرى ابن جني في قوله:((أَلا تراك تعطف على مجموعهما بالنَّصب, كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك :(ضربت زيداً وعمراً)، وذلك قولك:(مررت بزيدٍ وعمراً) ، و(رغبت فيك وجعفراً)، و(نظرت

---

1 – الايضاح العضدي 128 . وينظر: اللامات 83 .

2 – سرّصناعة الاعراب 1 / 140 – 141 .

3 – الكتاب 1 / 92 .

4 – المصدر نفسه 1 / 300 .

5 – دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء 111 .

إليك وسعيداً)) [1] ويجعل بعضهم [2] من ذلك قولَه تعالى: ﴿ وامسحوا برؤوسِكم وارجلَكم إلى الكعبين ﴾ [3] بفتح لام (وأرجلَكم) . وعلى ذلك فقد يكون الجَرُّ علما للفضلة كما يرى الاسترابادي, ولكن بواسطة الحرف, كما في(زيدٍ) في (مررت بزيدٍ), فهو فضلة بواسطة

حرف الجر, إلاَّ أنّه يرى أَنّ الجرَّ يخرج عن كونه علما للفضلة , ويكتفي بأن يبقى علما للمضاف اليه فقط في موضعين, (الأول) : فيما أُضيف اليه اسم ، (والآخر) : في المجرور المسند اليه نحو (مُرَّ بزيدٍ) [4] .

واعترض الدكتور الجواري على بعض ما ذهب إليه القدماء في حديثهم عن دلالة الحركات على المواقع الاعرابية, فوصف قولهم(الرفع علم الفاعلية) بأنَّه تنقصة الدقة, لانَّه لايصدق على حقيقة الرفع كلِّها, فبعض الاسماء المرفوعة لاتحمل معنى الفاعلية, كخبر المبتدأ, وخبر(إنّ) . ثم إنَّ هذا المعنى قد لايكون واضحا حتى في الاسماء المرفوعة المسندة إليها الأفعال, كما في أفعال السجايا وما هو بسبب منها , نحو(شَرُفَ مقامُ محمد) , وهو غير مفهوم في المبتدأ المتّصف بالخبر نحو(محمد نبيل), ومعنى الفاعلية لايكون على حقيقتة إلاّ في الأسماء التي تُسنَد إليها أفعال دالّة على أحداث ماديّة في الغالب نحو (خرج زيد) و (كتب محمد) و (قام خالد) , فالاسم هنا هو فاعل الخروج وهو فاعل الكتابة وهوفاعل القيام ، أمّا نحو (فَرِح عليّ ، وكَرُم أصلُه ،ونَبُه شأنُه) فليس هذا من معنى الفاعلية في شيء, وإنّما هو اتّصاف الاسم المرفوع بالفعل لاغير [5] .

والحقّ أنّ بعض القدماء تنبّه إلى بعض ذلك ، فهذا ابن جني يقول: ((أَلاَ ترى

---

1 – الخصائص 1 / 342 – 343 .

2 – ينظر: مشكل إعراب القرآن 1 / 220 – 221 .

3 – المائدة 6 .

4 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 20 – 21 .

5 – ينظر: نحو التيسير 73 – 74 .

أنّه لوعُرِف أنّ الفاعلَ عند أهل العربية ليس كلَّ مَن كان فاعلاً في المعنى, وأنَّ الفاعل عندهم إنّما هو كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل وأَسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأنَّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء)) [1] . ويزيد الجرجاني ماذهب إليه ابن جني

ايضاحا ، فيقول : ((ينبغي أنْ تعلم أَنَّ وصف الفاعل عند النحويين أنْ يُسند الفعل اليه مقدّما عليه ، نحو (خرَج زيدٌ) و (طاب الخبرُ) , وليس الشريطة أنْ يكون أحدث شيئا , ألاترى أنك تقول : (طاب الخبر) وليس للخبر فعل كما يكون لزيد في قولك : (قام زيد) وكذا تقول: (لم يقم زيد) فترفعه وقد نفيت عنه الفعلَ كما ترفع إذا قلت : (يقومُ زيدٌ), فلوكان الفاعل من شرطه أن يكون أحدثَ شيئًا لمَا جاز رفع (زيد) في قولك:(لم يقم زيدٌ) لأنّك قد نفيت عنه الفعل ، وكذا إذا قلت: (أَيقومُ زيد ؟) لأنّك لم تثبت القيامَ له وإنَّما آستفهمت المخاطَبَ, وإذا كان الأمر على هذا تقرّر ماذكرناه, من أنَّ الاعتبار في الفاعل : أَنْ يكون الفعلُ مسندا إليه, مقدَّما عليه, كان أحدث شيئا أولم يحدثه)) [2] .

وآعترض الدكتور الجواري أيضا على قولهم: (النَّصبُ علمُ المفعولية), إذ يرى ((أَنَّ معنى المفعولية هوالتأثر بالفعل, والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل, مثل قولنا : (كتب زيدٌ رسالةً)000 ولو أنّنا طبّقنا هذا المفهوم على الاسماء المنصوبة جميعا لوجدناه يصدق على ما يسمّى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير)) [3] . أَمَّا قولهم : (الجر علم الاضافة) فقد وصفه الدكتور الجواري بعدم الاطَّراد [4] .

ولم يرتضِ الدكتور فاضل السامرائي ((ما ذهب اليه النحويون من أنّ الرفع علم الفاعلية,إذ كيف يكون علما للفاعلية في نحو قولنا(هل حاضرٌ محمد؟)وهو أقرب إلى الفعلية

---

1 – الخصائص 1 / 186 .

2 – المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 327 .

3 – نحو التيسير 84 .

4 – ينظر المرجع نفسه 97 .

من الفاعلية, بل عدّه الكوفيون فعلاً دائما)) [1] ، أمّا قول النحويين : إنّ الفتحة علم المفعولية, فتمحّل ظاهر في رأيه, ((إذ لايمكن أنْ تكون الفتحة في اسم(إنّ) , واسم (لا) النافية للجنس, وخبر الأَفعال الناقصة, والمستثنى, والحال, والتمييز, علَماً على المفعولية ,

وأيّ فرق بين(محمّدٌ حاضرٌ) و(إنَّ محمداً حاضرٌ) حتى تكون الضَّمة في كلمة(محمَّد) الأَولى علمًا على الفاعلية, والفتحة في الثانية علما على المفعولية ؟, أليست الجملة الثانية آكَد ؟ فهي إذن آكَد في معنى الفاعلية)) [2] .

ويُعدّ ماذهب اليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) من ابرز المحاولات التي اهتمت بالحركة في التركيب النحوي, وحاولت تفسيرها من الوجهة الدّلالية وكان من نتائجها تقليل الفروع وجمعها , على اساس اتّحاد الحركة وماتدل عليه ,في أبواب رئيسة, بدلا من تفريقها على أبواب كثيرة مشتَّتة ، يقول: ((فأمّا الضمّة فإنَّها علم الاسناد, ودليل أنّ الكلمة يُراد أن يُسند إِليها ويُتحدَّث عنها وأمّا الكسرةُ فإنَّها علم الاضافةِ واشارةٌ الى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة , كما في (كتابُ محَّمدٍ) و (كتابٌ لمحمَّد) 000 أَماَّ الفتحة فليست علامة إعراب, ولادالّة على شيء , بل هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب, التي يُراد أنْ تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك, فهي بمثابة السكون في لغة العامة))[3] . ولأهمية هذه المحاولة

---

1 – الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 340 – 341 , ويجوز في إعراب جملة (هل حاضر محمد ؟) ونحوها وجهان اعرابيّان : احدهما : أن يكون الوصف مبتدأ ومابعده(محمد) فاعلاً أغنى عن الخبر ،و(الآخر): . أن يكون الوصف خبرا مقدماً و(محمد) مبتدأً مؤخراً0 ينظر: النحو الوافي 1 / 453 ، وسواء كان هذا الوصف (حاضر) مبتدأ أوخبراً , فكلاهما محمول على هذا الأصل الذي قرّره النحاة , أعني :(الرفع علم الفاعلية) كما بيّنت .

2 – المرجع نفسه 344 .

3 – إحياء النحو 50 – 51 .

وتأثيرها في دراسات لاحقة كثيرة ، فضلا عن خروجها بنتائج بعضها له صلة بدراسة بعض التراكيب النحوية على أساس الحركات, ومِن ثَمَّ تحليلها في أطار وجودها في تلك التراكيب ، نعرض لها بشيء من التفصيل .

لقد أثّر قوله (الضمة علم الإسناد) في الوصول إلى النتائج الآتية : .

1 – جَعْل أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه باباً واحداً هو (المسند إليه) [1] , وكان سيبويه . من قبل . يصّرح بعدم التفريق بين الفاعل ونائبه [2] ، وكذلك ابن جني , فقد التفت إلى مثل هذا أيضا [3] ، أَمَّا الرضي الاسترابادي فقد نقل عن عبد القاهر الجرجاني والزمخشري قولَهما : إنّ نائب الفاعل هو فاعل آصطلاحاً [4] .

2 – إرجاع العلامات الفرعية (الحركات الطويلة) في بابي الاسماءالستة وجمع المذكر السالم الى الحركات الأصلية(القصيرة) أعني:الضمة والكسرة والفتحة, إذ إنّ الأُولى نشأت عن اشباع النطق بالثانية،فاعراب الاسماء الستة. إذن . هو بالحركات,أي: بالضّمة رفعا , وبالكسرة جَرًّا, وبالفتحة نصبا[5] ، وكان أبو عثمان المازني والزجّاج قد قرَّرا هذا الإعراب من قبلُ[6] . والضَّمة في جمع المذكر السالم علامة رفعه ، والكسرة علامة جرّه, وقد ((أُغفلِ الفتح لأنّه ليس بإعراب, فلم يُقصَد إلى أَنْ تُجعَل له علامةخاصَّة ، واكتُفِيَ

---

1 – ينظر: إحياء النحو 60 , وفي النحو العربي نقد وتوجيه 71 .

2 – ينظر: الكتاب 1 / 33 – 34 .

3 – ينظر: الخصائص 1 / 185 – 186 .

4 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 71 .

5 – ينظر: إحياء النحو 109 , وفي النحو العربي قواعد وتطبيق 67 .

6 – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(المسألة 2) 1 / 10 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 126 .

بصورتين في هذا الجمع . ومِمَّا يدلُّكَ على أنّهم عنوا بالدلالة على الجرّ، وأَغفلوا النّصبَ , أنَّ نظيرَه, وهوجمع المؤنث السالم رُفعِ بالضمة وجُرَّ بالكسرة, ثم أُغفِل الفتح فيه أيضا كما

أُغفِل في جمع المذكر السالم ، وكانت المماثلة في الجمعية داعية الى المشابهة في مسلك الإعراب ، وقد كان مُستطاعًا يسيرًا أنْ يُشكّل جمع المؤنث بكل الحركات , ولكنّ المسايرة ورعاية النظير في العربية أَمرٌ مُقَرَّر كثير الشواهد)) [1]. ويضيف الدكتورالمخزومي سببا آخر لإغفال الفتح في نصب جمع المذكر السالم, فيقول : ((لأنّه إذا أُرِيد الى أن يُجعَل نصبا, وأُتِيَ له بالفتحة , اشتبه بالمثنى, ولاتُقدِمُ العربيَّةُ على مثل هذه الشُّبهة ، وإنْ أدَّى ذلك إلى التفريط بالحركة ، ولهذا أُغْفِلَ الفتحُ فيه , وجُعلت الصيغة المستعملة في الإضافة صيغة المنصوب)) [2] . أَمَّا المثنى فقد حكم عليه الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنّه شاذّ عن الأصل الذي قرَّره [3]، وللدكتور المخزومي رأي فيه, حاول به إرجاعه الى ذلك الأصل ، إذ يقول: إنّ الألف ليست علامة إعراب, بل هي علامة على التثنية,لأَنَّ الضمة وحدها علم الرفع, فلو أُريدَ رفعه بالضمة فلابُدّ من إزالة الألف ، فإن أُزِيلت ذهب معنى التثنية . وإذا كان المثنى في موضع المضاف اليه اُستُعين بالياء, وهي من الكسرة لأنَّها مطل لها,وظلّت الفتحة دالَّةً على ألف الأثنين قبلها ، ولم يُستطَعْ فعلُ شيء في النّصب , فاستُعِين بصيغة المثنى المضاف إليه للتعبير عن كونه نصبا [4]. ويبدو أنّ التقارب في أداء صوتي الألف والياء , وتباعدهما عن الواو, له أَثر في كون الياء علامة على نصب المثنى وجمع المذكر السالم , وعلامة على جرّهما أيضا , وهذا التقارب يصفه ابن جنّي بقوله :

---

1 – إحياء النحو 111 , وينظر: علل النحو 142 , وشرح المفصل 5 / 8 .

2 – في النحو العربي نقد وتوجيه 92 .

3 – ينظر: احياء النحو 113 .

4 – ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 91 .

((وإنّما ضَعُفت الكسرة عن الضَّمة لقرب الياء من الألف , وبعد الواو عنها)) [1]، و((كلمّا تدانى الحرفان أسرع انقلاب احدهما الى صاحبه وانجذابه , وإذا تباعدا كانا بالصّحة والظهور قَمنا)) [2] .

3 – إنّ الفتحة في المنادى جارية على وفق ما قرّره الأستاذ إبراهيم مصطفى بشأنها , ذلك أَنّ المنادى ليس مسندًا إليه ولا مضافا إليه . أَمَّا الضَّمَّة في (المنادى العلم المفرد) و(النكرة المقصودة) فكانت لأجل منع الالتباس الذي قد يحصل في (المنادى المضاف الى ياءالمتكلم) , الذي قد تحذف منه الياء وتبقى الحركة القصيرة (الكسرة) مشيرة اليها عند ما تقول: (ياغلامِ), وقد تُقلب هذه الياء ألفاً ثم تُحذَف فتقول (ياغلامَ) [3] .

4 – إنّ الفتحة في(اسم إنّ) جارية على وفق ما سُمّي بـ (الاعراب على التوهم) ذلك أنّ حقّه الرفع لأنّه مسند اليه أو مُتَحَدَّث عنه , ومرجع هذا التوهم هو ملاحظتهم أَنّ (اسم إنّ) إذا كان ضميرا جيء به ضمير نصب , وقد ((كَثر هذا حتى غلب على وهمهم أنَّ الموضع للنصب , فلما جاء الاسم الظاهر نُصِبَ أيضا)) [4] . واتخذَ الدكتور المخزومي طريقة أخرى في تفسير حركة النصب في (اسم إنّ) , لكي يتّسق مع الأصل الذي قرّره أستاذه وارتضاه هو أيضا ، وذلك بذهابه الى تركيب (إنّ مع اسمها) , فهما كلمة واحدة في الاستعمال. وعلى وفق ذلك فإنّ حقّ الاسم بعدها أنْ يرتفع, لأنّه مسند إليه ,وقد أورد , للتدليل على ما يقول , شواهد فصيحة, قرآنية وغيرها, جاء اسم إنّ فيها مرفوعا, وعُطِفَ عليه بالرفع أيضا, واستدلّ كذلك بورود أقوال رواها الخليل عن العرب, وحكى بعضا منها الكسائي والفرّاء, يرتفع فيها اسم (إنّ) عند فصله عنها. بغير ظرف أوجار ومجرور .

---

1 – الخصائص 1 / 70 .

2 – المصدرنفسه 1 / 152 .

3 – ينظر: إحياء النحو62 .

4 – المرجع نفسه 70 .

وذلك لتباعده عنها ، كقولهم : (إنَّ بك زيدٌ مأخوذ) و (إنَّ فيك زيدٌ لراغب) [1] .

5 – إنّ الفتحة في (اسم لا النافية للجنس) جارية على وفق ما تقرَّر بشأنها , ذلك أنّ هذا الاسم المنصوب ليس بمتحدث عنه , وإنْ بدا أول وهلة أنّه كذلك , اذ ليس بعده خبر , فلاشيء يتحدث به , فإذا قلت (لاضيرَ) و (لافوتَ) و (لابأسَ) تمّ الكلام . أَمَّا تقدير النحاة للخبر، فهو لغو , لا يزيد تقديره في المعنى شيئا [2] .

6 – إنَّ الاسمين المنصوبين في (باب ظنّ) ليسا بمتحدَّثٍ عنهما , بل هما تكملة وبيان لما تعلَّق به الظَّنّ , فحكمهما النّصب , يدل على ذلك عنده أنّهما صارا بعد هذه الأفعال فضلة, يجوز حذفهما اختصاراً والاستغناء عنهما معا [3] .

7 – إنّ الاسم في باب (الاشتغال) إمّا أَن يكون متحدَّثا عنه فيستحقّ الرفعَ , وإمّا أَن يكون فضلةً فيستحقّ عندئذ النَّصبَ [4] ، ويقول أيضا:((إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن الفاعل, فالحكم النَّصبَ وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع)) [5] .

8 – إنّ الحركة في المفعول معه تعتمد على (إرادة المتكلم) أي : ((إنّك إذا أردت معنى المصاحبة, وكانت (الواو) في معنى(مع) , وجب النصب , وكان ذلك سائراً مع أصلنا , فإنّ الاسم بعد هذه (الواو) من تمام الحديث , وليس بمتحدَّثٍ عنه ولا بمضاف إليه, فحكمهُ النصب وإذا لم تُرِد معنى المصاحبة أو المعيّة .كما هو الاصطلاح . فإنّها (واو) العطف . على أَنّ هذا الرأي قد صرّح به بعض المحقَّقين من النحاة)) [6] .

9 – وعلى وفق هذا الاصل,أعني:(الضمة علم الإسناد),أخرج الأستاذ إبراهيم مصطفى

---

1 – ينظر: مجالس ثعلب 1 / 81 ،وفي النحو العربي نقد وتوجيه 87.

2 – ينظر: إحياء النحو 140 – 141 .

3 – ينظر: المرجع نفسه 146 .

4 – ينظر: المرجع نفسه 153 .

5 – المرجع نفسه 156 .

6 – المرجع نفسه 162 , وينظر : حاشية الصبّان على شرح الأشموني 2 / 197 .

عطف النسق من التوابع, وأدخل فيها الخبر، فإذا وقع الاسم مسندا إليه, وعُطِف اسم آخر, فكلا الاسمين مُتَحَدَّث عنه, ولامزيَّةَ لأحدهما على الآخر ، وفي الخبر يقول: ((والذي منع النحاة أنْ يقولوا بالإتباع في باب الخبر، أنّهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعا, والخبر منصوبا , في(باب كان) . وليس التفسيرعلى ما تصوّروا, فإنّ المُتحدَّثَ عنه هوالذي سمّوه اسم كان, والمُتحدَّث به أو الخبر هو (كان قائما) ، فليس (قائما) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه. وكذلك في باب (إنّ) رأوا المبتدأ منصوبا, والخبرمرفوعا, فأنكروا الاتباع ، وقد علمت من قبلُ ، أنّ الاسم في باب (إنّ) مرفوع)) [1] .

أَمَّا الأصل الثاني, وهو(الكسرة علم الاضافة) , فقد تعارض مع جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة بدلا من الكسرة, عند تجرّده من (أَل) والإضافة , فكان لابدّ من تفسير لوجود الفتحة, لكي يتّسق هذا الباب في هذه المسألة مع الأصل المقرّر ، فكان آتَّقاء الشّبهة بالمضاف الى ياء المتكلم حين تُحذَف، شيئا مقبولا, لنيابة الفتحة عن الكسرة في جرّ الممنوع من الصرف [2]، وقد وصف الدكتور المخزومي ماذهب إليه الاستاذ إبراهيم مصطفى في هذه المسألة بأنّه قديم , كان السيوطي قد ذكره وهو يعرض اختلاف النحاة في تعليلهم لجرّ الممنوع من الصرف بالفتحة [3] .

إنّ القول:(الكسرة علم الاضافة) أَخرج أيضا عطف النسق من التوابع , مشتركا مع الأصل الأول (الضمة علم الاسناد) في إخراجه ، فإذا قلت (((هذا أخو زيدٍ وعمرٍو) ... فالإضافة الى كلّ من الاسمين, كأنّك قلت:(هذا أخو زيدٍ، وأخو عمر), وإنّما أوجزوا إذ وجدوا الإيجازَ دالاّ))[4] , وكنّا قد ذكرنا أنّ الدكتور الجواري لم يرتضِ قول النحاة : (الجَرُّ علم الإضافة) الذي

---

1 – إحياء النحو 127 .

2 – ينظر: المرجع نفسه 112 .

3 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 86 ،وفي النحو العربي نقد وتوجيه 90 ..

4 – إحياء النحو115 .

تابعهم فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى, لأنّه يرى أَنّه ينطبق على معنى الإضافة المتحقّقة بين اسمين يُنْسَبُ أَحَدُهُما الى الآخر،أَمَّا حروف الجَرَّ فلا تتّسق .كما يرى . مع هذا المعنى, ويتساءل قائلا: ((واين هذه العلاقة التي تقوم بين اسمين ينسب أحدهما الى الآخر, من العلاقة بين حرف من حروف المعاني باسم يقع من التركيب في الحقيقة موقع المفعولية, لايباشر فيها الفعل اثره الى المفعول ؟)) [1] ثم ينتهي إلى أَنَّ الجَرَّ أو الخفضَ ليس((علم الاضافة فحسب , وإنّما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع تردُّدًا في الكلام من الاضافة , وهي حالة الجرّ أو الخفض بالحروف)) [2] ، وعلى وفق ذلك فإنّ ((الخفض مرتبة اعراب تكون فيها الاسماء في حالتين : حالة الاضافة وهي النسبة التي سلف الكلام فيها ، وحالة أخرى هي التي قد يصحّ أن نسمّيها (حالة المفعولية غير المباشرة) أو(غير الصريحة), ونعني بذلك: أنْ يكون الاسم متأثّرًا مقيَّدًا بمعنى الحرف , كالظرفية والاستعلاء والملك ونحو ذلك ، فإذا قلنا: (دخلت البيت) ، فالبيت مفعول , ولكنّه مفعول بمعنى الظرفية ، وإذا قلنا (ذهبت الى البيت) ، فالبيت مفعول بمعنىانتهاء[3] الغاية)) [4]

أمَّا إنّ الفتحة ليست بعلامة إعراب ولادالة على شيء, فرأي غريب في بابه [5] ولاسيَّما أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى بنى نظريته في تفسير الحركات على أساس المعنى , واحتكم اليه في تفسير حركتي الضمة والكسرة وهما في التركيب النحوي ، ثم إنّ الفتحةاتَّسَمت بها أسماء شكّلت مواقع إعرابية وأبواباً نحوية عدّة مما يقتضي أن تكون جزءا من تلك النظرية.

ويبدولي أنّ مادعاه البعدَّها لاتدلُّ على شيء,والاكتفاء بقوله:إنّها حركة خفيفة مستحبّة، أمران,(أحدهما)ميلُهُ الى تقليل الابواب ,وجمعهاوالاحتكام في تفسيرهاالى قاعدة مطّردة,

---

1 – نحو التيسير 97 .

2 – المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

3– في الأصل : ((بمعنى ابتداء الغاية)) ، وما اثبتّهُ يقتضيه السياق .

4 – المرجع نفسه 98 .

5 – ينظر: الفعل زمانه وابنيته 225 .

وقد نجح في ذلك في بابي المرفوعات والمجرورات, فضلا عن إرجاعه بعض المنصوبات . كما بيّنا . الى حضيرة الاسم المرفوع (المسند اليه) أو (التّابع له). (والآخر) : عدم استطاعته إرجاع باقي المنصوبات الى أصل واحد مطّرد, وذلك لعدم انسجامها أو اتَّساقها مع ما قرّره في بابي الرفع والجر، وذلك لتعدّد معانيها بين المفعولية, والحالية, والاستثناء , والتمييز, وغير ذلك , فكان مضطرّا الى متابعة القدماء في تسميتهم المنصوبات بأنها فضلة يمكن الاستغناء عنها, وإن خالفهم في قولهم : إنّ الفتحة علم لها ، وكان قد فعل ذلك على الرغم من إيلائه المعنى, في تفسير حركات اواخر الكلم,أهمية كبيرة يمكن رصدها وملاحظتها في أيّ صفحة من صفحات كتابه ، وكان هذا المذهب في تفسير حركة الفتحة . على وجه الخصوص . مثار جدل واعتراض من باحثين كثيرين ، فالدكتور ابراهيم السامرائي يرى أنّ الدراسات المقارنة ((دلّت الى أَنّ الفتحة وُجِدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية, ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبّة)) [1]، وكانت علامة النصب في العبرية القديمة ((الفتحة الطويلة التي نشأ عنها حرف الهاء ، والهاء المتطرفة في هذه اللغة تشبه الألف اللينة ، ومن أجل ذلك تُعامَل معاملةَ أحرف العلَّة ، وتظهر هذه في آخر الاسم المنصوب بنزع الخافض, كما تظهر في آخر الظرف المنصوب (ليلا) وتعني(ليل), و (عتا) وتعني (حين) . وكما تلحق هذه العلامة الظروف كلَّها, فإنّها تلحق المصدر فيُنَصب , كما هي الحال في المفعول المطلق في العربية, ولكنّها في هذه الحالة تكون متلوّة بميم زائده (للتمييم) الذي يقابل (التنوين) في العربية، مثال ذلك (يومام) وتعني (يوما)))[2] . ويرى الدكتور الجواري أنّ النصب يمثل المرتبة الوسطى في الاعراب, التي يقع فيها أكثر من معنى, ولهذا فإنّ الفتحة لايمكن

---

1 – الفعل زمانه و ابنيته 225 .

2 – المرجع نفسه 222 .

أنْ تكون بلا دلالة على معنى من معاني الكلام , على مذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى , وعليه فإنّه يرى أَنَّ دلالة النصب تلتقي على وجه العموم في ثلاثة معانٍ, (أولها): (معنى المفعولية) ويقصد به : المفعول به .(والثاني) : ينسحب على بقية المنصوبات [1] . أمَّا (الثالث) ، فهو معنى سلبي على حدّ تعبيره, وهو وقوع الاسم في مكان يستحقُّ به الرفَع لو آنفرد بالإسناد , ولكنّه إذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند اليه لم يكن حظّه الرفع, وانما نزلت مرتبته الى المرتبة الوسطى, وذلك ملاحظ في خبر(كان) وأخواتها, واسم (إنّ) وأخواتها [2] .

أمّا الدكتور تمّام حسّان فقد فسّر حركة الفتحة في المنصوبات, ومنها الفعل المضارع المنصوب , بأَنَّها تشترك في الدلالة على قرينة معنوية كبرى , وهي (التّخصيص) , إذ يرى ((أَنّ كلّ المنصوبات تندرج تحت عنوان (التخصيص) ... وأنّ كلَّ المنصوبات مخصّصات لعموم الدلالة في الإسناد أوفي نطاق الإسناد , وهي مِن ثَمَّ دالَّة على جهة معينة في فهم علاقة الاسناد, ومن هنا يصدق على الأسماء المنصوبة أنّها تعبيرات عن الجهة)) [3] . ويقصد بـ(الجهة) هنا أنّها قيد في الحدث لافي الزمن [4]. فإذا قلت مثلا :(ضربت عمراً) ، فإنّ إسناد (الضّرب) الى(المسند اليه) مخصّص بوقوعه على (عمرو) , أي : إنّ الوقوع على (عمراً) كان قيداً في اسناد (الضرب) الى مَن أُسْنِد اليه, وكان أيضا جهة في الضَّرْب, حالت بينه وبين أنْ يُفهم على إطلاقه, والمفعول به (عمراً) يُعدّ تعبيراً عن الجهة, ومعنى (التّعدية)أن يُعدّ تخصيصاً لعلاقة الإسناد التي بين الضّرْب وبين مَن أُسْنِدِ اليه [5] ، وهكذا يمضي الدكتور حسان في

---

1 – عدا المنصوبات في باب (النواسخ) .

2 – ينظر: نحو التيسير 87 – 89 .

3 – اللغة العربية معناها ومبناها 199 .

4 – ينظر: المرجع نفسه 195 .

5 – ينظر: المرجع نفسه والموضع نفسه .

تفسير قرينة التخصيص في بقية المنصوبات [1].

وإذا كان معنى(التخصيص) متحقّقاً في المنصوبات, فإنّي أراه غير مقتصر عليها , فمن الممكن أنّ نتلمّسه في غير المنصوبات أيضا ، فقد يكون الخبر مثلا مشتَملاً على معنى التخصيص, فإذا أخبرنا عن (زيد) فقلنا: (زيد قائم) , فقد خصّصنا (زيد) بالقيام, بالإخبار عنه بهذا المعنى, إذ إنّ السّامع قد يتوقع خبراً آخر غير هذا قبل سماعه الكلام بتمامه , فقد يكون الخبر هكذا : . (زيد جالس ، أو ضاحك ، أو حزين ، أو قادم ، أو غير ذلك) . فلّما قلنا:(زيد قائم) انتفت باقي الأخبار المحتملة ، واختصّ (زيد) بخبر(القيام). ويمكن أن نلاحظ معنى التخصيص أيضا في(باب الاضافة), فنقول مثلا : (هذا كتاب) , ثم نخصّص النكرة (كتاب) فنقول :

(هذا كتاب نحوٍ). وقد نعطي الصفة هذا المعنى عندما نقول مثلا: (مررت برجلٍ كريمٍ), فهناك معنى عام تفيده علاقة الاسناد (مررتُ) مع متعلقها الجار والمجرور ، فتأتي الصفة (كريم) لتقيَّد هذا العموم في المعنى وتخصّصه بمعنى الكرم , لابالطول مثلا ,أو القِصَر, أو البخل , أوغير ذلك . وقد انتهى الدكتور مصطفى جمال الدين إلى أنّ الحرف , بوصفه دالاً على النسبة بين المجرور ومتعلّقه , يدلّ على التضييق والتقييد للمعاني المطلقة التي تفيدها علامة الاسناد في الجملة ، فالباء مثلا في جملة (كتبتُ بالقلم) مضيَّقة ومقيَّدة لمعنى الكتابة المطلق الذي قد يحدث بغير القلم , من (فرشاة) و(طباشير) وغيرهما ، فالتضييق والتقييد . إذن . ثمرة مترتبة على تلك النسبة [2] .

---

1 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 194 . 204 .

2 – ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين 233 ، 239.

الفصل الثانـي : ظاهرةُ التّنوين

الطّبيعةُ الصّوتيّة للتنوين

المبحث الأول : أقسام التنوين

المبحث الثاني : صِلةُ التّنوينِ بالتّركيبِ النّحوي

المبحث الأول : أقسام التنوين

الطبيعة الصوتية للتنوين

هذه ظـاهرة شكلية أخرى بـارزة اهتمّ بهـا الـدرس النّحـويّ ، وسنحـاول فـي هـذا الفصـل ، أَنْ نتبيّن موقفه منهـا ، وكيف أثّرت فـي اتجاهـاته ، ومـا الوظـائف أو الدّلالات التي حدَّدها هذا الدّرس لهذه الظاهرة .

فـ((التَّنوين والتنوينـة حـروف ، ونَوَّنَ الاسم : الحق التنـوين والتنـوين : ان تنـون الاسم اذا اجريته)) [1] .

أما (التَّنوين) آصطلاحا فهو: ((نون ساكنة زائدة ، تثبت لفظا بعد حركة الآخر لاخطّا ، فلا تثبت فيه ، استغناء عنها بتكرار الحركة عند الضّبط بالقلم ، فخرج بقولنا (لاخطّا) سائر النونات المزيدة ساكنة أو غيرها لثبوتها خطّا ، فظهر أَنّ هذا الحدّ أحسن الحـدود وأخصـرها كمـا قيل)) [2] ، أو هـو : نـون سـاكنة زائدة لغير توكيد ، تلحق آخـر الاسم لفظا لاخطّا بعد كماله تفصله عمّا بعده [3] ، وقيد (لغير توكيد) يُخرج النّون الخفيفة المرسومة ألفا [4] .

وهو في نظر الدرس الحديث عبارة عن نون تسبقها حركة قصيرة [5] .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنّ الطبيعة الصوتية للنون والتنوين واحدة ، إذ حال النطق بهما ((يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة ،

---

1 – لسان العرب (نون) 14 / 341 .

2 – شرح الحدود النحوية 135 ، وينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني 343 ، والجنى الدّاني في حروف المعاني 144 .

3 – ينظر : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك1 /11 – 12،وشرح المكُّودي على الألفية 10 .

4 – ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية 10 .

5 – ينظر : من اسرار اللغة 258 .

ويخفض الحنك اللّيّن ، فيتمكن الهواء الخارج من الرّئتين من المرور
عن طريق الأنف ، ويتذبذب الوتران الصوتيان)) [1] ، فهو ((صوت أسنانيّ ،
لثويّ ، أنفيّ ، مجهور)) [2] ، متوسط بين الشّدة والرخاوة [3] .

والتّنوين بهذا المفهوم قطع للمدَّ الممثّل بالحركات [4] ، وهو نون صحيحة ساكنة ، لكنّها آختصت بلقب (التّنوين) لتمييزها من (النون) الزائدة المتحركة التي تكون في التّثنية والجمع [5] ، والتنوين أو النون الساكنة يُعدَّان من الأحرف الخيشوميّة عند الادغام المصحوب بغنّة ، أو عند الاخفاء [6] .

وثمّة صلة صوتية بين التنوين والحركات ، وهي قوّة الوضوح السَّمعي [7] ، والشّبه ينحصر في حريّة مرور الهواء عند النطق به ، ذلك أَنَّ الهواء مع صوت التّنوين ينطلق بحرية كالحركات تماما ، ولكنّه مع الحركات يخرج من وسط الفم ،
ومع النون يخرج من الأنف ، ويتحقق الشّبه بينهما أيضا في كونهما يتّصفان بصفة

---

1 – علم اللغة العام (الأصوات) 130 .
2 – المرجع نفسه ، والموضع نفسه .
3 – ينظر : سرصناعة الاعراب 1 / 69 .
4 – ينظر : مقدمة لدرس لغة العرب 343 .
5 – ينظر : الأشباه والنظائر في النحو 1 / 298 .
6 – ينظر : النشر في القراءات العشر 1 / 201
7 – ينظر : علم اللغة العام (الأصوات) 131 . ويشترك مع (التنوين) في هذه الخاصية :اللام ، والرّاء ، والميم . ينظر : المرجع نفسه، والموضع نفسه .

الجهر [1] .

وعلى وفق ذلك ، فإن صوت النون أو التّنوين من الأصوات السّهلة ، التي يُطمأَنّ الى السّكوت عليها ، ويحسُن انقطاع الصّوت عندها [2] ، وذلك ((للغنّة [3] التي تحصل في النطق غناءً ، أم تجويدًا ، أم ترسّلا في القول ، ومن أجل هذا لزمتها الفواصل القرآنية المسجوعة)) [4] .

---

1 – ينظر : علم اللغة العام (الأصوات) 131 .

2 – ينظر : فقه اللغة المقارن 139 .

3 – ينظر : الأشباه والنظائر في النحو 1 / 332 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 36 .

4 – فقه اللغة المقارن 126 .

خَلُص النحويّون من دراستهم التّنوين [1] الى أَنَّ وظيفته : تمييز الاسم من غيره ، فالكلمة التي تقبل التّنوين هي اسم وليست فعلا ، ولا حرفا ، ثم إنّه يمثّل إحـدى خـواصّ الاسـم [2] ، فهـو ((ظـاهرة شـكلية واضـحة ، ترشّـح الكلمـة للاسـمية ، وتجعلها في عداد الاسماء ، فحين نقول : (هذا رجلٌ) ، نلحظ بسهولة الاسمية التي تميّزت بها كلمـة (رجـل) مـن جـرّاء التّنـوين)) [3] ، وفـيما يـأتي دراسـة مفصـلة للتنـوين نبين فيها وظائفه بحسب أقسامه التي انتهى إليها النحويون .

تنوين التمكين

إنَّ وجود هذا النوع من التنوين في الاسم أثار النحاة نحو التفكير في تفسيره ، في محاولة لكشف مايمكن أنْ يدلّ عليه ، فالتّنوين المتحقّق في نحو(زيدٌ) و(زيدٍ) و(زيدًا) يشترك عندهم في الدلالة على ما يأتي : .

1 – خفّة الاسم [4] .

2 – التمكن في باب الاسمية [5] .

3 – عدم مشابهته الحرف والفعل [6] .

4 – كونه معربا [7] ، منصرفا أصالة [8] .

---

1 – بأقسامه الأربعة . أعني : تنوين التمكين ، والتّنكير ، والعوض ، والمقابلة .

2 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 21 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 45 .

3 – اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 33 .

4 – ينظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك 11 .

5 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 36 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

6 – ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 75 ، وشرح جمل الزجاجي 1 / 36 .

7 – ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1 / 17 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 45 .

8 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 .

5 – وقال قطرب و السهيلي : إنّه يأتي للتّفريق بين المفرد والمضاف ، ولهذا فإنّه يحذف عند الإضافة [1] .

وقد أصطلح النحويّون علىتسمية التّنوين الذي يلحق نحو (زيدٍ) ، بأنّه : تنوين تمكين [2] ، أو تنوين صرف [3] ، وذلك لصرفه الاسم عن مشابهة الحرف والفعل ، ولكن ثمة خلاف في التنوين الملاحظ في نحو (رجلٍ) ، فالاسترابادي يرى أَنّه ، وإن كان للتمكين ، يفيد التنكير أيضا ، فإذا جعلته علما لشيء ، تمحّض للتّمكين فربّ حرف [4] ، يفيد فائدتين على حدّ تعبيره [5] ، وضعّف الخضري دلالته على التنكير ، متابعا جمهور النحويين في جعله مخصوصا بالاسماء المبنيّة ، فقال : ((وجوَّز الرضيّ كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا ، وتنكيرا لكونه نكرة ، وبعد التسمية يتمحّض للتمكين ، لكن يعكَّر عليه أَنّ تنوين التنكير مخصوص بالمبنيّات)) [6] .

أمّا الصّبّان فقد فصّل المسألة ، إذ رأى أَنّ تنوين المنكّر للتّمكين في حال كون الاسم منصرفا ، وهو للتنكير في حال كونه موضوعا لشيء لابعينه ، ثم إنَّه يدخل

---

1 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 .

2 – ينظر : المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

3 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 36 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 76 .

4 – يبدو أَنّ الاسترابادي استعمل لفظه (حرف) للتعبير عن التنوين تجوّزاً .

5 – ينظر : شرح الرّضي على الكافية 1 / 45 .

6 – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 36 .

المعرفة والنكرة على السّواء [1] .

ويتّضح من ذلك كلّه ، أَنَّ التّنوين إنّما يستمدّ دلالته من طبيعة الاسم في حال كونه منصرفا أو مبنيّا ، نكرة كان أو معرفة .

أَمّا في الشّعر ، فقد ورد الحرف (لو) منوّنا ، وذلك في قول الشاعر[2]:

أُلامُ على لوًّ ولو كنْتُ عالمًا باذنابِ لوًّ لم تفُتْني أوائِلُهْ

وماذاك إلاّ لأنّ الشاعر جعله علما للفظة (لوْ) ، ولذلك شُدَّد آخرُها وأُعرِبت ، ودخلها الجرّ والاضافة كأي اسم آخر[3] ، فكان التنوين هنا للتمكين ، وهو إمارة على اسمية (لو).

وكان تمثيل الأشموني لتنوين التّمكين بنحو (قاضٍ) مقصودًا ، وذلك لأجل دفع توهّم أَنّه عِوَض من الياء المحذوفة بدليل ثبوته مع الياء في النصب [4] ، وذلك عندما نقول مثلا : (شاهدت قاضيًا) ، وإنّما لم تُحذف الياء هنا لتحركها بالفتح ، وهي حركة خفيفة تثبت لأجل تلك الخفة ، في حين أَنَّ الضّمة و الكسرة تحذفان من الياء للثّقل ، فعندئذ يجتمع ساكنان: الياء و التّنوين ، فتحذف الياء ،

---

1 – ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 76 .

2 – البيت غير منسوب ، ينظر : الكتاب 3 / 262 ، وما ينصرف وما لاينصرف 66 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 288 .

3 – ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 25 .

4 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 12 – 13 ، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني 1 / 76 .

ويثبت التنوين ، وذلك في حالتي الرفع والجر ، نحو (هذا قاضٍ) و (مررتُ بقاضٍ) .

على أَنّ الخليل يرى أَنّ التّنوين في نحو (قاضٍ) و (غازٍ) و (داعٍ) ، عوض من نقص البناء فيها ، لاعلامة للصرف[1]فعندما((لزمها التنوين حُذِفت الياء ، وبقي ما يدل عليها وهي الكسرة ، فكان في التّنوين عِوَض من نقص الياء ، وفي الكسرة دليل على الياء)) [2] .

ويبدو أَنّ الدكتور شوقي ضيف تبنّى هذا التوجيه للتنوين اللاحق للأسم المنقوص في حالتي الرفع والجر ، انسجاما مع منهجه في التّيسير ، لكنه لم يصرّح . وكذلك الزجاجي . بنوع التنوين اللاحق لهذا الاسم عند نصبه [3] ، إذ لاحذف في هذه الحالة كما بيّنا ، الأمر الذي أثار اعتراض الدكتور أمين عبد الله سالم ،الذي حكم على تنوين (قاضٍ) ونحوه بأنّه للصّرف ، لا للعوِض ، محتجّا بثباته في المنقوص المنصوب من جهة ، وبعدم إجازة الجمع بين العِوَض والمعوَّض عنه من جهة أخرى ، ثمّ إنّ الأساس عنده في مبدأ العِوض أمران،(أحدهما) : اجتلابه من خارج ، والتنوين هنا من هيأة الكلمة . (والآخر) : ثبات العِوَض ولزومه ، وهو هنا لا يلزم إذ يُحذف وتثبت الياء في الوقف ، و مع (أل) وعند الأضافة أيضا [4] .

إنّ هذين الأمرين اللذين ساقهما الدكتور أمين شرطين للعِوَض ، محلّ

1- ينظر : الكتاب 3/ 310 .

2 – الإيضاح في علل النحو 105 .

3 – ينظر : تجديد النحو 90 .

4 – ينظر : تجديد النحو ونظرة سوداء 99 – 100 .

نظر فيما أرى ، ذلك أَنّ التنوين ليس من بنية الكلمة ، بل هو شيء زائد عنها ، فهو يأتي بعد تمام الكلمة، بحسب ما بيّنا في تعريف التّنوين ، أَمّا ثبات العِوَض أو لزومه في الكلمة ، فأمرٌ مرتبط بما يعرض لها من أحوال تصريفية قد تقضي بثباته أو انتفائه .

على أَنّ عدم القبول بالأساس الذي وضعه الدكتور أمين للعِوَض ، لا يعني الموافقة على ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف بشأن تنوين (قاضٍ) ونحوه ، فهو للتمكين ، وهو ماراه الدكتور أمين وذهب إليه جمهور النحاة ، وهو إمارة على خفّة الاسم وتمكنه ، ولا أرى تعارضا بين كون هذا التنوين للتمكين ، وحذف الياء من جّرائه في حالتي الرفع والجر .

ومن الجدير بالملاحظة أَنّ الزجاجي كان يجعل التنوين في نحو (قاضٍ) في حال كون هذا الاسم علما لامرأة ، تنوين عوض من نقص البناء أيضا [1] .

تنوين العوض

ومما جرى مَجْرى (قاضٍ) في صورتهِ أو شكلهِ ، صيغةُ منتهى الجموع المعتلة الآخر بالياء نحو (جوارٍ) ، وذلك أَنّ بينهما فرقا أوجزه الزّجّاجي في قوله : ((والفرق بين (قاضٍ) و(غازٍ) وبابه ، وبين (جوارٍ) و (غواشٍ) وبابه ، أَنّ (قاضيًا) وما أشبهه مُستَحقّ للتنوين منصرف ، فلما لَحِقَه النّقصان في حال الرفعِ و الخفضِ ، صار فيه عوضا من نقص البناء فَلزِمَه ، وبابُ (جوارٍ) و(غواشٍ) غير مُستَحقّ للتَّنوين ، لأنه من باب (مساجد) و(ضوارب) [2] ، فلمّا لَحِقَه

---

1 – ينظر : الإيضاح في علل النحو 106 .

2 – يعني أنّه على صيغة منتهى الجموع ، وهي صيغة ممنوعة من الصرف .

النقصان أُدخِل عليه التّنوين عِوَضا من نقص البناء)) [1] .

وقد تدارس النحويّون تنوين (جوارٍ) وبابه ، واختلفوا فيه بحسب ما يأتي : .

1 – إنّ الأصل (جواريٌ) بتنوين الصَّرف ، ثم حُذفت الحركة لثقلها على الياء ، ثم الياء لالتقاء السّاكنين ، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرًا ، إذ المحذوف لعلّة كالثّابت ، فخيف عودة الياء لزوال سبب حذفها ، فعِوَّض عنها بالتنوين قطعا لطمع رجوعها على حدّ تعبيرهم [2] .

2 – إنّ الأصل (جواريُ) بلا تنوين ، لانها ممنوعة من الصَّرف ، لأنّها صيغة منتهى الجموع ، ثمّ حُذِفت الضمة ، وفتحة الجرّ في نحو (بجواريَ) لثقلهما على الياء ، ثم حذفت الياء تخفيفا ، فجاء التنوين عِوَضًا منها [3] .

3 – إنّ التّنوين عِوَضٌ من حركة الياء لا من الياء ، وذلك بناءً على تقدّم منع الصَّرف . فالأصل (جواريُ) بلا تنوين ، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين [4] .

4 – يرى بعض النّحاة أنّ التنوين في نحو (جوارٍ) للصَّرف ، وذلك لزوال البناء الصرفي لصيغة منتهى الجموع بحذف الياء ، فصارت (جَوارٍ) كـ (لَيانٍ) و(سَلامٍ) [5] .

---

1 – الإيضاح في علل النحو 98 .

2 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 153 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 234 ، وحاشية الصّبان على شرح الأشموني 3 / 360 .

3 – تنظر : المصادر أنفسها ، والمواضع أنفسها .

4 – تنظر : المصادر أنفسها ، والمواضع أنفسها .

5 – نسب ابن هشام الأنصاري والخضري هذا الرأي الى الأخفش ، أما الاسترابادي فقد جعله للزجاج ، ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 446 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 39 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 153 ، وقد رفعه ابن جني إلى الخليل وسيبويه فيما سيأتي .

وقد نسب ابن جني هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه ((والقول في هذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أَنّ الياء حذفت حذفا لا لالتقاء الساكنين ، فلمّا حُذِفت الياء ، صار في التقدير (جَوار) بوزن (جَناح) ، فلمّا نقص عن وزن (فواعِل) ، دخله التّنوين كما يدخل (جَناحا) فقيل (جوارٍ))) [1] .

وهذا يعني أَنَّ نقص البناء مدعاة لخفّة هذه الصيغة ونحوها ، الأمر الذي سوّغ تنوينها تنوين صرف وتمكّن ، لاتنوين عِوَض ، أَما حذف الياء فحصل لعلّة الثَّقل ميلا الى الاستخفاف ، لاتفاديا لالتقاء ساكنين ، إذ لا وجود لساكنين أصلا ، ذلك أَنّ حذفها سابق للتنوين ، وإنما حُذِفت كما يرى ابن جني في مواضع لاتبلغ أنْ تكون في الثّقل مثل هذا ، نحو قوله تعالى ﴿ الكبير المتعالِ ﴾ [2] و ﴿ يوم يدعُ الداعِ ﴾ [3] و﴿ يومِ التّنادِ ﴾ [4] ، واجتُزئ بالكسرة ، والحذف جائزٌ مستحسنٌ في هذه الأسماء

---

1 – المنصف في شرح كتاب التصريف 341 ، أما الاسترابادي والأشموني فقد ذكرا أَنّ الخليل وسيبويه يذهبان الى أنّ التنوين في نحو (جوارٍ) عِوَض من الياء ، ينظر : شرح الرّضي على الكافية 1 153 – 154 ، وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك 2 / 520 . سأل سيبويه الخليل عن أمراة سُمِّيت بـ(جوارٍ) ، هل تُصرَف ؟ فقال :أصرفُها ، وتنوينها يثبُت ، لأنّه جُعل عِوَضا، على أنّ الخليل لايصرف نحو (مفاعِل) و(فواعِل) ، بوصفهما جمعا متناهيا . ينظر: الكتاب 3 / 310 . وفي كلتا الحالتين يكون التنوين تنوين عِوَض لاتنوين تمكين ، وهذا يعزّز ماذكره الأسترابادي والأشموني .

2 – الرّعد 9 .

3 – القمر 6 .

4 – غافر 36 .

المفردة على الرغم من أَنَّ الآحاد أخفّ من الجموع ، وكان باب (جوار) جديرا بلزوم الحذف لثقله ، وعلى هذا فقد خطّأ ابن جني مَن قال بحذف الياء لالتقاء الساكنين [1] .

ومن الجدير بالملاحظة أَنَّ عيسى بن عمر كان يرى ثبات الياء في نحو (جوارٍ) و (قاضٍ) علمين لامرأة ، في الحالات الثلاث ، لكنّه يسكّنها في حالة الرفع، ويفتحها في النّصب والجرّ ، فيقول : (جاءني جواري) و (رأيت جواريَ) ، و (مررت بجواريَ) ، و(هذه قاضي) ، و (تزوّجت قاضيَ) ، و(سَخطّت على قاضيَ) ، وهو في هذا مخالف للجمهور [2] .

ويبدو أَنّه وجد أَنَّ الخفَّة يمكن تحقيقها من غير حذف الياء ، وذلك باللّجوء إلى التّسكين الذي هو ضرب من ضروب الخفّة ، كما إنّ الفتحة تتّسق مع الميل إلى التخفيف أيضا .

واستنادا إلى مدارسة النحويين للتنوين اللاحق لهذه الأسماء يمكن إيراد الملاحظات الآتية : .

أ – إنّ التنوين الأول (المُقْتَرض) في نحو (جواريٌ) الذي عرضناه في النقطة الأولى ، والذي حُذِف فيما بعد ، كان تنوين صرف كما زعموا .

ب – أما التنوين الأخير ، الملفوظ به (جوارٍ) ، فهو نوع آخر ، يسمَّيه النحويون : تنوين التعويض [3] ، أو العوض [4] .

---

1 – ينظر : المنصف في شرح كتاب التصريف 342 – 343 .

2 – ينظر : عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته 267 .

3 – ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 11 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

4 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 .

ج – إنّ تنوين العِوَض هذا ، يقوم بوظيفة التعويض عن الياء المحذوفة عند طائفة من النحاة ، وعن حركة الياء لا الياء نفسها ، عند طائفة أخرى .

د – وهو يقوم بوظيفة أخرى يمكن تسميَّتها بأنها وظيفة (بنائية) ، وهي منع عَوْد الياء ثانية على قاعدة عدم الجمع بين العِوَض والمعوَّض منه .

هـ – إنَّ (جوارٍ) في نحو (مررت بجوارٍ) ، مجرورة بفتحة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب كونها ممنوعة من الصّرف ، وسبب تقديرها مع خفّتها أنّها نابت عن الكسرة ، فاستُثقِلت ، لنيابتها عن المُستثقَل [1] ، فهي بدل ثقيل [2] ، أَمّا الكسرة في (قاضٍ) في نحو (مررت بقاضٍ) ، فهي حركة إعراب أصلية ، لأنه منصرف ، وعلى هذا فإنّ الشّبه بين (جوارٍ) و (قاضٍ) شبهٌ لفظيٌّ [3] ، أو شكليٌّ .

و – أرى أَنّ الرّأي الذي يذهب إلى أَنّ التنوين في نحو (جوارٍ) تنوين صرف ، أولى بالقبول ، والذي يسوّغ ذلك هو الحذف الذي حصل فيها ، ممّا أخرجها من صيغة منتهى الجموع ، فأصبحت تتّصف بالخفّة كأي اسم آخر منصرف ، فاتّسق ذلك مع دلالة تنوين التمكين على خفّة الاسم المتّسم به ، ذلك أَنّ (جوارٍ) ((بالتَّنوين أخف منه بالياء ، والخفّة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك

---

1 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 521 .

2 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 234 .

3 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 152 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 519 .

على ثقله المعنوي بكونه متَّصفا بالفرعيّتين)) [1] .

أَمّا أَنَّ هذه الصيغة باقية على منع صرفها في حال نَصْبِها في نحو قولنا : (شاهدت جواريَ) ، فهذا يتّسق مع علّة المنع ، وهي الثّقل ، لبقائها سالمة ، أعني : عدم حذف حرف منها .

وأمّا مَن قال . اعتراضا على هذا المذهب . إنَّ حذف الياء عارض لايُعتّد به ، لأنه في حكم الثابت [2] ، فشيء لايقرّه النظر العلميُّ المُستنِد إلى واقع الاستعمال أو النّطق .

وكذلك ذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى أَنّ تنوين نحو (جوارٍ) للصّرف ، من غير أنْ ينبّه أو يشير إلى القائلين به من القدماء ، إذ قال : ((وكان من الممكن للنحاة ، إذا أرادوا، أَنْ يقولوا بأَنّ الحذف الذي حدث في (جوارٍ) ، قد خرج بها عن شكل صيغة منتهى الجموع فنُوِّنت ، وبهذا لايكون هناك فرق بين هذه الكلمة ، وبين المنقوص المفرد ،مثل(قاضٍ))) [3] .

وثمّة اختلاف أيضا بين النحويين في التنوين اللاحق للوصف (أفعل) ، المعتلّ اللام ، المصغّر ، نحو (أُحَيّ) ، وهو مُصغَّر (أحوى) ، تَوزَّعَ على ثلاثة

---

1 – شرح الرضي على الكافية 1 / 154 .

2 – ينظر : المصدر نفسه 1 / 153 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 446 .

3 – دراسات نقدية في النحو العربي 19 .

مذاهب [1] ، فأبوعمرو بن العلاء يمنعها من الصّرف ، لوجود الهمزة في أوّلها التي تقرّبها من وزن الفعل ، وينـونها لانّـه يـرى أَنّ التنوين جاء للتعويض من الياء المحذوفة للثقل ، في حالتي الرفع والجرّ ، فيقول : (أُحيٍّ) [2] ، ويـردّ الياء ويفتحها من غير تنوين عند النّصب .

وذهب الخليل ويـونس وسيبويه الـى منـع صـرفها أيضـا ، لكـن مـن غيـر تعـويض بالتنوين عن الياء المحذوفة ، إذ يقولون : (أُحَيٌّ) رفعا و (أُحَيَّ) نصبا وجرا .

والمذهب الثالث ، يُنَسب الى عيسى بن عمرو الثقفي الذي ينوّن (أُحيّ) رفعا ونصبا وجرّا ، فيقول : (أُحيٌّ) و (أُحيًّا) و (أُحيَّ) .

وعلى وفق ذلك ، فإنّ التنوين على مذهب أبي عمرو بن العلاء يفيد التعويض ، أيّ أَنّـه يُجْـرِي (أُحـيّ) مُجْـرَى (جـوارٍ) ، فـي حـين أَنّـه علـى مـذهب عيسـى بـن عمـر للصّرف والتمكين .

---

1 – ينظر : الكتاب 3/ 472 ، والمنصف في شرح تصريف المازني 509 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 155 ، وأبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو 178 ، وعيسى بن عمر الثّقفي نحوه من خلال قراءته 268 – 269 .

2 – الأصل (أَحْوى) ، فإذا صغرته بحسب الوزن التصغيري (فُعَيْعِل) صار (أُحَيْوِى) ، ثمّ تُقلب الألف المتطرفة ياء لأجل الكسرة التي قبلها (أُحَيْوِي) ، وتقلب الواو ياء أيضا ، بسبب اجتماعها مع الياء السابقة لها الساكنة : (أُحَيْيِي) ، فتجتمع ثلاث ياءات ، فتحذف الياء المتطرفة لتوالي الأمثال ، فتكون (أُحيّ) .

وقد رجّح الدكتور صباح عباس السالم مذهب الخليل ويونس وسيبويه ، مستدلاّ بما رأوه من زيادة الهمزة التي جعلت بناء الكلمة موافقا لوزن يطّرد في الفعل ، ورفض صَرْف عيسى بن عمر لها ، لأنها ممنوعة منه لأجل تلك العلّة [1] .

على أنّني أرجّح مذهب عيسى بن عمر في صرفها ، لزوال فرعية الوزن بحذف الياء من جهة ، وتغيير ميزانها الصرفي من (أَفْعل) الى (أُفُيْع) من جهة أخرى ، مما باعدها عن وزن (أفعل) ، وقرَّبها من الاسم وتصريفاته .

وقد لاحظ النحاة أَنَّ التنوين يلحق بعض الأسماء الملازمة للإضافة مثل (إذ) في نحو (يومئذٍ) و (حينئذٍ) ، وحكم عليه بعضهم بأنّه للتعويض من جملة محذوفة تكون بعد (إذ) ، تعرب مضافا إليه ، فيكون هذا التنوين دالاّ عليها ، وقائما مقامها ، فكأنها مذكورة [2] ، على أَنّه لا يجوز الجمع بينهما [3] ، في نحو قوله تعالى: ﴿ وانتم حينئذٍ تنظرون ﴾ [4] ، التقدير : حين إذ بلغت الروح الحلقوم [5] ، وتُكْسَر (إذ) بسبب التَّنوين ، لتفادي التقاء الساكنين [6] .

---

1 – ينظر : عيسى بن عمرالثقفي نحوه من خلال قراءته 269 .

2 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 38 .

3 – ينظر : شرح جمل الزجّاجي 1 / 37 .

4 – الواقعة 84 .

5 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 17 .

6 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

وكان الأخفش يرى أَنّ (إذ) في نحو (يومئذٍ) معربة ، لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأَنّ الكسرة فيها حركة إعراب لإضافة (اليوم) إليها. ورُدَّ بأَنّها مبنيّة ، لأنها موضوعة على حرفين،ولأنَّ افتقارها إلى الجملة التي بعدها باق من جهة المعنى ، ثم أَنَّ العِوَض وهو التنوين ،نزل منزلة المعوَّض منه،فكأنّ المضاف إليه مذكور [1] .

ويلحق التنوين (كلاّ) و (بعضا) عِوَضا ممّا تضافان إليه [2] ، نحو قوله تعالى ﴿ فضلنا بعضهم على بعضٍ ﴾ [3] التقدير : على بعضهم ، وكقولنا : (كلٌّ قائمٌ)، التقدير : كلّ إنسان .

وقد غلب ذكر هذين الاسمين عند تمثيل النحاة لتنوين التعويض ، وهناك أسماء أخرى يلحقها هذا النوع من التنوين ، مثل (غير) ، و (قبل) ، و (بعد) ، إذ يجوز أنْ نقول في نحو . (قبضت عشرةً ليس غيرها) . : (ليس غيرًا) ، أو : (ليس غيرٌ) ، بالفتح والتنوين على نيّة حذف اسم (ليس) ، وبالضّمّ والتنوين على نيّة حذف خبرها ، وتكون حركة (غير) حركة اعراب [4] ، وكقوله تعالى في سورة الروم في قراءةِ ﴿ لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ [5] التقدير : من قبل الغَلَب ، ومن بعدِه .

---

1 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 119 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

2 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 .

3 – البقرة 253 .

4 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 209 – 210 .

5 – الروم 40 ، وينظر : شواذ القراءات 374 .

ويذكر الخضري أنّ التنوين في نحو (كلّ) و (بعض) قد يكون للتمكين ، لأنَّه يذهب مع الإضافة ويعود مع عدمها [1] ، ولم ير الصّبّان تناقضا بين القول : إنّه للتعويض والقول : إنّه للتمكين ، فالتّنوين في هذه الأسماء عِوَض من المضاف اليه بلاشك ، وهو للتمكين لان مدخوله اسماء معربة منصرفة [2] .

وقد رفض الدكتور عبد الرحمن أيوب من المحدثين دلالة التّنوين على التعويض ، فلم يجد ضرورة للقول به ، وهو عنده افتراض من النحويين ، والاوفق كما يرى أَنْ يقال : إنّ التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية لـ (حينئذ) أو(بعدئذ) أو نحوهما ، أو عند عدم وجود اسم مضاف إليه بعد (كلّ) و (بعض) ، وذهب كذلك إلى أَنّ التنوين في هذين الأسمين ، ينبغي أنْ يكون للتمكين ، دون الإشارة كعادته ، إلى أصحاب هذا الرأي من القدماء [3] .

وأرى أنّ التنوين، في نحو (إذ) و (كلّ) و (بعض) و (أيّ) ، له دلالة أخرى ،فضلاً عن كونه للتمكين الذي أميل إلى ترجيحه ، وهي أنّه يفيد لَمْحَ أصلها المضاف ، ويذكَّر بالأصل فيها ، لأنّها ملازمة

---

1 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 38 .

2 – ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 78 – 79 .

3 – ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي 17 – 18 ، ولم يهتم الدكتور مجهد الدليمي بالمحذوف عند دراسته للتنوين في هذه الاسماء ، وإنّما أنصبّ اهتمامه على ظاهر اللفظ المنّون وكون هذا التنوين الملاحظ فيها مختصا بالاسم وعلامة من علاماته الرئيسة . ينظر : النونات في اللغة العربية ، وظيفتها ودلالتها 68 .

للإضافة لفظا ومعنى ، أو مقطوعة عنها لفظا لا معنى [1] ، فعند حذف المضاف إليه ، يكون التنوين دليلا أو منبَّها على أصل هذه الأسماء وهو لزومها الإضافة .

تنوين التنكير

يفسّر النحويون التنوين الملاحظ في نحو (سيبويهٍ) ، و (إيهٍ) ، و (غاقٍ) ، على النحو الآتي : .

1 – إنّ له دلالة على معنى التنكير ، فأسموه (تنوين التنكير) [2] .

2 – وعليه ، فإنّ له فائدة في التّفريق بين النكرة والمعرفة [3] في مثل هذه الأسماء ، وهو سماعيّ في اسم الفعل [4] ، نحو (إيهٍ) و (أفٍّ) ، واسم الصوت [5] ، نحو(غاقٍ) ، ومطّرد [6] أو قياسي [7] في الأعلام المبنيّة المختومة بـ (ويه) [8] ، نحو (سيبويه) و (عمرويه) ، ذلك أَنّ لفظ (ويه) ليس في كلام العرب ، فلمّا اتّصل بآخر هذه الأعلام استثقلوها ، فأجروها مجرى الأصوات ، ومنعوها الإعراب ،

---

1 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 2 / 51 ، 55 .

2 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 17 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 37 .

3 – ينظر : المرتجل 9 ، والإيضاح في علل النحو 98 .

4 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 .

5 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 37 .

6 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 517 .

7 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 37 .

8 – ينظر : المصدر نفسه ، والموضع نفسه.

وبُنيَت على الكسر لسكون ماقبل اواخرها [1] .

3 – والفرق بين نحو (سيبويهِ) غير منون ، وبينه منونا ، أَنّك في غير المنوَّن تريد شخصا بعينه ، وفي المنوَّن ، تقصِد ايّ شخص مسمّى بهذا الاسم [2] .

ويرى الاسترابادي أَنّ التنوين في نحو (ربّ أحمدٍ) غير متمحض للتنكير ، بل هو للتمكين أيضا ، لأَنَّ الاسم ينصرف ، ثم إنَّه لا يرى مانعا من وجود تنوين واحد يؤدي فائدتين معا ، فائدة التنكير ، وفائدة التمكين ، فَمَثَله في ذلك مثل الألف والواو في (مسلمانِ) و (مسلمونَ) [3] ، فالألف يدل على فائدتي التثنية والإعراب ، والواو يدل على فائدتي الجمع والإعراب .

4 – وعندما تقول (إيهِ) من غير تنوين ، فلأجل الاستزاده من حديث معين ، كأَنّك تقول (حدَّثْ بحديثك) ، وعندما تنوّن فأنّك تستزيد من حديث غير معيّن، فكأنك تقول : (حدَّثْ بحديثٍ) [4] .

5 – ومثل ذلك اسم الصوت ، نحو (غاق) ، فهو بلا تنوين يعبّر عن حكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص ، وبالتنوين يدلّ على حكاية صوت الغراب من دون ملاحظة تخصيص أو تحديد [5] .

---

1 – ينظر : الإيضاح في علل النحو 98 – 99 .

2 – ينظر : المصدر نفسه 99 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

3 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 45 .

4 – ينظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 37 .

5 – ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 77 . والإيضاح في علل النحو 99 .

6 – ويُعدّ التنوين اللاّحق لاسماء الأفعال عند ابن السّكيت والجوهري دليلا على كونه موصولا بما بعده ، أمّا حذفه ، فعلامة الوقف عليه ، تقول (صهٍ صهْ) ، (مهٍ مهْ) بتنوين الاول وسكون هاء الثاني [1] .

وعلى هذا فأنهما يفسّران ترك التنوين في اسم الفعل (إيه) الوارد في قول ذي الرَّمة [2] :

وقفنا ، فقلنا : إيهِ عن أمّ سالم وما بالُ تكليم الدّيار البلاقعِ

على أَنّه جاء في سياق كلام متّصل ، ولكن على نيّة الوقف . ويترتّب على هذا التفسير ، أن يكون التنوين المفترض تحقّقه في (إيهِ) في الأصل ، هو تنوين تمكين ، بدليل تركه في وصل الكلام ، ومن ثمّ تَركُ وظيفته الأساسية ، وهي الدلالة على تمكن الاسم نتيجة لذلك ، لجعله دالاّ على وظيفة الوصل فقط ، فهو((إنّما جاء غير منوّن ، وقد وَصَل ،لأنّه نوى الوقف ، فيكون التنوين عندهما [3] في الأصل تنوين التّمكّن الدّال على كون ما لحقه موصولا بمابعده غير موقوف عليه ، جُرَّد عن معنى التمكن في هذه الأسماء ، وجُعل للدلالة على المعنى المذكور فقط)) [4] . أي :إنّ التنوين هنا غادر وظيفته النحوية إلى وظيفة أخرى حادثة ، استدعتها موسيقى الكلام ، وهي

—

1 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 3 / 91 – 92 .

2 – البيت لذي الرّمة ، ينظر : ديوانه 778 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 125، ومعجم شواهد العربية 1 / 230 .

3 – الضمير يعود على ابن السكيت والجوهري .

4 – شرح الرضي على الكافية 3 / 92 .

وظيفة صوتية فرضها الكلام الموزون .

7 – أما الزّجاج فقد جعل ترْك التنوين في (إيه) في قول ذي الرّمّة ضرورة ، وأَنَّ الشاعر قَصَدَ تنوين التنكير ، وعلى وفق هذا ، فإنّه يطلب من (أمّ سالم) حديثا أي حديث كانَ [1] .

أما الأصمعي فقد خطّأ ذا الرّمة قائلا بوجوب تنوين (إيهِ) مستندا في هذا الحكم إلى استعمال العرب [2].

و للرضي الأستراباذي وقفة مهمة عند التنوين اللاحق لأسماء الأفعال والأصوات عند دراسته لهذا الباب ، أعرض لها بشيء من التفصيل :

1 – يرى الاستراباذي أَنّ تَرْك التنوين في جميع أسماء الأفعال لايكون دليلا على التعريف ، بل تَرْكه فيما يلحقه منها هو دليل التعريف [3] .

2 – يُجيز في (إيها) ونحوه وجهين : .

الأول : أَنْ يكون في الأصل صوتا قائما مقام المصدر ، فيكون عندئذ معربا منصوبا كـ (سقيا) و (رعيا) ، يقول : ((ومنها ، إيهًا ، أي : كُفَّ عن الحديث ، وآقْطَعْه ، ويُستَعمَل لمطلق الزّجر ، ويجوز أنْ يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كـ(سقيا) و(رعيا) ، أي كفًّا ، يقال : إيهًا عنّا)) [4].وعلى هذا التوجيه، يُعدّ

---

1 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 3 / 92 .

2 – ينظر : المصدر نفسه ، والموضع نفسه ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 125 .

3 – ينظر : شرح الرّضي على الكافية 3 / 91 .

4 – المصدر نفسه 3 / 96 .

تنوينه تمكينًا ، فالاسم معرب لامبني ، لأنه منصوب ، ثم إن الحديث المنهّي عنه حديث معيَّن لا أيّ حديث .

(والآخر) : أن يكون (إيهًا) اسم فعل مبنيا ، فتنوينه ،عندئذٍ ، سيكون كما في (صهٍ) و (مهٍ) [1] .

وعلى وفق هذا الوجه ، فإنَّ تنوين (إيهًا) هو تنوين تنكير ، فالاسم مبنيّ ، والحديث المنهيّ عنه أي حديث كان .

وانتهى الاسترابادي في هذه المسألة إلى قاعدة لخّصها بقوله : ((وكذا كلّ تنوين بعد المفتوح من الأسماء يحتمل الوجهين نحو : رويداً ، وحيْهَلا ، ووَيهًا)) [2] .

3 – من الجدير بالملاحظة أَنّه عاد في موضع آخر من كتابه ، ليقرّر أَنّ الأَوْلى ((أَنْ نقول : إنّ ماهو في صورة المنصوب ، نحو : أُفّا ، وتُفّا مبني على الفتح ، والتنوين فيه كما في (صهٍ) ، لأن الأصل بقاء كلّ شيء على ما كان عليه)) [3] . ويقصد بعبارة (بقاء كل شيء على ما كان عليه) ، أَنَّ بعض اسماء الأفعال القائمة مقام المصادر ، كانت في الأصل أصواتا ، والأصوات محكوم عليها بالبناء مثلما هو معلوم ، وعلى هذا ، رجّح الاسترابادي أن يكون التنكير الحاصل في أسماء الأفعال التي نحن بصدد الحديث عنها ، تنوين تنكير .

4 – يطلق الإسترابادي على التنوين المتحقق في نحو (غاقٍ ، وصهٍ ، وإيهٍ) ،

---

1 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 3 / 96 .

2 – المصدر نفسه ،والموضع نفسه .

3 – المصدر نفسه 3 / 97 .

مصطلحا آخر ، هو :(تنوين الإلحاق و المقابلة) [1] ، وذلك إذا لم تقصَد ألفاظها ، بل معانيها ، فتكون عندئذ مبنيّة ، أمّا إذا قُصِدَت ألفاظها لا معانيها كما في نحو (حيهَلٍ، وعاجٍ) في قول جَهْم بن العباس [2] : .

تُرَدُّ بحْيهلٍ وعاجٍ ، وانّما من العاجِ والحَيهَلِ جُنّ جنُونها

فيتوجب عندئذ اعرابها ، لأن التنوين فيها تنوين تمكين[3]،يقول:((وليس ما قال بعضهم من أنْ تنوين نحو (غاقٍ) للتنكير : بشيء ، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ، ولامَنَعَ أنْ تقول في تنوين نحو (صهٍ وإيهٍ) مثل هذا[4] ، لِما تقدم في أسماء الأفعال أَنَّ نحو (صهٍ) كان صوتا ، ونستريح إذن مما تكلّفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين)) [5] .

يتضح . إذن . من دراسة الاستراباذي لهذا النوع من التنوين أَنّه ينظر إلى التنوين اللاحق للمفتوح من أسماء الأفعال في نحو (إيهًا) من وجهتين : .

(إحداهما) : أنْ يكون تنوين تمكين ، عندها يعرب اعراب المصادر المنصوبة ، مثل(سقيا) و (رعيا) .

و(الاخرى):أنْ يكون التنوين في هذه الاسماء تنوينا من نوع آخر ، أسماه(تنوين

---

1 – من المعروف أَنّ النحاة يطلقون على التنوين الظاهر فيما جمع بألف وتاء ، نحو (مسلماتٍ): تنوين المقابلة ، وسيأتي الحديث عنه .

2 – البيت لجَهْم بن العباس ، ينظر : شرح الرضي على الكافية 3 / 120 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 392 .

3 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 3 / 120 – 121 .

4 – يقصد : أنّ التنوين في نحو (صهٍ ، وإيهٍ) ليس للتنكير بل للإلحاق والمقابلة .

5 – المصدر نفسه 1 / 120 ، وقد بينا هذين الوجهين في النقطة الثانية ، ينظر : الصفحة 102 من هذا الفصل .

تنكير) تارة، و(تنوين الحاق ومقابلة) تارة أخرى ، ناظرا إلى الأصل الذي انحدرت منه ، وهو كونها أصواتا ، وهو بهذا يفهم مصطلح (الالحاق والمقابلة) ، هنا ، على أَنّه ألحاق أومقابلة تنوين بتنوين فقط دون النظر الى معنى (التنوين الملحوق بـه) ، أو فائدتـه ، أو دلالتـه ، عدا الأتفاق علـى الوظيفـة العامـة التـي يـؤديها التنـوين ، وهي الدلالة على اسمية اللفظ[1] .

وللدّرس الحديث رأي آخر في التّنوين اللاّحق لبعض أسماء الأفعال ، فالدكتور مهدي المخزومي يرى أَنَّ التّنوين في نحو (صهٍ) لايدلّ على اسميّته ، لأَنَّه ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الأسماء ، بل هو نون لَحِقت ما كان بناؤه ثنائيًا من هذه الابنية ، وذلك لأجل تكثيرها ، ليسهُل النّطق بها ، يدلّ على ذلك عدم تنوين ماكان منها كثير الحروف في الغالب ، نحو (هيهات) ، و(شتّان) .ويرى الدكتور المخزومي كذلك أَنَّ النحاة القدامى لم يقدموا لنا تفسيرا مقبولا للتعريف والتنكير في هذه الألفاظ التي هي أبعد ما تكون عن نظرية التعريف والتنكير . ومن الجدير بالملاحظة أنّه عدّها أفعالا حقيقية، موافقا بذلك الكوفيين [2] .

وقد أكد الدكتور ابراهيم السامرائي ماذهب اليه الدكتور المخزومي ، موضّحا أنَّ الثلاثي في الكلمات العربية ، أسهل في الدّرج والوصل من الثنائي [3] .

---

1 – وقد أكتفى الدكتور عبد الرحمن أيوب عند تناوله تنوين التنكير بأن قال: ((وسنترك كذلك تنوين التنكير ، فهو بدوره ظاهرة واقعية تنحصر في كلمات محدودة ، ولم يتعرض لها النحاة بشئ من التأويل أو التفسير ، وبهذا ينحصر نقدنا في تنوين المقابلة وتنوين العوض)) . دراسات نقدية في النحو العربي 16 . وهو تقرير يتنافى مع ما ذكره الرضي الاسترابادي في هذا النوع من التنكير ، وما نقله عن ابن السّكيت والجوهري ، فضلا عن أنّه لايتناسب مع طبيعة كتابه أو منهجه القائم على أساس النظر النقدي في مسائل النحو العربي وقضاياه .

2 – ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه 202 – 204 .

3 – ينظر فقه اللغة المقارن 146 .

تنوين المقابلة

تدارس النحويون تنوينا آخر يلحق ما جمع بألف وتاء مزيدتين [1] ، نحو (عرفاتٍ) الواردة في قوله تعالى ﴿ فإذا أفضتم من عرفاتٍ ﴾ [2] ، ونحو (إذرعات) الواردة في قول آمرىء القيس [3] :

تنوّرتها من أذرعات وأهلها بيثربَ أدنى دارها نظر عالي

وقد اختلفوا في تسميَّته ، وفي دلالته على النحو الآتي : .

1 – يرى أغلب النحاة أَنّه تنوين مقابلة ، لأَنَّه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم [4] ، ويُوضِح الاسترابادي سبب آختيار نون جمع المذكر السالم لكي يقابلها تنوين ما جُمع بألف وتاء مزيدتين بقوله: إنّهم جعلوا علامة نصب جمع المؤنث السالم تابعة لجرّه ، فهو يُنصب ويُجر بالكسرة كما في جمع المذكر السالم الذي يُنصَب ويُجَرّ بالياء ، التي هي كسرة مشبعة ، أو حركة طويلة ، والنّون في جمع المذكر السالم تقوم بدورها مقام التنوين الذي في المفرد ، من جهة كونها علامة من علامات الاسم التي يختصّ بها ، لامن جهة أَنْ تكون لها دلالة من الدلالات المعروفة لكلّ قسم من أقسام التنوين . وتوجيه نون جمع المذكر السالم هذا ينطبق على تنوين ما جمع بألف وتاء أيضا [5] .

ومن الجدير بالملاحظة أنّ ابن كيسان جعل النون في جمع المذكر السالم

---

1 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 37 .

2 – البقرة 198 .

3 – البيت لامرىء القيس . ينظر : ديوانه 31.

4 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 17 ، وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك 11 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

5 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 46 .

وفـي المثنـى عوضـا مـن التنـوين الـذي فـي المفرد [1] ، فـي حـين ذهـب سيبويه الـى أَنّها عِوَض من الحركـة والتنوين معا وعلل ذلك بـأنّ المثنـى وجمـع المذكر مُنِعا من الحـركة بسبب الألف والواو ، وهما حرفا إعراب لا يتحملان الحـركة ، ومـن التنوين ، لسكونهما ، فجـاءت النـون مكسورة فـي المثنـى ، ومفـتوحة فـي الجمـع المـذكر لتعوّض عـن الحـركة والتنوين فيهما [2] .

وللدكتورعبد الرحمن أيوب توجيه آخر، إذ يقول . متسائلا .:((لماذا يتحتم وجود تنوين في صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون في جمع المذكر السالم ؟ . ثم لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا ، فلا نقول : بأنَّ التنوين في جمع المؤنث السالم لمقابلة التنوين في المفرد ؟ . يفسر هذا السؤال الأخير سرّ المشكلة . وذلك لأنّ مفرد جمع المؤنث السالم يكون ممنوعا من الصرف في اغلب الأحوال . ولّما كان النحوي متأثّرا بالتفكير المنطقي الذي يقضـي بأنْ يحتفظ جمع الأفراد المتشابهة بخواص افراده .كمـا تحتفظ سلة البـرتقال بخـواص البرتقالـة الواحدة من طعم ورائحة مثلا . فلم يكن من المستساغ لديه أنْ يكون جمع مالا ينصرف منصرفا . وبهذا لم يكن لديه بدّ من آفتراض أَنّ التنوين في جمع المؤنث السالم غير التنوين الذي يأتي في الاسماء المنصرفة ، وهكذا انتحل النّحاة نوعا

---

1 – ينظر : ابو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 116 .

2 – ينظر : الكتاب 1 / 18 ، و المقتضب 2 / 153 .

جديداً للتنوين ، هو الذي سموه تنوين المقابلة)) [1] .

وانتهى الدكتور أيوب إلى رفض تنوين المقابلة ، ووصفه بأنَّه افتراض من النحاة لامسوّغ له ،من دون أن يقدم إجابات شافية لما يدلّ عليه هذا التنوين [2] .

2 – ترى طائفة من النحاة ، أَنّه تنوين صرف وتمكّن [3] ، ولم يرتض ذلك آخرون ، فهو عندهم للمقابلة ، وحجتهم أنّه لوكان للتمكين ، لما ثبت في العلم الممنوع من الصرف ، نحو (أذرعات) [4] و (عرفات) [5] ، ولكنّ الأخفش يذكر سببا لثبوته في هذه الأعلام التي يفترض أن تكون ممنوعة من الصرف ، فيقول : ((لأنَّ الكسرة والضمة في التاء صارتا بمنزلة الياء والواو في (مسلمين) و (مسلمون) 000 وصار التنوين في نحو (عرفاتٍ) و (مسلماتٍ) بمنزلة النون ، فلمّا سُمِّي به تُرك على حاله ، كما يترك (مسلمون) إذا سُمِّي به على حاله حكايةً)) [6] .

ويرى الزمخشري أَنّ تنوين المقابلة للصرف والتمكن إذ علّل عدم سقوطه من (عرفات) بأنّها ليست ممنوعة من الصرف لانتفاء تأنيثها ، لأنّ التأنيث لا يخلو إمّا أَنّ يكون بتاء ظاهرة في اللفظ ، وإما مقدَّرة ، كما في (سعاد) مثلا ، فالتي في اللفظ

---

1 – دراسات نقدية في النحو العربي 16 .

2 – ينظر : المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

3 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 46 .

4 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 13 .

5 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 445 .

6 – معاني القران ، للأخفش 120 – 121 .

ليست علامة تأنيث ، وإنما هي تشترك مع الألف السابقة لها لتكون علامة على جمع المؤنث السالم ، كذلك لايصحّ تقدير التاء ، وذلك بسبب آختصاصها بجمع المؤنث الذي يمنع هذا التقدير [1] .

ويتفق الاسترابادي مع الزمخشري في كون تنوين نحو (عرفاتٍ) للتمكين ،إلاّ أَنّه يختلف معه في تعليل ثبوته ، فالأَوْلى عنده ((أَنْ يقال : إنّ التنوين للصرّف والتمكن ، وإنّما لم يسقط في نحو ((من عرفاتٍ)) لأَنّه لوسقط لتبعه الكسر في السّقوط ، وتبع النصب ، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم ، إذ الكسر فيه متبوع لاتابع ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يُحذفا لمانع)) [2] ، ورفض أيضا محاولة الزمخشري للتدليل على تذكير (عرفات) ، لأنّها عنده مؤنثة ، بدليل عَوْد الضمير عليها مؤنثا عندما تقول : (هذه عرفاتُ مباركا فيها) ، إذ لا يجوز (مباركًا فيه) إلاّ بتأويل بعيد [3] ، وذلك على نيّة تذكيرها بأن يقصَد منها المكان ، أو الموضع .

وفي (أذرعات) علما أجازت جماعة من النحاة ، منهم المبرّد والزجاج حَذْف التنوين ، وإبقاء الكسر ، ويُروَى بيت امرىء القيس : (تنوّرتها من

---

1 – ينظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 1 / 348 ، وينظر أيضا : شرح الرضي على الكافية 1 / 46 ، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب 445 – 446 .

2 – شرح الرضي على الكافية 1 / 47 .

3 – ينظر : المصدر نفسه 1 / 46 .

أذراعاتِ 000) بكسر التاء بغير تنوين [1] ، ذلك لأنهم لاحظوا هنا : أن (أذرعات) جمع بالنظر الى أصله ، وأنّه علم على مؤنث في استعمال الشاعر وقصده ، وعلى وفق ذلك أعطوه من كلَّ جهة شيئا ، فنصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة لكونه جمعا ،وحذفوا تنوينه لكونه علما لمؤنث [2] .

ويروى البيت أيضا بفتح التاء مع حذف التنوين: (مِن أذرعاتَ) ، ميلا إلى أنّ الشاعر أراد العلمية والتأنيث ، فعومل معاملة سائر مالاينصرف ، وعلى وفق هذين الوجهين ، يرى الاسترابادي أَنَّ التنوين للصّرف،لأنّ الذي يُحذف في باب مالاينصرف هو تنوين التمكين بلا خلاف [3] .

ويلاحظ على ما آنتهى إليه الدرس النحوي فيما أسموه(تنوين المقابلة)مايأتي : .

1 – إنّ القول : إنّ تنوين نحو (مسلماتٍ) هوتنوين مقابلة ، ينأى به عن بحث دلالته النحوية أو الوظيفية في الأسماء المتّسم بها ، ويقترب من إحدى مناحي الدرس النحوي وهو المنحى الاصطلاحي ، أو الصناعي ، وهو اتجاه في الدرس قد يكون الأضعف تعليلا أو توجيهًا للواقع اللغوي ، فضلا عن أَنّه لم يسيطر كثيرا على درس تنوين التّمكين ، والعِوض ، والتنكير ، فلكلٍّ وظيفته التي اقتربت من طبيعة الاستعمال اللغوي للاسم المتّسم به .

---

1 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 47 .

2 – ينظر :حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 37 .

3 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 47 ، وأعراب القران ، للنحّاس 1 / 102 .

2 – إنّ حَمْل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم في الأعراب ، أعني : نصب الأول وجرّه بالكسرة حملا على نصب الثاني وجرّه بالياء قد تؤيده الصلة الصوتية الواضحة بين الكسرة والياء . أمّا حَمْل التنوين في الجمع المؤنث على نون جمع المذكر ، فلا يتوافر فيه ما يسوّغ ذلك ، لأسباب ، منها : .

أ – إنّ التَّنوين نون ساكنة بحسب تعريفه ، وهذا يتّسق مع تنوين (مسلماتٍ) ونحوها ، في حين أنّ نون جمع المذكر السالم متحركة .

ب – إنّ التنوين، ومنه تنوين المقابلة يسقط مع (أل) وفي الوقف ، وليست كذلك نون جمع المذكر السالم لانها أقوى واجلد بسبب حركتها على حد تعبير الاسترابادي[1].

ج – إنّ نون جمع المذكر تشترك مع الواو والياء في دلالة على الجمع ، أمّا الدلالة على جمع المؤنث السالم فتكون بالألف والتاء ، لا بالتنوين .

3 – إذا كان لابُدّ من حَمْل شيءعلى شيء ، فلماذا لايُحمل التنوين في نحو (مسلماتٍ) و (فاطماتٍ) على التنوين الظاهر في المفرد المؤنث (مسلمةٍ) ، والمقدّر في (فاطمة) ، مثلما حُمِلت النون في نحو (مسلمين) و (إبراهيمين) ، على التنوين الظاهر في (مسلم) ، والمقدّر في (إبراهيم) ؟ ، ولاسيما أَنَّ التنوين في ما لا ينصرف مقدّر عند النحاة [2] .

إنّ القول بتقدير التنوين في مالاينصرف يُسهّل حَمْل الجمع على مفرده ، ومبدأ الحمل هذا يتّسق مع نظرية الأصل والفرع ، فالمفرد أصل للجمع ، وإذا كان الأمر

---

1 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 46 .

2 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 37 .

كذلك فإنَّ التنوين في المفرد أصل للتنوين في جمعه ، وهذا قد يكون أوفق من القول : إنّ تنوين نحو (مسلماتٍ) مقابل للتنوين في جمع المذكر السالم (مسلمين) .

على أَنّ هذه المقدّمات ، تقودنا الى جعل التنوين في جمع المؤنث السالم ، ونون جمع المذكر السالم ، للصّرف والتّمكين ، بصرف النظر عن عدم تحقّق المطابقة الكاملة بين نون جمع المذكر ، والتنوين الذي في مفرده ، وهي ملاحظة يبدو أنّ الاسترابادي كان عارفا بها ، مما حدا به الى توجيه هذه المسألة بقول سبق أن ذكرناه ، وهو : أنّ نون الجمع تقوم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى العام الذي يجمع اقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة تمام الاسم ، وليس في هذه النون ما يدل على معنى من معاني اقسام التنوين الأخرى .

تنوين الترنم والتنوين الغالي

أمّا في الشَّعر ، فقد لَحِق التّنوين القوافي المطلقة التي آخرها حرف عِلّة ، نحو (العتابَنْ) و (أصابَنْ) في قوله [1] :

أقِلّي اللّومَ . عاذلَ . والعتابَنْ وقولي . إنْ أصبتُ . لقد أصابَنْ

ولِحق كذلك القافية المقيّدة ، وهي التي تنتهي بحرف صحيح ساكن ، نحو (المخترقَنْ) في قوله [2] :

* وقاتم الأعماق خاوي المختَرقَنْ *

وقد انتهى النحويون في هذا النوع من التَّنوين إلى ما يأتي : ـــــ

1 – البيت للشاعر جريربن عطيّة في ديوانه 813 ، وينظر : معجم شواهد العربية 1 / 31 .

2 – الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه 104.

1 – إنّ التنوين في نحو (العتابَن) و (أصابَن) تنوين ترنم ، إذ الأصل (العتابَا) و (أصابَا) بألف الاطلاق ، فجيءَ بالتَّنوين بدلا من الألف ، فسُمَّيَ (تنوين التّرنُّم) [1] .

أمّا التنوين في نحو (المخترقْنْ) فقد سمَّوه (التَّنوين الغالي) [2] ، ويرى سيبويه ، وابن يعيش ، والاسترابادي ، أَنّ (تنوين التَّرنّم) يُقصَد منه تَرْك التَّرنّم ، وهو عند بني تميم وقيس ، ويحدث في روي مطلق ، لأَنَّ الألف والواو والياء في القوافي تصلح للتّرنّم ، أي: للتغنّي، بسبب ما فيها من مدٍّ ، فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا ، جاؤوا بالتَّنوين بدلا منها لمناسبته ايّاها [3] .

2 – يذكر ابن هشام الأنصاري أَنَّ بعضهم يرى فيه أنّه عِوَض من المدَّة ، وليس بتنوين [4] .

وعلى فرض ذلك ، فإنّ كونه عِوَضا من المدَّة ، لايخرجه عن أنْ يكونَ تنوينا ، فقد مرَّ بنا تنوين العِوَض عن حرف في نحو (جوارٍ) ، ولم يقل أحدٌ أَنَّه ليس من التنوين .

---

1 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 18 – 19 .

2 – ينظر : القوافي ، للاخفش 35 ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1 / 20 .

3 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 48 ، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب 447 – 448 .

4 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 448 . وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 519 .

وينسبُ ابن هشام ، رأيا إلى ابن مالك يتّفق فيه مع مَن رأى أنه ليس بتنوين ، ويضمّ اليه ما لَحِق القوافي المقيَّدة ، لكنّه يقدَّم تعليلا آخر مفاده: أَنَّه في القوافي المطلقة و المقيّدة نون آخرى زائدة ، وأنّها سُمَّيت تنوينا تجوّزا ، ولهذا لاتختصّ بالاسم ، وتجامع الالف واللام ، وتثبت في الوقف [1] ، وتبنّى ابن هشام هذا المذهب من جهة أنّهما ليسا تنوينين ، فهما عنده نونان زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون (ضيفنٍ) في الوصل والوقف ثم إنّهما يثبتان مع (أل) ، وفي الحرف ، وفي الفعل ، وكذلك يثبتان خطّا ووقفا ، ويحذفان في الوصل [2] .

وقد أيَّد ذلك من المحدثين ، الدكتور إبراهيم السّامرّائي ورأى ما ذهب إليه ابن هشام منسجما مع الطبيعة الصّوتيّة للنوّن ، فهو من الأصوات التي يحسُن السكوت عليها ، ولهذا كَثُر التزامه في أصول العربية وأبنيتها [3] .

ويبدو أَنَّ لابن مالك رأيا آخر في هذين النوعين من التّنوين،إذ شرح قوله:((ويُعْتبَر الاسم بندائه ، وتنوينه في غير روي 000)) [4] ، بأن قال:((000وأمّا التّنوين فإمّا أَنْ يدلّ على بقاء الأصالة ، وهو تنوين الصّرف كـ(رجلٍ) و(زيدٍ)، فلا يلحق غير الاسم 000 وإمّا أنْ يكون عِوَضا من الإطلاق في روي مطلق ، فلا يختص باسم 000 كإنشاد بعضهم : (أقلّي اللّومَ . عاذلَ . والعتابَن 000) ، وقد ذُكِرَ أيضا تنوين

---

1 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 448 .

2 – ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 13 .

3 – ينظر : فقه اللغة المقارن 127 .

4 – شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 1 / 18 .

سادس يُسمَّى (الغالي)، كإنشاد بعضهم : (وقاتم الأعماق خاوي المخترقن) ، ذكره الأخفش في كتاب(القوافي)، وهو أيضا غير خاصّ بالأسماء ، لأنّه يلحق الرّوي المقيَّد)) [1] ، إذ يتّضح من قوله هذا ، أنّ عدم اختصاصه بالاسم ، لاينفي كونه تنوينا ، ولعلّ ابن مالك كان يذهب الى أكثر من رأي في المسألة الواحدة في بعض مصنّفاته .

وقد أكَّد ابن جنّي إطلاق مصطلح التّنوين على ما نُوِّن من الافعال في القوافي ، لأَنَّه يرى أَنّ الأفعال إِنّما يمتنع منها تنوين الصّرف ، أمّا هذا التّنوين فلا مانع له ، لكونه ليس عَلَما له [2] .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنّ ابن جني يوجّه النون في (وأدَّت بعْضَن) الوارد في قول الراجز [3] .

دايْنْتُ أرْوى ، والدّيون تُقْضَن فَمَطلَتْ بعضًا ، وأدَّتْ بعْضَن

على أنّه تنوين إنشاد ، على لغة مَن يقف على المنصوب بلا ألف ، نحو (رأيت زيدْ) وهي لغة ربيعة ، لاتنوين صرف [4] ، إذ لو أنّ المقصود هو الوقف على (بعضَنْ) المنصوب ، لوُقِفَ بالتسكين على وفق هذه اللغة، لكن لمّا وُقِف بالنون تبيَّن أَنّها للإنشاد ، لا للصرف .

ويدلّ على ذلك أنَّهم أنشدوا قول جرير السَّابق : (أقلّي اللّوم . عاذلَ .

---

1 – شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 1 / 18 – 19 .

2 – ينظر : الخصائص 1 / 172 .

3 – الرجز لرؤبة بن العجاج . ينظر : ديوانه 79.

4 – ينظر : الخصائص 2 / 99 – 100 . وواضح أَنَّه يقصد بـ (تنوين الإنشاد) : تنوين التّرنّم .

والعتابْ) بسكون الباء [1] ، في حين أنّ الحجازيين يتركون القوافي كما هي ، إذا لم يقصدوا الغناء ، فهم يقولون (أقلّي اللوم 000 والعتابَا) [2] ، من غير إبدال المدّة تنوينا .

ويعود ابن جني ليسأل عن إمكانية أنْ يكون التّنوين في (وأدت بعْضَنْ) للصّرف ، على قاعدة إجراء الوقف مجرى الوصل ، فيجيب عن تساؤله ، مستندا إلى النّقل والاستقراء ، بأنّ ذلك بعيد ، فلم يُروَ عن أحد من العرب أنّه وقف في غير إنشاد على تنوين الصّرف ، فيقول في غير قافية الشعر مثلا : (رأيت جَعْفرَنْ) و(كلّمت سعيدَنْ) ، فيقف بالنّون ، فإذا لم يكن الأمر كذلك ، ثبت أنَّ تنوين (بعضَنْ) تنوين إنشاد [3] .

3 – سُمَّي التنوين الغالي بهذا الاسم ، لتجاوزه حدّ الوزن ، ويسمَّي الأخفش الحركة التي قبله في نحو (المخترَقْنْ) غُلوّا .

أما ابن يعيش فقد جعله من نوع تنوين التّرنّم ، لأنّه يرى أَنّ التّرنّم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغنّ [4] ، ولا يختصّ التّرنّم بصوت المدّ [5] ، وعلى هذا فلا معنى لقولهم : إنّ تنوين التّرنّم هو لترك التّرنّم على حذف المضاف .

---

1 – ينظر : شرح الرضي على الشافية 2 / 244 .

2 – ينظر : الكتاب 4 / 206 .

3 – ينظر : الخصائص 2 / 100 .

4 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 448 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 518 .

5 – ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 40 .

4 – وقد أنكر الزجاج والسيرافي ثبوت التنوين الغالي ، لأنه يكسر الوزن الشعري ، فكلاهما قال : لعل الشاعر أراد أن يزيد (أن) آخر كلّ بيت ، فلمّا ضَعُفَ صوته بالهمزة ، ظنّ السّامع أَنَّ (النون) تنوين [1] .

5 – يذكر الخضري أنّ فائدة التّنوين الغالي هي التّفريق بين الوقف والوصل ،((لأَنَّه زائد على الوزن في آخر البيت للتّرنّم بالنّون ، أو لِيؤذنَ بالوقف ، إذ الشعر المسَكّن آخره للوزن ، لا يُدرَى أفيه واقف أنت أم واصل)) [2] .

وقد رأى الدكتور عوض المرسي جهاوي أَنّ كلا التّنوينينِ نون ساكنة ، يُؤتَى بها في القوافي الشّعريّة سواء أكانت مطلقة أم مقيّدة لأجل التّطريب والتّغني ، ويمكن أن تسمّى على وفق ذلك نون الإنشاد والتّرنّم [3] .

وبصرف النّظر عن تفريعات الدرس النحوي للتّنوين وتقسيماته له ، فإنّ الصوت اللاحق للقافية الشّعرّية ، يُعدّ مظهرا من مظاهر لغة الشّعر التي لا تستجيب دائما لما يراه النحاة من تحديد للظاهرة الواحدة ، أو تصنيف لها ، فهذا الصّوت في تلك القوافي ساكنة كانت أم مطلقة ، يتّسق تماما مع ما يفرضه الشّعر من حاجة إلى التّرنّم والتّطريب ، الأمر الذي أفرغ التنوين من وظائفه التي بيَّنها النحاة ، لتستبدّ به الوظيفة الصّوتيّة ، التي تتطلّبها موسيقى الشعر ، وتفرضها طبيعة إنشاده وقفا أو وصلا .

---

1 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 448 . وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 519 .

2 – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 40 . وينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 448 .

3 – ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية 109 .

وبحث النحويون تنوينين آخرينِ ، (إحدهما) ما رأوه في(عاقلةٍ لبيبةٍ) عند إطلاقه علما لرجل ، و(الآخر) وجوده في اسم الإشارة (هؤلاءِ) في قولهم: (هؤلاءٍ قومُك) .

تنوين الحكاية

أمّا التنوين في (عاقلةٍ لبيبةٍ) ، فقد سمّوه (تنوين الحكاية) [1] ، والذي أثّر في توجيههم لهذا التّنوين ، وتسميتهم إياه بالحكاية ، أَنّ الاسم أصبح ممنوعا من الصّرف ، للعلمية الحادثة فيه ، والتأنيث اللفظي ، فلابُد أن يكون التّنوين ، إذن ، قد سبق الاستعمال الجديد للاسم ، فأصبح محكيًا بعد ذلك ، فلا وظيفة له في هذه الحالة .

على أَنَّ ابن هشام الأنصاري أدخله في تنوين التّمكين ، لوجوده قبل التّسمية ، فالذي كان قبل التّسمية ، حُكيَ بعدها [2] ، وهو رأي صائب كما أرى ، زاده الصّبّان إيضاحا ، إذ وجد أنْ لاتعارض بين كونه للتمكين في المحكيّ ، ومنعه الصّرف ، لوجود العلتين ، ذلك أَنّ الحركة في نحو (مَنْ زيدا؟)بالنّصب ،حركة حكاية لـ(زيدٍ) في قولك: (رأيتُ زيدا) ، مع أَنّها في المحكيّ حركة إعراب [3] ، وواضح أنّ تنوين التّمكين يصاحبها بطبيعة الحال .

التنوين الشاذ

أمّا التّنوين اللاحق لـ (هؤلاء) ، فيبدو أَنَّ النحاة ارتضوا أَنْ تكون وظيفته

---

1 – ينظر : الأشباه والنظائر في النحو 2 / 126 – 127 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 41 .

2 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 449 .

3 – ينظر : حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 1 / 75 .

تكثير اللفظ، وكانوا قد أسموه (التنوين الشاذ) [1] ، وواضح أن حكمهم بشذوذه نابع من تميّز (هؤلاء) عندما تكون منوّنة من أسماء الإشارة الأخرى التي تخلو من هذه الظاهرة .

على أَنّ ابن مالك قال : إنّه نون زيدت في آخر الاسم كنون (ضيفن) وليس بتنوين [2] ، وفيما قاله نظر عند ابن هشام الأنصاري ، إذ رأى أن الذي حكاه عن بعض العرب سّماه تنوينا ، وهو دليل منه على أنّه سمعه في الوصل لا الوقف ، أمّا نون (ضيفن) ، فليست كذلك ، فهي تثبت وصلا ووقفا [3] .

ومن الجدير بالملاحظة أَنّ نون (ضيفن) لها وظيفة معنوية ، فـ(الضّيفن) هو الطّفيليّ الذي يجيء مع الضيف [4] .

وعلى هذا ، فلا أرى مايمنع أن يكون للتنوين معنى يؤديه في قولهم (هؤلاءٍ قومُك) ، ذلك أنهم لو قالوا : إنّه يدلّ على عدم تعيُّن الإشارة تمام التّعيين من المتكلم ، وعدم المعرفة الكاملة بالمشار إليه ، أو التّحديد الواضح له ، في حين أَنّ انعدامه يدل على خلوص (هؤلاء) للتّعريف والتّعيين ، لكان قولهم متَّسقا مع دلالة تنوين التنكير في نحو (سيبويهٍ) ، ولاسيما أنّ هذا التّنوين يلحق الأسماء المبنيّة ، فرقا بين معرفتها ونكرتها ، و(هؤلاء) اسم مبني على الكسر ،ثمّ إنّه معرفة أيضا . أما قولهم بدلالته على تكثير لفظها ، فلا أرى في (هؤلاء) حاجة إلى ذلك .

---

1 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 449 ، والأشباه والنظائر في النحو 2 / 126 .

2 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 449 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 520 .

3 – ينظر : المصدران انفسهما ، والموضعان انفسهما .

4 – ينظر : لسان العرب (ضفن) .

المبحث الثاني :صِلةُ التّنوينِ بالتّركيبِ النّحوي

أولا : دلالة التنوين في الألفاظ العاملة عمل الفعل

لم يكتفِ الدّرس النَّحويّ بتناول التّنوين من جهة تحديد أنواعه ، وتبيين وظيفة كلّ نوع في الاسم وهو بمعزل عن سياق التركيب النحّوي ، بل تجاوز ذلك ، بأنْ جعله جزءا من بناء التركيب نفسه ، وجزءا من نظرية العامل أيضا ، وذلك في الألفاظ الّتي تعمل عمل الفعل ، أعني : المصدر المنون ، و الوصف المنون: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة .

المصدر المنون

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين ، أحدهما : أَنْ يكون نائبا منابه ، نحو (ضَرْبًا زيدًا) ، فـ (زيدًا) منصوب بـ (ضَرْبًا) على الأصحّ ، على حدَّ وصف ابن عقيل ، لنيابتهِ مناب (آضربْ) ، وفيه ضمير مستتر مرفوع به 0 وقيل : إنَّه نُصِبَ بالفعل المحذوف المقدَّر نفسه ، أعني : (آضربْ) ، فعلى المذهب الأوّل قام (ضربًا) مقام (آضرِبْ) في الدّلالة على معناه ، وفي عمله ، وعلى المذهب الآخر ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل [1] .

إنّ التّنوين في المصدر العامل في هذا الموضع ، وإنْ لم ينصّ النحّاة صراحة على وجوده ، فهو مُلاحَظٌ ، وله اعتباره وأثره في البناء النحوي لتركيب (ضربًا زيدًا) ونحوه .

---

1 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 564 ، 2 / 93 .

وكان الدكتور تمام حسان صريحا في بيان دلالة التنوين فيه ، إذ ربط معناه بما دلّ عليه التنوين اللاحق لاسم الفعل في نحو (صهٍ) ، فالمعنى في نحو (ضربًا زيدًا) : ضربًا أيّ نوع من الضرب [1] .

والموضع الآخر الذي يُتيح للمصدر أنْ يعمل هو : أَنْ يكون مقدَّرًا بـ (أنْ) والفعل ، أو بـ (ما) والفعل ، على وفق تفصيل ذكره النّحاة [2] .

وهو يعمل في ثلاثة أحوال : مضافا ، ومقترنًا بـ (أل) ، ومجرّدًا عن الإضافة و (أل) ، وهو المنوَّن [3] ، ومن إعماله منوّنًا قوله تعالى : ﴿ أَو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا ﴾ [4] ، فـ (يتيمًا) ، منصوب بالمصدر المنون (إطعامٌ) [5] .

وانسجامًا مع مبدأ القياس النّحويّ ، يُعدُّ عمل المصدر المنوَّن أقيس في نظر النحّاة ، لأَنَّ التّنوين قد يدلّ على التّنكير ، وهو معنى يكون في الفعل ، وهو ما يقرَّبُ المصدر منه [6] .

---

1 – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها 93 .

2– ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 93 – 94 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 334 .

3 – ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 94 .

4 – البلد 14 – 15 .

5 – ينظر : معاني القران ، للأخفش 310 .

وقد أنكر الكوفيون إعماله منونا ، وفسروا المرفوع أو المنصوب الذّي قد يقع بعده بإضمار فعل يفسر المصدرُ لفظه ، فـ (يتيمًا) مفعول به منصوب بفعل مقدَّر تقديره (يُطعِم) .

ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3 / 47 .

6 – ينظر : شرح المفصَّل 1 / 60 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2 / 428 .

وقد حدّد ابن يعيش وجه الشّبه بين المصدر المنوّن والفعل ، وهو التنكير الّذي جلبه التّنوين ، بأنْ جَعَلَه موافقًا للفعل في المعنى ، وإنْ كان في اللّفظ من زيادة الأَسماء [1] .

وأغلب الظن أَنه فَعَلَ ذلك من أجل تلافي حدوث تعارض بين اختصاص التّنوين بالاسم ، وبين جَعْلِه ، عندما يكون دالا على التنكير ، سَبَبًا لاقترابه من الفعليّة ، مّما أَهَّلَهُ لأن يكون أقيس من المضاف ومن المقترن بـ (أل) في العمل .

ويذكر السّيوطي سببًا آخر لاقتراب المصدر المنون من الفعل ، وهو أَنَّ فيه شَبَهًا بالفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة ، ويبدو أنَّ الشَبه هنا شكليٌّ ، بدليل حصره بالنون الخفيفة ، وهي ساكنة كالتنوين ، فضلا عن أنّها قد تُكتَب في الخطِّ على صورته عند نيَّة الوقف .

اسم الفاعل المنون

أمَّا اسم الفاعل فقد شَغَل حيّزًا مهمًّا من الدّرس النحوي قديمًا وحديثًا ، فلم ننسَ جَعْلَ الكوفيين له قسيمًا للماضي و المضارع عندما أسموه (الفعل الدّائم) ، كما ذهب الدكتور تمّام حسّان الى جَعْل الصَّفة ، واسم الفاعل منها ، قسمًا قائمًا بنفسه [2] ، وكذلك فعل الدكتور فاضل السَّاقي عندما اسماه (القرين) [3] .

وقد حظيت ظاهرة تنوينه باهتمام واضح ، إذ درسها النحاة من جهة اشتراكها في الدّلالة على المعنى الذي يؤدّيه اسم الفاعل ، وهو في سياق تركيب نحويّ معيَّن ،

---

1 – ينظر : شرح المفصَّل 1 /60 .

2 – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها 103 .

3 – ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 132 .

فضلاً عن أثرها في تحديد زمنه ، الذي يؤهله ليكون لفظًا عاملاً عمل الفعل .

قال سيبويه : ((هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعلُ) كان نكرة ، منوَّنًا)) [1] . يُفهمَ من هذا النّص ما يأتي : .

1 – إنَّ اسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع في المعنى ، وهو الدّلالة على وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال ، بحسب الاستعمال ، ويجرى مجراه في العمل النحوي كذلك .

2 – إنّ الذي يجعل اسم الفاعل مشبهًا الفعل المضارع في الدّلالة على الحال أو الاستقبال ، هو : تنكيره من جهةٍ ، وتنوينه من جهة أخرى .

أمَّا التّنكير فقرينة ترجع إلى المعنى ، تقرَّب اسم الفاعل من الفعليّة ، لأنَّ الأفعال نكرات بإجماع النحاة على حدَّ تعبير الزَّجَّاجي [2] ، وأمّا التّنوين فقرينة شكلية ، ترشَّح اسم الفاعل للحال أو الاستقبال ، ليكون عاملا على سبيل التشبيه بالفعل المضارع تحديدا،قال سيبويه : (((هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)فمعناه وعمله مثل: (هذا يضرِبُ زيدًا غدًا) ، فإذا حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع ، كان كذلك ، وتقول : (هذا ضاربٌ عبدالله السَّاعةَ) ، فمعناه وعمله مثل : (هذا يضرِبُ زيدًا السَّاعةَ) 000 فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوَّنًا)) [3] .

---

1 – الكتاب 1 / 164 .

2 – ينظر : الإيضاح في علل النحو 119 . والأشباه والنظائر في النحو 1 / 95 .

3 – الكتاب 1 / 164 .

3 – ولكن مانوع التنوين في (ضاربٌ) ، على وفق أقسام التنوين المعروفة في نحو (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) أو (هذا ضاربٌ عبدالله السَّاعةَ) ؟ .

أرى أَنّه ليس للتمكين ، لأَنَّ تنوين التّمكين يدلّ على تمكُّن الاسم في باب الاسمية ، و أصالته فيها ، و (ضاربٌ) ونحوه ليس اسمًا في حقيقته ، بل هو وصف يدلّ على موصوف قائم بالحدث ، فلم تكن له هنا دلالة الاسم ، إذ استُعمِل استعمال الأفعال ، ووُضِع موضعها ، وهو ليس للتنكير ، فلو كان التنوين في (ضاربٌ) يدلُّ على هذا المعنى ، لما احتاج سيبويه إلى ذِكْر لفظة (نكرة) مصحوبة بلفظة (منوَّنًا) في نصَّه السّابق ، أعني : عبارته (000 كان نكرة منوَّنًا) .

. إذن . هو تنوين خاص، له وظيفة مستقلَّة عن وظائفِ المعروفة ، وذلك عندما يكون في الوصف العامل عمل الفعل المضارع وهي : تخصيص الوصف بالزمان المستقبل ، وهي وظيفة أثبتها سيبويه كما بيّنا وأكّدها الفرّاء [1] ، وتابعهما فيها باحثون محدثون [2] .

ويبدو أَنَّ أحدًا من القدماء لم يفكَّر في وَضْع تسمية له تكون مُستَمَدَّة من وظيفته ، في حين أطلق عليه الدكتور فاضل السّاقي (تنوين الزَّمن) [3] ، ولو تمسّك بأن يسمّيه (تنوين القرين) ، لكانت هذه التسمية . كما أرى . أقرب إلى الدَّقة ، وأكثر اتَّساقا

---

1 – ينظر : معاني القران ، للفرّاء 2 / 202 .

2 – ينظر مثلا : في النحو العربي نقد وتوجيه 158 ، 116 ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 73 ، والدّلالة الزمنية في الجملة العربية 111 ، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النّظم 86 .

3 – ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 132 .

مع ما يريد إثباته من دراسته لاسم الفاعل ، ولاسيما أنّه جَعَله قسيما للاسم والفعل والحرف ، وأطلق عليه مصطلح (القرين) الذي يتجلّى عنده باقترانه ببعض علامات الأسماء من جهةٍ ، وببعض الضّمائم السَّياقية الخاصّة بالفعل من جهة أخرى [1] .

وعلى وفق ذلك ، سيكون (تنوين القرين) قاسما مشتركًا ، إذ جاز التعبير ، يجعل اسم الفاعل جزءًا من نظرية العامل عندما يكون إمارة أَو علامة على عمله عمل الفعل ، وحينئذٍ ، يكون (الزمن) نتيجةً مترتّبةً على ذلك ،

ويجعل الصَّلة غير مقطوعة تماما بناحية من نواحيه الاسمية ، مثل قابليَّته على أَنْ يُوسَم بالتّنوين الذي هو ، على كل حال، ليس من خصائص الأفعال .

وكان الدكتور تمّام حسّان أكثر وضوحا في تفسير التّنوين استنادا إلى نظرية العامل ، بصرف النظر عن عدم استعماله هذا المصطلح ، أو إيمانه بهذه النظرية [2] ، حتى من أولئك القدماء ، وذلك عندما نصَّ صراحةً على أَنَّ التّنوين في هذه الصفات يُفرِغها لإحدى علاقتي الإسناد و التَّخصيص ، إذ يتبعها المرفوع مع

---

1 – ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 132 .

2 – يستعمل الدّكتور تمّام حسّان تسمية (نظرية التّعليق) بدلا من(نظرية العامل)من أجل الوصول إلى عملية التحليل النحوي ، أو مايسمّى عند القدماء (الإعراب) ، و(التعليق) مفهوم نادى به عبد القاهر الجرجاني و وسَّعه الدكتور تمام ليشمل ما اسماه (القرائن المعنوية) و(القرائن اللفظية) و(القرائن الحالية) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها 188 – 189 .

العلاقة الأولى ، والمنصوب مع العلاقة الثّانية [1] ، لكنه يستدرك فيجعل دلالة التنوين في الصّفات المجرّدة من الضمائم المرفوعة ، أو المنصوبة (الصفات غير العاملة) هي : سَلب الصَّلة ، و الإضافة منها [2] ، فالصّلة حين تكون الصَّفة مقترنة بـ (أل) الموصولة ، نحو (سعاد هي الجميلة) ، فيأتي التّنوين ليسلبها عندما نقول : (سعاد جميلةٌ) ، أَمّا الإضافة ، فحين تكون الصّفة متلوّة بالمضاف إليه ، نحو (سعاد جميلة الوجهِ) ، فيأتي التنوين ليسلبها عندما نقول أيضا : (سعاد جميلةٌ) [3] .

ويبدو أَنّ الدكتور شعبان صلاح استوحى كلام الدكتور تمّام حسّان عند تناوله ظاهرة تنوين الصفات ، إذ قسَّم الصَّفة على قسمين استنادا إلى وظيفتي التنوين اللتين بيَّنهما الدكتور تمّام حسّان ، فقسم يؤدي فيه التّنوين وظيفة سلب الصَّلة و الإضافة ، وهو الذي ترِد فيه الصّفة مجرّدة من الضّمائم المرفوعة أو المنصوبة ، وقسم يقوم التنوين فيه بتأهيل الصفة للارتباط بضمائمها المرفوعة أو المنصوبة [4] .

وعلى وفق هاتين الوظيفتين اللّتين يؤدَّيهما التّنوين في الصفات ، فلا مشابهة دلالية أو وظيفية بينه وبين تنوين الأسماء عند الأستاذين المذكورين ، ولهاتين الوظيفتين كذلك

---

1 – وذلك عندما تقول مثلا : (أضاربٌ زيدٌ عمرًا ؟) .

2 – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها 102 .

3 – ينظر : الجملة الوصفيّة في النحو العربي 68 .

4 – ينظر : المرجع نفسه 67 – 68 .

تأثير في مذهب الدكتور تمّام حسّان في تمييز الصّفة من الاسم ، وعدها قسما مستقلا ، وهو مذهب تابعه فيه الدكتور شعبان صلاح الذي استدرك فنصّ على وجود شبه شكليّ بين تنوين الصّفة المجردة عن علاقتي الرفع أو النّصب وتنوين الاسم [1] ، على أنّ هذا الشّبه ، لكونه شكليًّا ، يمكن أن يشمل تنوين الصفة العاملة كذلك .

وقد يُحذَف التنوين من الوصف العامل [2] تخفيفا ، وتكون إضافته لفظية غير محضة ، لكنّ دلالته ، أو وظيفته ، بحسب التفصيل الذي سبق ذكره ، مُرادٌ ، فهو في حكم المنوّن ، يصحّ أن يقع موقع الفعل المضارع [3] .

ويُحذَف كذلك ، لكن من دون إرادة الإضافة ، بل تفاديا لالتقاء الساكنين ، فيبقى الوصف الخالي من التنوين كالمنوّن عملا وزمنا [4]، مثل قول أبي الأسود الدّؤلي [5] :

فألفيته غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذكرِ اللهَ إلاّ قليلا

---

1 – ينظر : الجملة الوصفية في النحو العربي 68 .

2 – ومثل اسم الفاعل في توجيه ثبوت التنوين أو حذفه ، صيغ المبالغة ، واسم المفعول والصّفة المشبهة . ينظر : الزمن في النحو العربي 306 ، والدلالة الزمنية في الجملة العربية 85 ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 80 ، 133 ، وظاهرة التنوين في اللغة العربية 129 .

3 – ينظر : الكتاب 1 / 165 – 166، والزمن في النحو العربي 298 ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 32 ، وظاهرة التنوين في اللغة العربية 128 .

4 – ينظر : الكتاب 1 / 169،والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين 2 / 387 .

5 – ينظر : الكتاب 1 / 169 ، ومعجم شواهد العربية 2 / 275 .

ثانيا : اسم (لا) النافية للجنس من حيث التنوين وعدمه

للتنوين صلة بباب (لا النافية للجنس) ، ذلك أَنّ اسمها ينوّن في حالة كونه لفظا عاملا فيما بعده ، نحو (لاحسنًا فعلُه مذمومٌ) ، و (لاطالعًا جبلا حاضرٌ) .

ويبدو واضحا ارتباط التنوين باللفظ العامل ، على نحو ماعرفنا في التّنوين اللّاحق للصفات العاملة ، ومثل ذلك تعلُّق اسم (لا) بعطف بما بعده ، نحو (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا) ، ويسَّمي النحاة هذا اللفظ العامل المنوّن الشّبيه بالمضاف (ممطولا) أي: ممدودا ، وحكمه النّصب مع التّنوين ، فيكون عندئذٍ معربا [1] .

وقد أثار ترْكُ تنوينه جدلاً بين النحويين، فراحوا يبحثون عن علّة ذلك ، فذهب ابن كيسان إلى أنّه تُرِك إجراءً له مَجرْى اسم (لا) المفرد المبني، ورأى ابن مالك أنّه جاء على التشبيه باسم (لا) المضاف ، لابناءً ، واجاز البغداديون بناءه إنْ كان عاملا في ظرف أو مجرور ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولا جِدالَ في الحجّ ﴾ [2] ، في حين ذكر السيوطي أنّ الكوفيين اجازوا بناءه دون أن يشترطوا شيئا [3]، وواضح أنّ بناءه هوالذي استدعى حذف التّنوين منه .

واختلفوا كذلك في تفسير موجب بناء اسم (لا) عندما يكون مفردا ، أي: ليس مضافا ، ولا شبيها به ، وهو ما أدّى الى حذف التّنوين منه ، فمنهم مَن قال بتضمُّنه

---

1 – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 313 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 396 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 466 ، 471 .

2 – البقره 197 .

3 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 471 . وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 320 – 321 .

معنى (مِن) ، ومنهم مَن قال بتركُّبه مع (لا) تركّب (خمسةَ عشرَ) ، وقيل كذلك: لتضمّنه معنى اللام الاستغراقية ، في حين ذهب آخرون إلى أَنّه مُعرَب ، وحُذِف التنوين منه تخفيفا ، لابناءً [1] .

على أَنّه ورد اسم (لا) المفرد منوّنا ، نحو قولهم : (لا مرحبًا بك) و (لا أهلا بك) ، فألجأهم التّنوين إلى التّقدير : فقالوا بوجود فعل مقدَّر دخلت عليه (لا) ، فيكون الاسم المنوّن . حينئذ . معمولا له ، إذ التقدير : (لالقيت مرحبًا) ، و (لا أتيت سهلا) [2] .

إنّ ذهابهم إلى التّقدير يُخرِج (لا) من كونها نافية للجنس ، ومن عدّها جزءًا من النواسخ ، لتكون حرف نفي ليس غير ، فلو أنهم تدارسوا هذا التنوين بعيدا عن مبدأ التقدير ، لما أعياهم البحث دون الوصول إلى تفسير قد يكون أقرب إلى الواقع اللغوي ، فلا أرى من التّكلّف القول : إنّ التنوين في نحو (لا مرحبًا بك) ، يدلّ على الإيغال في النّفي ، وإنّ حُذِف في نحو (لا مرحبَ بك) ، دلّ على تضييقه وتحديده وتخصيصه .

وقد ألمح الدكتور مصطفى جواد إلى شيء من ذلك في حديثه عن (العموم العام) و (العموم الخاص) عند مناقشته المنفي بـ (لا) ، فرأى أَنّ حذف التنوين من المنفي بها ، يدلّ على العموم الخاص ، وهو نفي الجنس بالنسبة إلى الجنس ،لا بالنسبة

---

1 – ينظر : شرح الرّضي على الكافية 2 / 155 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 466 – 467 .

2 – ينظر شرح الرضي على الكافية 2 / 163 .

إلـى غيره ،فهو نفي مخصوص ، أي (عَلَمٌ) فـي المنفي ، أمّا وجوده ففيه دلالـة علـى النفي على سبيل العموم التّام [1] .

أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى فذهب في هذه المسألة إلى أَنّه إذا كانت (لا) تنفي اسـمها علـى سـبيل الاسـتغراق ، فـإنّ هـذا المعنـى عنـدهم مـن مـواضع التّعـريف ، لأنّ المقصود به الإحاطة والشّمول ، فالاسم بعد (لا) يكون بمنزلة المعرّف تعريف الجنس ، وعلى وفق ذلك يُحذَف التّنوين لأنّه علم التنكير كما يرى ، فيتّسق هذا الحذف مع إرادة التّعريف [2] .

وإذا وازنّا بين مذهبي الأستاذين الجليلين ، نجد أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى يجعل علة حذف التنوين : دلالة المنفي على الإحاطة والشّمول ، لأنّ هذا المعنى يؤدي عنده الى التّعريف ، في حين أنّ الدكتور مصطفى جواد عبرّ عن هذا المعنى بـ (العموم التّام) ، ويريد بـه معنـى التنكير ، وعلـى وفـق ذلـك فإنّـه جعل وجـود التنـوين، لاحذفـه، دالاًّعليه، لأنّ حذفه .كما يرى . إنما يدل على العموم الخاص ، وهو معنى لم يكن جزءًا من توجيه الأستاذ إبراهيم مصطفى للمسألة .

علـى أنّ النتيجـة علـى وفـق المـذهبين واحـدة ، وهـي : أنّ حـذف التّنـوين يـدلّ عـلـى التّعيين ، وإن كـان هذا التّعيين ينبثق عن معنـى الإحاطـة والشمول عند الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وعن (العموم الخاص) ، عند الدكتور مصطفى جواد .

---

1 – ينظر : النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية 222 .

2 – ينظر : إحياء النحو 143 .

إنّ مادَهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى يتعارض مع أهم شروط جمهور النحويين في اسم (لا) النافية للجنس، ومنها : أنْ يكون نكرة ، حتى إنّهم ذهبوا إلى تأويل ماورد معرفة منه ، فأرجعوه إلى التنكير ، كذلك ردّوا على مَن قال : إنّ سبب بناء اسم (لا) هو تضمّنه معنى (اللام) الاستغراقية ، فقالوا : إنّه لو كان كذلك ، لوُصِف بالمعرفة كما قيل (لقيته امسِ الدّابرِ) [1] ، ثم إنّهم آشترطوا أيضا تنكير خبرها ، لأنّ اسمها نكرة ، فلا يُخبَر عنه بمعرفة [2] .

وعلى وفق ما تقدم ، فإنّ دلالة المنفي بـ (لا) على (العموم الخاص) عند حذف التّنوين تبدو أكثر اتساقا مع ما آشترطه القدماء له ، لأنّ دلالة النكرة على العموم الخاص تعني الاقتراب من التعريف ، لا الوصول إليه .

وكان السبب في حذف التنوين عند الدكتور إبراهيم السامرائي صوتيًّا لا دلاليًّا ، وهو المحافظة على الوحدة الصوتية الموسيقية المتكوّنة من (لا) واسمها ، يدلّ على ذلك .كما يرى . أَنّ الاسم يسلم له التّنوين قبل دخول (لا) عليه [3] .

ومما تجدر ملاحظته أنّ المبرّد جعل اسم (لا) المثنى والجمع في نحو (لا مسلمَينِ) و (ولامسلمِينَ) مُعْرَبًا ، مستدلاً على ذلك بثبوت النون فيهما ، على اعتبار أَنّه يقابل التنوين في المفرد ، وهو إمارة على إعراب الاسم [4] .

وقد ردّ الرّضي عليه بأنّ هذا منقوض بنحو(يا زيدانِ) و (يا زيدونَ) ، وهما مبنيان مع وجود النّون ، فلوكانا معربين ، لقيل: (يا زيدَيْنِ) و (يا زيدِينَ) ، ثم إنّ

---

1 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 463 – 464 ، 467 .

2 – ينظر : المصدر نفسه 1 / 469 .

3 – ينظر : فقه اللغة المقارن 145 .

4 – ينظر : المقتضب 4 / 366 ، وشرح الرضي على الكافية 2 / 156 – 157 .

النّون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن [1] .

ومن النحاة مَن بنى جمع المؤنث السّالم على الكسر مع التنوين في نحو (لامسلماتٍ) ، وحجتهم في ذلك أنّ الذي يُحذَف في هذا الموضع تنوين التمكين ، لا تنوين المقابلة ، ورُدَّ هذا الرأي بنحو (يا مسلماتُ) ، مجرّدا عن التنوين اتفاقا ، في حين اختار جمهور النحويين الكسر بغير تنوين ، تشبيها له بتنوين التّمكّن [2] .

وإذا كانت الصّفة تتبع الموصوف في أحكامه ، فإنّ التّنوين يصبح من مظاهر هذه العلاقة ، فإذا وُصِف اسم (لا) دون وجود فاصل بين الصفة والموصوف ، جاز تنوينها ، فتقول : (لا غلامَ ظريفًا لك) ، أو تقول : (لا غلامَ ظريفَ لك) ، ذلك أنّ ثبات التنوين يدل على جعل الاسم و (لا) بمنزلة اسم واحد من جهة ، وجَعْل الصفة بمنزلة ذلك الاسم من جهة أخرى ، أما حذفه فيدلّ على أنّ الموصوف وصفته هما اللّذان أصبحا بمنزلة اسم واحد .

وإذا تعدّدت الصّفة جاز التنوين في الصفة الأولى ، أمّا الثانية فلا بُدَّ من التنوين ، لانعدام إمكانية جَعْل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد ، فإن فُصِل بين الموصوف وصفته ، وجب تنوين الصّفة عند نصبها ، نحو (لارجلَ اليوم ظريفًا) ، لعدم جواز جَعْل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد مع الفصل [3] .

أما إذا تكرّر اسم (لا) ، فصار وصفا ، جاز تنوين الاسم المكرّر ، فتقول : (لا ماءَ ماءً باردًا) ، أو : (لاماءَ ماءَ باردًا) ، مع مراعاة وجوب تنوين (بارد) ،

---

1 – ينظر : شرح الرّضي على الكافية 2 / 156 – 157 .

2 – ينظر : المصدر نفسه 1 / 157 .

3 – ينظر : الكتاب 2 / 288 – 290 .

لأنّه وصف ثانٍ [1] .

يظهر مما تقدّم أنّ للتنوين الذي يلحق الصفة في تركيب (لا) النافية للجنس ، وظيفة لها علاقة بمبنى ذلك التركيب ، فلا صلة له بوظيفة معنوية من تلك الوظائف التي أشار إليها النحاة القدامى أو المحدثون .

ثالثا : (المنادى) من حيث التنوين وعدمه

توصّل الدرس النحويّ في (باب النداء)، إلى وجود صلة بين التّنوين والنكرة غير المقصودة ، في نحو (يا رجلاً) ، والصلة معنوّية ،إذ انّه فيها إمارة على عدم تعيُّنها .

قال سيبويه في معرض إثباته تعريف نحو (يا رجلُ) : ((000 مما يقوّي أنّه معرفة تَرْكُ التنوين فيه ، لأنّه ليس اسمٌ يشبه الأصوات [2] فيكون معرفة إلاّ لم ينوّن ، وينوّن إذا كان نكرة)) [3] ، فقد ربط سيبويه بين التنوين والنكرة من جهة ، وبين تركه والتعريف من جهة أخرى .

على أنّ الكوفيين منعوا نداء النكرة إلاّ إذا كانت خلفًا من موصوف ، وذلك بأنْ تكون صفة في الأصل ، حُذِفّ موصوفها ، فقامت مقامه ، نحو: (ياذاهبًا) ،فالأصل : يا رجلا ذاهبًا[4] . وعليه ، فلا دلالة للتنوين في الصفة على التنكير ، لأنّها قامت بدور تخصيص الموصوف المقدَّر ، وهو ما يتعارض مع مفهوم التنكير .

وكان المازني يذهب إلى أنْ لا نداء لنكرة ، إذ لابدّ من أن يكون المنادى معرفة أو

---

1 – ينظر : الكتاب 2 / 289.

2 – يُشبّه سيبويه اسلوب (النّداء) بالأصوات ، بجامع مدّ الصّوت وإطالته ورفعه ، فهو يقرب من الهتاف والتصويت .

3 – الكتاب 2 / 199 .

4 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 29 .

قريبامنها، ذلك أنه قصد واقبال ، فلم يكن ((يتصوّر أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها ، وإنْ جاء منوّنا ، إنّما لَحِقَه التّنوين ضرورة)) [1] .

إنّ محاولة المازني إدخال التنوين اللاحق للنكرة ، في نحو (يا رجلاً) ، في باب الضرورة ، تعني : قناعته بدلالة التنوين على التنكير ، وتعزيز مذهبه القائل بأن لانداء إلاّ لمعروف أو معيَّن ، أو مقبل عليه ، فضلا عن تجويزه أنْ نقول : (يا رجلاً) بالتنوين ، دون أن نستهدِف نداء نكرة ، لأنّ تنوينها للضرورة ، فلا وظيفة معنوية يؤدّيها .

أمّا المحدثون فقد كانوا أكثر وضوحا في النّصّ على دلالة التّنوين في باب (النّداء) على التّنكير [2] .

وقد يكون للتنوين أثر صوتي في تركيب (نداء النكرة غير المقصودة) ، يدلّ على ذلك قول الخليل : ((إذا أردت النّكرة ، فوصفت ، أو لم تصف ، فهذه منصوبة ، لأَنّ التّنوين لَحِقها فطالت ، فجُعِلَت بمنزلة المضاف ، لمّا طال نُصِب ، ورُدَّ إلى الأصل ، كما فُعِلَ ذلك بـ (قبلُ) ، و (بعدُ))) [3] ، إذ يفهم من هذا النّصّ أنّ التّنوين تسبّب في إطالة تركيب النكرة غير المقصودة ، فاشترك هذا التّركيب مع المضاف في علّة الطّول ، الأمر الذي أدّى إلى ثِقَل الكلام ، فآستُعِين بالفتحة . لخّفتها . لتكون علامة نصب النكرة غير المقصودة ، وعلامة نصب

---

1 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 29 .

2 – ينظر : التطور النحوي للغة العربية 129 ، وإحياء النحو 62 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه 30 .

3 – الكتاب 2 / 199 .

المضاف كذلك ، وكان قد فُعِل ذلك بـ (قبلُ) و (بعدُ) عند إضافتهما ، ذلك أنَّ الإضافة كالتّنوين ، تؤدَي إلى الطّول ، ثم إلى الثَّقل ، فآختيار الفتحة نتيجة لذلك .

ومن تداعيات تنوين التنكير تأثيره في منع النّكرة من أنْ تقع موقع ضمائر الخطاب ، لأنها شائعة ، فلا يختص الخطاب بواحد من الناس دون غيره إذا قلت مثلا : (يا رجلاً) ، في حين يجوز وقوع (زيد) و (رجل) في نحو (يا زيدُ) و (يا رجلُ) ، موقع ضمير المخاطب ، بسبب كون الأول معرفة ، والثاني نكرة مقصودة متعيّنة [1] .

أمّا التّنوين في نداء الشّبيه بالمضاف، في نحو (يا ضاربًا رجلاً) ، فلا دلالة معنوية له ، كما يرى الخليل ، إذ عدَّه جزءًا من بنية هذا التّركيب فحسب ، ولذلك فإنّه يراه من باب نداء المعرفة ، أمّا ثبوته في (ضارب) فلأنّه جاء وسط الكلام ، إذ إنّ التركيب إنّما يتمّ بـ(رجل)،والتّنوين يُحْذَف في نداء المعرفةإذا كان آخرًا ، امّا (الباء) في(ضارب) فهو بمنزلة الحرف الذي قبل الأخير في الاسم ، فلو ناديت رجلاً سمَّيته (خيرًا منك) ، لقلت : (يا خيرًا منك) ، تُلزِمُه التّنوين ، وإنْ كان معرفة ، لأنّ (الرّاء) ليس آخر الاسم ولامنتهاه ، فصار ذلك بمنزلة الموصول وصلته إذا قلت : (هذا الذي فَعَل)، ثمّ إنَّ التنوين أطال الكلام ، فرَجعَت الحركة إلى أصلها ،

---

1 – ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 768 ، وشرح الرضي على الكافية 1 /350 .

وهي الفتح ، ليكون المنادى مُعربا منصوبًا [1] ، وكنت قد بيَّنت سبب ذلك .
وقد آكتفى الدكتورمهدي المخزومي بعرض المسألة مُتَبنّيًا مذهب الخليل فيها[2] ، ويبدو أنّه قد بدا له فيما بعد رأي آخر ، فـ (طالعًا) منادى معرفة، على الرغم من تنوينه في نحو (يا طالعًا جبلاً) ، إذ رأى أنّ التنوين في اسم الفاعل في هذا التّركيب ونحوه ، لايدلّ على التّنكير ، بل يدلّ ،عند اتّصاله به ، على خلوصه للمستقبل ، وعلى ذلك فلا مسوَّغ لحذفه [3] .

وإذا كان تَرْك التّنوين يدلّ على تعريف المنادى و تعيينه في نحو (يا زيدُ) و (يا رجلُ) ، فإنّه يدلّ على بنائه كذلك ، إذ لو كان مُعرَبًا لما حُذِف التّنوين منه ، مثلما لم يُحذف من النّكرة في نحو (يا راكبًا) [4] .

ولم يؤثّر حذف التّنوين من المنادى المفرد المعرفة ، ومن النّكرة المقصودة في ذهاب الكوفيين إلى عدّه مُعرَبًا ، وكانوا قد فسَّروا هذا الحذف بأنَّه قرينة تدلّ على التّفريق بينه وبين ما رُفِع بعامل رافع صحيح [5] .

وفسَّر الفرّاء حذف التنوين من نحو (يا زيدُ) ، بأنّ الأصل في النّداء أنْ يُقال :

---

1 – ينظر : الكتاب 2 / 229 .
2– ينظر : الخليل بن احمد الفراهيدي أعماله ومنهجه 231.
3 – ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق 220 .
4 – ينظر : شرح المفصل 1 / 129 ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 236 .
5 – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 45) 1 / 200 ، وشرح الرّضي على الكافية 1 / 349 .

(يا زيدا) ، ليكون المنادى بين صوتين مديدين ، ثم آكْتُفِيَ بـ (يا) عن (الألف) ، فحذفوه فصار (زيد) كالغايات مبنيّا على الضم تشبيها بـ (قبلُ) و (بعدُ) عندما تكونان مفردتين [1] .

وشأن حذف التنوين من المنادى المبني على الضّم عند الدكتور مصطفى جواد توكيد التعريف ،فهو كشأنه في اسم (لا) النافية للجنس ، ثبوته يدل على العموم التام ، وحذفه يدل على العموم الخاص [2] . فيما تمسّك الدكتور إبراهيم السامرائي بالسبب الصوتي في تفسير هذا الحذف ، وهو الحفاظ على الوحدة الصوتية القائمة بين (يا) والمنادى ، وكان هذا التفسير نفسه قد آرتضاه لحذف التنوين في اسم (لا) النافية للجنس ، كما ذكرنا [3] .

ورد المنادى المضموم منوَّنافي الشعر ،في نحو قول الأحوص الأَنصاري [4] :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السَّلامُ

فانبرى النّحويّون لتفسير هذا التّنوين ، فرأى سيبويه أنَّ التَّنوين مع الضّم في نحو (يا مطرٌ) جائزٌ ، لكثرته ، واطِّراده ، وإنّما جاء كذلك تشبيها له بالتّنوين الذي يُلْجَأُ إليه اضطرارًا في الاسم المرفوع الذي لاينصرف ، وأَنَّ اضطرار الشّاعر إلى

---

1 – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 45) 1 / 200 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 350 .

2 – ينظر : النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية 221 .

3 – ينظر : فقه اللغة المقارن 145 .

4 – البيت للأحوص الأنصاري ، ينظر: ديوانه 173 ، والكتاب 2 / 202 .

التّنوين لم يغيّر قصده ، وهو إرادة نداء المعرّف [1] .

وينبني على ما رآه سيبويه القول : إنّ التّنوين في نحو (يا مطرٌ) هو تنوين تمكين ، وذلك لمشابهته تنوين ما لاينصرف اضطرارًا ، لأَنّ تنوين ما لاينصرف رجوع به إلى أصله المنصرف ، والتنوين الذي يدلّ على أصالة الاسم هو تنوين التّمكين كما هو معلوم .

علـى أَنّ ابـن هشـام الأنصـاري لـم يرتـضِ أن يكـون التّنـوين فـي المنـادى المضمـوم للتمكين ، يقول : ((وزاد بعضهم تنوينا سابعا ، وهو تنوين الضّرورة ، وهو اللاحق لما لاينصرف 000 والمنادى المضموم ، كقوله : (سلام الله يا مطرٌ 000) ، وبقوله أقول فـي الثّاني دون الأوّل ، لأنَّ الأوَّل تنوين تمكين ، لأنَّ الضّرورة أباحت الصّرف ، وأمّا الثّاني فليس تنوين التمكين ، لأنّ الاسم مبني على الضّم)) [2] ، ولا أرى توافقا بين رفضه تسمية تنوين ما لاينصرف بأنّه للضّرورة ، وبين قولـه : (لأنّ الضّـرورة أباحـت الصّـرف) ، هـذا مـن جهـة ، ومـن جهـة أخـرى ، فإنّـه إذا كان تنوين ما لاينصرف للتمكين، فَلِمَ لايكون تنوين نحو(يا مطرٌ) كذلك ، بجامع توحُّد علّة التنوين ، أعني : الضّرورة ؟ .

إنَّ نفي ابن هشام أنْ يكون تنوين نحو (يا مطرٌ) للتمكين بحجّة أنّه مبنيّ ، و أنّ دلالة تنوين التمكين لاتتسق مع حالة البناء ليس له ما يسوّغه ، لأنّ بناء المنادى هنا عارضٌ ، اكتسبه من تركيب النّداء .

ولا أرى من الفرض المحال أن يقول شاعر : (يا أحمدٌ) بالتنوين ، فـ (يا أحمدٌ) في قول الشّاعر المُفْتَرَض ممنوع من الصرف ، للعلمية ، ووزن

---

1 – ينظر: الكتاب 2 / 202 ، والمقتضب 4 / 213 .

2 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 448 – 449 .

الفعل من ناحية ، وهو مبنيّ ، لكونه منادى مفردا معرفة من ناحية أخرى . فما نوع هذا التّنوين إذن ؟ .

الأَوْلى أن نقول : إنّه للتّمكين ، لأنّ (أحمد) اسم غير منصرِف ، ولكنّ الضّرورة أباحت صرفه ، فرجع إلى أصله .

أمّا القول : إنّه ليس للتمكين ، لأنّ (أحمدٌ) مبنيّ ، فليس بشيء ، لأنّ البناء كما ذكرنا عارض ، فـ (أحمدٌ) لم يكتسب البناء إلاّ عندما أصبح جزءًا من تركيب النّداء ، وأمّا قبل ذلك ، فإنّه اسم غير منصرف ، سواء أكان منعزلا عن سياق تركيب النّداء ، أم داخلا فيه ، ولكن الضّرورة فرضت تنوينه .

على أنّني إذا خرجت من طريقة القدماء في الجدل ، والتّفريع ، والتّقسيم لرفضت ما يسمّى (تنوين الضّرورة) ، لأنّ هذه التسمية تنحو بالتنوين منحى سلبيًّا ، فهي لا تفسِّره ، ولا تبيّن دلالته ، بل تكتفي بوصفه فحسب .

والذي أراه أنّ هذه التسمية تنطوي على تفسير صوتي للتّنوين في نحو (يا مطرٌ) ، يستند إلى حاجة الشاعر إلى الانسجام الصوتي لأجل إقامة الوزن الشعري ، ووسيلته في ذلك إعادة تنوين التمكين على سبيل الاضطرار ، وهو ما فرضته لغة الشِّعر ، وعلى هذا تكون للتّنوين هنا فائدة صوتيّة تتمثل بإقامة الوزن الشِّعري ، دون إغفال وظيفته الأساسية ، وهي الإشعار أنّ الأصل في الاسم أن يكون متمكنا منصرفًا .

وكان فريق من النحاة يجيز وجهًا آخر في نحو (يا مطرٌ) ، وهو التنوين مع النّصب (يا مطرًا) ، وهذا قد يعزّز القول : إنّ التنوين فيه هو للتمكين ، يقول ابن مالك : ((إذا اضطرّ شاعر إلى تنوين المنادى المضموم جاز بقاء الضّمة ، وهو الأكثر ، وجاز نصبه ، وهو الأقيس ، لأنّ البناء استحقّ بشبه المُضْمَر ، وقد ضَعُف

بالتنوين ، لأنّ المُضمَر لايُنوّن ، ولكنه عارض للضرورة ، فجاز إلاّ يُعتدّ به)) [1]، أي: إنّ التنوين من إمارات كون الاسم مُعرَبًا ، ولهذا فإنّ وجوده في المنادى المعرفة أضعف بناءه ، وقرَّبه من حالة الإعراب ، والتنوين الذي يفرّق بين المعرب والمبني هو تنوين التمكين لجأ إليه الشاعر اضطرارًا ، وهذا قد يذكّرنا بمذهب الكوفيين الذي سبق أن بيّناه ، وهو أنّ المنادى المضموم مُعْرَب ، لا مبنيّ .

ويرى يونس بن حبيب أَنّ التّنوين على وجه النصب يُرجِع المنادى إلى حركته الإعرابية وهو بذلك قام بوظيفة إزالة البناء عنه وَجَعله معربا [2] ، والذي يقوم بهذه الوظيفة . بلا شك . تنوين التمكين .

وذهب ابن مالك إلى أَنّ الضّم مع التنوين راجح في العلم ، وأنّ النصب مع التنوين راجح في النكرة المعيَّنة ، لأنّ شبهها بالمضمر أَضعف [3] . وخالف السيوطي مذهب ابن مالك ، فاختار ، عند التنوين ، النَّصب في العلم ، لعدم الإلباس فيه ، والضّم في النكرة المعينة لكي لا يحدث التباس بالنكرة غير المقصودة ، لأنّه عندئذٍ ستكون الحركة هي الفارق الوحيد لاستوائهما في التنوين ونَسَبَ هذا الرأي لنفسه [4] .

وعلى الرغم من كثرة تنوين المنادى المعرفة ، واطِّراده ، فإنّ

---

1 – شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 3 / 252 .

2 – ينظر: شرح الرّضي على الكافية 1 / 351 .

3 – ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 3 / 252 .

4 – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 32 .

قول المهلهل بن ربيعة [1] :

ضربَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ يا عدِيًّا لقد وقتْك الأواقي

يعزِّز ماذهب إليه السيوطي من جهةٍ ، ويبيّن من جهة أخرى أنَّ وجه النّصب عند الاضطرار إلى التّنوين ، يؤيّده القياس ، والسماع كذلك .

وكان سيبويه ينكر هذا الوجه ، وينسبه إلى عيسى بن عمر ، يقول:((وكان عيسى بن عمر يقول : (يا مطرًا) 0000 ولم نسمع عربيًّا يقوله)) [2] ، وفعلا لم أجد في كتابه الشاهد الذي يُنسب إلى المهلهل بن ربيعة ، ولا غيره من الشواهد التي تؤيّد وجه النّصب مع التّنوين .

وقد ردَّ الدكتور صباح عباس السّالم مذهب عيسى بن عمر ، ورأى أَنّ ماذكره سيبويه في بقاء الرّفع مع التنوين ((أوجه من حيث الاستعمال اللغوي ، ذلك لأَنّ العَلَم يظلّ معرفة حتى بعد تنوينه ، فكيف يسري عليه حكم النكرة ؟ ! . أمّا رأى عيسى المستنِد إلى القياس فمردود ، لأنّ القياس ليس بشيء إذا لم يتأيّد بالسّماع . وسيبويه يقول عن نصب (مطرًا) : (ولم نسمع عربيّا يقوله) ، ومعنى هذا أَنَّ العرب لم تستعمل نَصْب المنادى إذا اضطُرّت إلى تنوينه)) [3] .

ولي على معالجة الدكتور صباح السّالم لهذه المسألة الملاحظات الآتية :

1 – إنّه اعتمد في ترجيح وجه الضّم مع التنوين اعتمادا كاملا على قول سيبويه : (ولم نسمع عربيا يقوله) ، ولم يلتفت إلى مانصّ عليه قسم من النحاة المتأخرين ، كابن مالك ، وابن عقيل من تأييد السَّماع لوجه النّصب مع التنوين ، وذلك بإيرادهما

---

1 – ينظر : المقتضب 4 / 214 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 254 .

2 – الكتاب 2 / 203 .

3 – عيسى بن عمر الثقفي ، نحوه من خلال قراءته 276 – 277 .

شواهد يُحتَجّ بها تثبت ذلك [1] .

2 – يبدو أَنّه فَهِم قول سيبويه : ((وكان عيسى بن عمر يقول : (يامطرًا) ، يشبهه بقوله (يا رجلا) ، يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة)) [2] ، على أَنّ تّشبيه العَلَم بالنكرة قائم على أساس معنويّ ، بدليل قوله : (لان العَلَم يظلّ معرفة حتى بعد تنوينه ، فكيف يسري عليه حكم النكرة ؟ !) .

والحقّ . كما أرى . أَنّ سيبويه إنما قصد الشّبه اللفظي ، أو النّطقي ، أو الشّكلي بينهما لا المعنوي ، فالعَلمُ يظلُّ علَما معرفة سواء أكان منَّونا بالضّم أم بالفتح ، ولكنّ التنوين يؤدي إلى الطّول ، وهذا يستدعي الثّقَل ، فيكون اللجوء إلى أخفّ الحركات ، وهي الفتحة بوصفها وسيلة لتقليل المؤونة على اللسان ، أي:إنَّ التنوين مع الفتحة أقل ثقلا منه مع الضمة ، وعلى ذلك ، فالفرق بين (يامطرٌ) و (يا مطرًا) فرق صوتي ينبع من مبدأ الثِّقل والخفّة فحسب ، إذ ليس من المعقول أن يقوم عيسى بن عمر بتغيير قصد الشاعر من التعريف في (يامطرٌ) إلى تنكيره وذلك باجازته أن يقول الشاعر(يا مطرًا)،كذلك لايُتَصوَّر أنْ يلجأ الشاعر المهلهل بن ربيعة إلى إضفاء معنى التنكير بقوله : (يا عديًّا) ، فلا قصده ، ولا مقتضى الحال الذي قِيل فيه هذا البيت أو القصيدة يؤيد ذلك ، أو يتّسق معه ، ثمّ إنّ استدلال مَن استدلّ . بهذا البيت . على أنّ عديّا هو اسم المهلهل [3] ، يعزّز قصد الشاعر إلى التعريف لا إلى أن ينزِّل نفسه منزلة النكرة .

---

1 – ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 3 / 253 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 262 – 263 .

2 – الكتاب 2 / 203 .

3 – يذكر محقق المقتضب الشيخ عبد الخالق عضيمة أن الذين يقولون: إنّ المهلهل بن ربيعه اسمه(عديّ)، يستدلون على ذلك بهذا البيت ، أعني قوله : (ضربت صدرها إليي000) ، ينظر : المقتضب 4 / 214 ، هامش المحقق (1) .

(الصّرف): هو التنوين على مذهب المحققين [1] ، والمقصود بـ(التنوين) هنا: تنوين التّمكين على الرأي المشهور [2] ، يقول ابن مالك [3] :

الصَّرف: تنوين أتى مُبيِّنا معنى ، به يكون الاسمُ أمكنا

والفعل لا ينوَّن لثقله ، فإذا أشبهه الاسم صار ثقيلا أيضا فحُرم التنوين ، وتتحقق المشابهة بوجود فرعيتين في الاسم ، إحداهما ترجع إلى اللّفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، أو بوجود فرعيّة واحدة تقوم مقام الفرعيّتين ، ذلك أنّ الفعل فرع من الاسم من جهة اللفظ ، لأنّه مشتق منه ، أمّا في المعنى فإنَّ الفعل مفتقر في إيجاد معناه إلى الفاعل ، وهذا لايكون إلا اسما ، وبناء على ذلك ، إذا تفرّع بعض الأسماء من غيره فقد أشبه الفعل ، وهنا مكمن الشّبه ، وموضع القياس الذي يترتّب عليه شبهُ في الحكم ، وهو منع الاسم من التنوين ميلا إلى التّخفيف بسبب ثقله المبني على أساس المشابهة بالفعل الثّقيل [4] .

انتهى درس النحويين لهذه الظاهرة إلى ما يأتي :

1 – تقسيم الاسم على منوَّن (منصرف) أو (متمكن أمكن) ، وغير منون (غير منصرف) أو (متمكن غير أمكن) ، ولما كان أغلب الأسماء منصرفا فقد

---

1 – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 506 ، وقيل : الصَّرف :هو الجرّبالكسرة والتنوين معا ، ينظر: المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

2 – ينظر: المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

3 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 320.

4 – ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 507 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 225 .

حكموا على الاسم المنصرف اعتمادا على نظرية الأصل والفرع بأنّه أصل ، وعلى هذا ، فانهم لم يبحثوا عن علّة تنوينه ، بل اهتمّوا بدراسة نوع التّنوين فيه ، وببيان وظيفة كلّ نوع ودلالته ، في حين انصبّ جهدهم على دراسة أسباب حرمان الاسم
من التنوين ، لكونه فرعا بحسب تلك النظرية ،والعلل المانعة من تنوين الاسم تسع ، جمعها ابن مالك في قوله [1] :

عَدْلٌ ، ووصفٌ ، وتأنيثٌ ، ومعرفةٌ وعُجمَةٌ ، ثمّ جمعٌ ثمّ تركيبُ
والنّون زائدة من قبلها ألفٌ ووزن فعلٍ ، وهذا القول تقريبُ

2 – ردّ ابن مضاء القرطبي منهج النّحاة في تعليل ترك التنوين في بعض الأسماء ، لأنّه يقوم على أساس القياس البعيد ، والمشابهة الضّعيفة ، فرأى أنْ يُكتَفى بمعرفة العلل المانعة من التنوين وأمّا غير ذلك فَفضْل ، ثمّ إنّ الادّعاء أنّ العرب أرادت هذا ، لا دليل على إثباته ، كذلك رأى أنّ من الأسماء ماهو أشدّ شبها بالأفعال من هذه السماء غير المنصرفة ، وهي منوَّنة ، وضرب أمثلة توضّح مذهبه [2] .

3 – تعرّض برجستراسر لظاهرة التنوين عند دراسته بعض الأسماء غير المنصرفة ، ولكنَّ آراءه لم تكن قاطعة ، فمرة يحاول أن يعقد صلة بين عدم الانصراف وبين التنكير ، ثم يصطدم بكثرة وقوع عدم الانصراف في الأعلام ، ومرة يلجأ إلى الموازنة باللغة الأكدية القديمة ، فيرى أنّ التّنوين إنْ كان علامة للتنكير فربّما كان في الأصل علامة للتعريف ، ذلك أنّ التنوين أصله التّمييم ، وللتّمييم آثار من معنى التعريف في تلك اللغة ،وتفاديا لحدوث تعارض من جراء دلالة الشيء علىمعنى،

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 / 321 .

2 – ينظر: الرّد على النّحاة 131 – 132 .

ودلالته على معنى آخر مضاد له فيما بعد ، قال : إنّ ذلك ليس بمحال في حياة اللسان ، فقد جرى تبادل التّعريف والتنكير في تاريخ اللغة الآرامية ، وبناء على ذلك ، استنتج إمكانية أن يكون أصل التنوين في اللغة العربيّة أداة للتّعريف ثم ضَعُف معناه المعرَّف بمجيء (أل) التعريف في أول الاسم ، فصار علامة للتنكير ، وهو في هذا الاستنتاج إنما يريد أن يصل إلى تفسير لوجود التّنوين في كثير من الأعلام ، باعتبار أنّ الظاهرة قديمة ، وأنّ العَلَم معرَّف في نفسه لايحتاج إلى علامة للتّعريف ، من غيرأن يقطع بعدم إمكانية أن تلحق به في بعض الأحيان ، ثم ينتهي إلى القول : إنّ التنوين لوكان يدل على التنكير في أصل وضعه لَصَعُبَ فَهْم وجوده في العَلَم [1] .

4 – أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد كان قاطعا في حكمه بدلالة التنوين على التنكير ، وهو في ذلك إنما يستند الى منهجه الذي يقوم على أساس أنّ علامات الاعراب ، وكذلك التنوين ، التي يشكّل بها العربي كلامه إنّما تدلّ على معان يقصدها قصدا ورأى ((اطِّراد هذا الحكم وتحقّقه فيما ينصرف من الأسماء وما لاينصرف)) [2] ، وكنت قد أشرت الى أَنّه راى معنى التنوين هذا متحقّقا في باب (النداء) كذلك .

وكانت أوسع شقّة للخلاف بينه وبين القدماء على حدّ تعبيره ، هي في (العَلَم) ، إذ قرّر أنّ ((الأصل في العَلَم ألا ينوّن ، ولك في كل عَلَم ألاّ تنوّنه ، وإنّما يجوز أن تُلحِقه التّنوين إذا كان فيه معنى التنكير ، وأردت الإشارة إليه)) [3] ، وكان قد سوّى

---

1 – ينظر: التطور النحوي للغة العربية 118 – 120 .

2 – إحياء النحو 165 .

3 – المرجع نفسه 179 .

إنّ مسألة قَصْر دلالة التنوين على التّنكير ، ومساواة العَلَم باسم الجنس في ارادة عدم التّعيين، يصعب قبولها ،استنادا إلى ما بيَّنته من دراسة النحويين للتنوين ولأقسامه ولوظائفه .

وقد اتّخذ ابن جني من القياس وسيلة لتفسير التنوين في الأعلام ، فقال :

((000 فما بالهم نوّنوا الأعلام . كـ(زيد) و(بكر) ؟، قيل جاز ذلك لأنّها ضارعت بألفاظها النّكرات ، إذ كان تعرّفها معنوّيا لا لفظيّا ، لأنّه لا لام تعريف فيها ، ولا إضافة)) [2] ، فقد علّل وجود التّنوين في العَلَم ، بوجوده في النكرة ، بجامع الشّبه بين العلم والنّكرة ، في أَنّ كليهما غير مفتقر إلى علامة لفظية تدلّ عليه .

أمّا أن تنوّن النكرة ، فلأنها تقبل ذلك ، وعندئذ يكون تنوينها إمارة على التنكير من جهة انتفائه في المعرفة بكلّ أقسامها عدا العَلَم .

وأمّا التّنوين في العَلَم ، فلا دلالة فيه على التنكير لعدم اتّساق هذا المعنى مع التّعريف ، فيكون وجوده حينئذٍ استكمالا للشّبه المشار اليه بين النّكرة والعَلَم بحسب مذهب ابن جني ، دون إغفال وظيفته الأساسية .كونه للتمكين . في تمييز الاسم من غيره ، وفي بيان اصالته في باب الاسمية وتمكنه منها ، سواء في ذلك الاسم النكرة والاسم العَلَم .

ولم يرتضِ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري مذهب القدماء في تفسير منع الاسم من التّنوين إذ يرى أنّ الذي يحدّد حرمان الاسم منه أمران ، (احدهما): ثِقَلٌ في الاسم ،

---

1 – إحياء النحو 176 – 177 .

2 – الخصائص 3 / 243 .

(والآخر) :مشابهته الفعل ، لا من حيث معناه ولامن جهة الفرعية المبهمة التي يعتقد بها القدماء ، ولكن من جهة تصرّفه في التذكير ، والتأنيث ، والتّعريف ، والإضافة تصرّفا شبيها بتصرّف الأفعال [1] .

وخلاصة القول عنده ((إنّ النّون الساكنة التي تسّمى التنوين ، لاتلحق الاسم حين يكون على شيء من الثِّقل ، إمّا بكثره حروفه ، ووجود الزّيادة فيه سابقة على النّون ، وإمّا بكونه يتصرف في بعض ما يختص به الاسم تصرّفا شبيها بتصرّف الأفعال)) [2] .

أمّا الثِّقَل فقد يكون مقبولا في حرمان الاسم من التّنوين ، وأمّا المشابهة بينه وبين الفعل من جهة التّصرّف ، فأمر لايقلّ تكلُّفا ممّا جاء به القدماء ، يقول الدكتور الجواري : ((أما تصريف الاسم بحيث تتغيّر بنيته ، فأمر غريب عليه ، بل هو من خصائص الفعل وصفاته ، وهذا هو الذي يُظنّ أنّه شبه الفعل على وجه أدنى إلى الصواب ، وأكثر قبولا)) [3] ، وأيّة غرابة مثلا في تأنيث ما كان على وزن (فَعْلان) على وزن (فَعْلى) ، وتأنيث ما كان على وزن (أَفْعَل) على (فَعْلاء) و (فُعْلى) ، نحو (عطشان) و (عطشى) و (أحمر) و (حمراء) ، و (أكبر) و (كُبرى) ، فتأنيث الصّفة على هذه الأوزان قياسيّ ، وهذا يعني الاطراد والكثرة . وأين المشابهة التي منعت التنوين . قريبة كانت أو بعيدة . بين الاسم والفعل في هذه المسألة ؟ .

والمنع من الصرف عند الدكتور إبراهيم السامرائي راجع إلى صورة الكلمة ،

---

1 – ينظر: نحو التيسير 119 – 120 .

2 – المرجع نفسه 120 – 121 .

3 – المرجع نفسه 120 .

والناحية الموسيقية فيها ، يقول : ((أمّا من ناحية صورة الكلمة ، فهي ذات علاقة مهمة في الموضوع ، فالكلمة المختومة بالهمزة والتي قبلها مدّ تُمنَع من التنوين ، وإنْ لم يكن هذا المد للتأنيث ، كـ (حمراء) ، بل أكثر الأسماء المذكرة ، مثل (أطبّاء) و (رُحَماء) ، ولا نستطيع أنْ نقول : إنّ طبيعة الهمزة لاتقبل النون ، إنما غاية ما نستطيع قوله في هذا الموضوع : إنّ صورة الكلمة هي التي منعت الكلمة أنْ تلحق بها النّون)) [1] .

وقد ظلّت عبارة (صورة الكلمة) التي استعملها الدكتور السامرائي ، يكتنفها شيء من الغموض . عندي . فلم أجد لديه توضيحا شافيا لها ، لكنّه قال : ((المانع من الصرف ليست هذه العلل ، وإنما هي صورة الكلمة التي ينقصها هذا اللون الموسيقي ، بحيث إنّ الكلمة لو أُضيفت ، أو كانت معرَّفة بأداة التّعريف لانصرفت ، ومعنى هذا أنها ابتعدت عن الصورة التي تجافي فيها النون)) [2] ، وقال كذلك : ((وعندهم أنّ صيغة منتهى المجموع كـ (مساجد) و (أساتيذ) ، ممنوعة من الصرف ، ولكنّ لهذه الصيغة صورة أخرى مختومة بـ (التاء) مثل (أساتذة) ، فـ (التاء) فيها تعويض من (الياء) في (أساتيذ) ، ولكنّ (أساتذة) و(ملائكة) منصرفة ، وهذا يؤيد رأينا أنّ صورة الكلمة ذات أثر في إلحاق النّون ، وعدم إلحاقها ، والاستعمال عامل مهم في هذا الشّأن)) [3] . فإذا كان الدكتور السامرائي يقصد أنّ الاسم قد يُمنَع من التّنوين إذا كان على صورة أو هيأة ما ، لكنّه يُصرَف إذا تحوّل إلى صورة أخرى ، فالمشكلة لازالت قائمة ، إذ نحن بحاجة إلى تفسير منع الصّرف في

---

1 – فقه اللغة المقارن 132 – 133 .

2 – المرجع نفسه 134 .

3 – المرجع نفسه 134 .

الصورة الأولى التي تجافي النون .

وربما كان لقوله : (والاستعمال عامل مهم في هذا الشأن) فائدة في توضيح مذهبه ، إذ إنّ استعمال الكلمة بكثرة ، وتفضيل صورة على أخرى في الاستعمال يؤدي إلى خفّتها ، الأمر الذي يسوّغ تنوينها ، في حين أنّ قلّة الاستعمال يؤدّي إلى عكس ذلك .

وأمّا الناحية الموسيقية ، فيستدلّ عليها الدكتور السامرائي بصرف غير المنصرف في الشعر للحاجة إلى الانسجام الصوتي في وزنه ، فبقَدَر الافتقار الى الناحية الموسيقية يكون الصرف والمنع من الصرف [1] .

وعلى كل حال ، فإن اللّجوء إلى العامل الصوتي في تفسير بعض قضايا اللغة ، ولاسيّما في المسألة التي نحن بصددها ، يُعدّ منهجا سليما ، لأنّه الأقرب إلى الواقع اللغوي .

وفي القرآن الكريم وردت أسماء منوّنة على الرغم من توافر علتي منع الصرف فيها ، نحو قوله تعالى في قراءةٍ ﴿ و يُطاف عليهم بآنية من فضّةٍ و أكوابٍ كانت قواريرًا . قواريرًا من فضّة ﴾ [2] ، وقوله تعالى في القراءة القرآنية ﴿ إنّا اعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرًا ﴾ [3] .

---

1 – ينظر: فقه اللغة المقارن 132 .

2 – الإنسان 15 – 16 . وينظر: التذكرة في القراءات 2 / 745 .

3 – الإنسان 4 . وينظر: المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

وقد فسّر النحويون وجود التنوين في هذه الأسماء على النحو الآتي : .

1 – يرى الزمخشري أنّ التّنوين في (قواريرًا) الأولى جاء بدلا من ألف الإطلاق ، لأنّها فاصلة ، أمّا في الثانية فكان لأجل الإتباع للأول [1] ، ورأى أنّ التنوين في (سلاسلا) بدل من ألف الإطلاق أيضا [2] .

2 – ذهب كثير من النحاة منهم الاسترابادي الى أنّ (قواريرًا)صُرِف للتناسب ، فهو يقول : ((وإنما صُرِف ليناسب أواخر الآي في هذه السّورة ، لأنّ أواخر الآي كالقوافي يُعْتبَر توافقها ، وتجانسها ، وكذا كلّ كلام مُسجَّع)) [3] .

3 – يرى الأخفش أنّ صرف ما لاينصرف مطلقا ، أي: في الشّعر وغيره لغة الشعراء ، لأنّ الضرورة تُلْجِئهم إلى ذلك ، فتمرن ألسنتهم عليه ، فينتهي الأمر بهم الى صرف ما لاينصرف في الاختيار أيضا ، وعلى وفق ذلك فَسّر التنوين في نحو (سلاسلا) و (قواريرًا) [4] ، لأنّ صاحب القراءة قد يكون على حدّ تعبير الزمخشري ((ممن ضَرِيَ برواية الشّعر ، ومَرَنَ لسانه على صرف غير المنصرف)) [5] .

يتّضح ممّا تقدّم أنّ التنوين في نحو (سلاسلا) و (قواريرًا) له فائدة صوتية عندما يكون في سياق الكلام المسجوع أو المنظوم ، لكنّه يُسمَّى في الشعر

---

1 – ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 4 / 198 .

2 – ينظر: المصدر نفسه 4 / 195 .

3 – شرح الرضي على الكافية 1 / 108 ، وينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 260 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 542 .

4 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 106 – 107 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 542 .

5 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 4 / 195 .

(تنـوين الضـرورة) ، وفـي القـرآن الكـريم (تنـوين التناسـب) ، وسـبب الاخـتلاف فـي التّسمية مع الاتفاق في الوظيفة ليس بخفي ، فهو يُعدّ من مظاهر الاختلاف في النظرة إلـى الكـلام الفصـيح علـى المسـتوى الشّـعري ، وإلـيه علـى المسـتوى القـرآني ، ومـن ثَـمَّ الاخـتلاف فـي مـنهج الدراسـة ، الـذي مـن أمثلتـه رَمْـي الشّـعر إذا خـالف القواعـد المقـرّرة بالشّذوذ أو القلّة أو النُدرة ، في حين يُلجَأُ إلى التأويل في الشاهد القرآني ، أو التقدير ، إذا لم يتّسق مع تلك القواعد .

وعلى ذلك فإن استعمال مصطلح (الضّرورة) في توجيه اللفظ القرآني غير مستساغ ، لقدسيّة ذلك اللّفظ ، وفصاحة عباراته وتراكيبه .

إنّ التّنوين في نحو هذه الأسماء هو للتمكين يؤدّي ، فضلا عن فائدته الحادثة ، وظيفة تمييز الاسم من الفعل والحرف ، ويذكِّر بحقيقة الاسم غير المنصرف ، وهي : أنّه منصرف في الأصل ، وكنت قد ذكرتُ هذا من قبلُ .

الفصل الثالث : ظاهرةُ الموقعِ في الجملة

المبحث الأول : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ الجملةِ وفي تقسيمِها .

المبحث الثاني : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ جملةِ الفعلِ والفاعلِ أو (نائب الفاعل) .

المبحث الثالث : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ جملةِ المبتدأ والخبرِ .

المبحث الرابع : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ الجملةِ الوصفِية (المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبرِ).

المبحث الخامس : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ شبْهِ الجملة .

المبحث السادس أثَرُ الموقعِ في جوازِ الابتداء بالنكرة .

المبحث الأول : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ الجملةِ وفي تقسيمِها

الجملة في عُرْف النُّحاة ((عبارة عن مركّب من كلمتين ، أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى ، سواءٌ أَفاد كقولك : (زيد قام) ، أو لم يفِد كقولك : (إنْ يكرمني) ، فإنّه جملة لاتفيد إلاّ بعد مجيء جوابه ، فتكون أعمَّ من (الكلام) مطلقا)) [1] ، وتتألف من ركنين رئيسين ، هما المسند والمسند إليه ، اللّذان يطلق عليهما النحاة مصطلح (العمدة) ولابدّ من وجودهما في الجملة لفظا أو تقديرا ، وقد ذكرهما سيبويه في كتابه فقال:

(((هذا باب المسند والمسند إليه) وهما مالايغني واحد منهما عن الآخر ، ولايجد المتكلّمُ منه بُدًّا)) [2] ، وماخرج عن الإسناد والإضافة فهو في عرفهم (فَضْلة) ،

((فالمقصود بمصطلحي (العمدة) و(الفضلة) أَنّه لايمكن أن يتألَّف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدّرة ، في حين أنّه يمكن أن يتألَّف من دون فَضْلة ، فتقول (محمد قائم) و(سافر خالد))) [3] .

وقد جعل البصريون (الموقع) الذي يحتلُّه كلٌّ من الاسم والفعل عندما يشكَّلان ركني الجملة ، الأساسَ في تقسيمها على جملتين رئيستين : اسمية وفعلية ، فالجملة الاسمية: ماصُدِّرت باسم ، والفعلية : ماكان صدرُها فعلا[4]،وهذا التقسيم يصفه الدكتور المخزومي بأنَّه صحيح ، يقرّه الواقع اللغوي ، لكنّه يرى أنّ تحديد نوع الجملة ضمن هذا التقسيم

---

1 – التعريفات 69 ، و(الكلام) عند جمهور النحاة تُشترط فيه الإفادة ، فهو أَخَصُّ من (الجملة).
ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 33 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 490 .
وذهب بعضهم إلى أَنّ (الكلام) و(الجملة) مصطلحان لشيء واحد . ينظر:الخصائص1 / 18 ، وشرح المفصّل 1 / 18 .

2 – الكتاب 1 / 23 .

3 – الجملة العربية تأليفها وأَقسامها 7 .

4 – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 492 ، وشرح جمل الزجاجي 1 / 327 .

ساذج،يقوم على أساس لفظيّ محض[1] ، أَي : إنّ الأساس النحوي في التفريق بين الجملتين ظاهريّ [2] ، أو هو ((أساس شكلي لاعلاقة له بالمدلول التركيبي ، فالجملة المصدّرة بالاسم اسمية ، والجملة المصدّرة بالفعل فعلية)) [3] .

وأرى أنّ هذا التَّحديَد يتَّسق مع أصل بناء الجملة في النحو العربي ، وهو أصل يتكون من ثنائية مؤلَّفة من اسمين تربطهما علاقة اسناد ، أو من اسم وفعل تربطها تلك العلاقة [4] ، ومِن ثَمَّ يكون النظر الى المعنى فيه أمرًا لاحقا للنظرة التحليلية البنائية ، وهو منهج ، في تقسيم الجملة ، يلتقي مع بعض مبادئ الدرس اللغوي الحديث .

وكان ابن هشام الانصاري منتبهاً الى ذلك الأصل في بناء الجملة ، عند التفريق بين قسميها ، فقال : ((مرادنا بـ(صدر الجملة) : المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدَّم عليها من الحروف ، فالجملة من نحو (أَقائم الزيدان ؟) و(أَزيد أخوك ؟) و(لعلّ أباك منطلق) و(ما زيدٌ قائما) اسمية 000 والمعتبر أيضا ماهو صدر في الأصل ، فالجملةُ مِن نحو (كيف جاء زيد ؟) ومن نحو ﴿ فأيَّ آيات الله تنكرون ﴾ [5] ومن نحو ﴿ ففريقا كَذَّبتم وفريقا تقتلون ﴾[6] و﴿ خُشَّعاً أَبصارهم يخرجون ﴾ [7] فعليَّةٌ ، لأَنَّ هذه الأسماءَ في نيّةِ التّأخير)) [8] .

وينفردُ ابنُ هشام بجعله (الجملة الظرفية) وهي . عنده . المصدَّرة

---

1 – ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 39 .

2 – ينظر: نحو التيسير 124 .

3 – البحث النحوي عند الاصوليين 248 .

4 – ينظر: شرح المفصل 1 / 18 .

5 – غافر 81 .

6 – البقرة 78 .

7 – القمر 7 .

8 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 492 – 493 .

بظرف أو مجرور قسما ثالثا للجملة[1] .

وقد تعرّض الدكتور ابراهيم السامرائي الى التقسيم الثنائي للجملة ، الذي درج عليه الدرس النحوي العربي ، فذكر أنَّه تقسيم كان قد صُنِّفت على أساسه الجملة في اللغات اللاتينية مِن قبلُ ، وحاول أرجاعه الى أقدم من ذلك ، أعني الى الاغريق الأقدمين ، الذين درسوا الجملة وتقسيمها وقضية الإسناد فيها [2] . وقد اتّفق معظم اللغويّين المُحْدَثين مع ماذهب إليه جمهور النحويّين الأَقدمين في تصنيف الجملة إلى اسمية وفعلية ، ولكنّ نقطة الخلاف تركّزت في تحديد كلّ منهما ، إذ يرى المستشرق برجستراسر أنّ الجملة الفعلية هي ما كان فيها المسند فعلا أو بمنزلة الفعل [3] ، وتوسَّع الدكتور المخزومي فيما ذهب اليه برجستراسر فالجملة الفعلية عنده ((هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد أو التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتّصافا متجدّداً ، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا ، لأنّ الدلالة على

التجدّد إنَّما تُستمدّ من الأفعال وحدها 000 أَمَّا الجملة الاسمية فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غيَر متجدّد ، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسمًا)) [4] . ويتَّضح من تحديده للجملتين مراعاته جانب المعنى في المسند ، لاموقعه أو ترتيبه ،

---

1 – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 492 ، و زاد الزمخشري الجملة الشرطية نحو (بكر إنْ تعطهِ يشكرْكَ) ينظر: شرح المفصل 1 / 88 .

2 – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته 201 .

3 – ينظر: التطور النحوي للغة العربية 125 .

4 – في النحو العربي نقد وتوجيه 41 – 42 .

فالمسند يدلّ على معنى ثابت إذا كان اسما ، وعلى معنى متحوّل إذا كان فعلاً ، وعلى وفق ذلك يتّم تمييز الجملة الاسمية من الفعلية .

على أنّ هذا الفهم لنوعي الجملة لم يلق قبولا مطلقا أو تامّا من باحثين آخرين ، فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أنّ الدكتور المخزومي قد أصاب الحقيقة في الحدّ الذي رسمه للجملة ، ولكنه تأثّر بمقالة عبد القاهر الجرجاني التي يرى فيها أنّ الاسم هو أنْ يثبت به المعنى للشيء ، دون أنْ يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء ، وأنّ الفعل هو أنْ يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا فشيئا ، وقد مثّل له بالفعل المضارع

(يَنْطَلِقُ) [1] ،وهي مقالة لاتصلح ، كما يرى الدكتور السامرائي ، في تثبيت مايراه الدكتور المخزومي من نواحٍ عدّة ، منها : أنّها مقالة بلاغية ، وهي ((بحث أدبي قائم على الذوق ، وهو إنْ صَلُح في مادة النقد البلاغي فلا يمكن أن يكون ذا فائدة في النحو ، الذي لايقبل مثل هذه التوجيهات الفنية ، بل سبيله ذِكْرُ أقسام الجملة وعلاقة كلّ جزء بالآخر)) [2] ، ومنها : أنَّ المثال الذي ضربه الجرجاني هو الفعل (يَنْطَلِقُ) ، وهذا البناء (((يفْعلُ) أو المضارع يفيد التجدّد والحدوث . واختيار الجرجاني لـ (يَنْطَلِقُ) مفيد له في إثبات مقالته . أمّا أن يكون الفعل:(سافر) و(ذهب) و(مات) وما إلى هذا ، فليس في ذلك ما يحقّق غرض الجرجاني ، ولا ما ذهب إليه الأستاذ

---

1 – ينظر: دلائل الإعجاز 133 . ولم يرتضِ الدكتور السامرائي أيضا احتجاج الدكتور المخزومي بنصّ للخطيب القزويني لِلتَّدليل على ما ذهب إليه ، أعني قول القزويني في ذكر أحوال المسند: ((أما كونه . أّي : المسند . فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجديد)) . تلخيص المفتاح 47 ، وينظر: الفعل زمانه وأبنيته 203 .

2 – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته 203 .

المخزومي)) [1] ، ومنها أيضا أنّه ((لايصحّ أن يتّخذ البحث الحديث في علم النحو مادة لاتأتلف وطبيعته ومنهجه ، وهي مستعارة من علم آخر، كما استعار الأقدمون الأسلوب المنطقي العقلي في مادتهم النحوية فأفسدها ، والذي نعيبه على الأقدمين حصل مثلُه لدى نفر من الباحثين المحدثين)) [2] ، وأرى أنّ دلالة الاسم على الثبوت ، ودلالة الفعل على الحدوث والتجدّد ، أمر يكاد يكون متعارفاً عليه . في دراسة الجملة . من كثير من النحويّين فضلا عن البلاغيّين ، يتضح هذا مثلا في تفسير الزمخشري للرفع في (الحمدُ) في قوله تعالى : ﴿ الحمدُ لِلّه ﴾ [3] ، ولِلنَّصب فيه في قراءة ، إذ يقول :

((وارتفاع (الحمدُ) بالابتداء ، وخبرُه الظَّرفُ الذي هو (لله)، وأَصْلُهُ النَّصبُ ، الذي هو قراءةُ بعضِهم باضمار فعله ، على أنّه من المصادر التي تنصبها العرب بأَفعال مضمرة في معنى الإخبار ، كقولهم : (شكرا) و(كفرا) و(عجبا) وما أشبه ذلك 000 والعَدلُ بها عن النَّصبِ ، الى الرفع على الابتداء ، للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى ﴿ قال سلاما قال سلامٌ ﴾ [4] ، رُفِعَ (السلام) الثاني للدلالة على أَنَّ إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحيَّة أَحسن من تحيَّتهم ، لأَنَّ الرّفعَ دلَّ على معنى ثبات السلام لهم ، دون تجدّده وحدوثه . والمعنى: نحمدُ اللهَ حمداً)) [5] .

ويوضِح الشريف الجرجاني مراد الزمخشري بقوله : ((لمّا كان الرفع دالاً على الثبوت ، مجرداً عن قيد التجدّد والحدوث ، ناسبَ أنْ يقصد به الثبات والدوام بمعونة المقام،بخلاف النَّصب المستلزم لتقدير الفعل،الدّال بوضعِه على الحدوث والتَّقضّي)) [6] .

---

1 – الفعل زمانه وأبنيته 204 – 205 .

2 – المرجع نفسه 203 .

3 – الفاتحة 2 . وقد قرِئت بنصب الدال . ينظر: شواذ القراءات40 .

4 – هود 69 .

5 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 1 / 47 – 48 .

6 – حاشية الشريف الجرجاني ، بهامش (الكشاف) 1 / 48 .

ويزيدُ هذه المسألةَ بيانا ناصر الدين الاسكندري المالكي بقوله : ((والسّر في الفرق بين الرفع والنصب : أنّ في النصب إشعاراً بالفعل ، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدّد والطّروّ ، ولا كذلك الرفع ، فإنّه إنما يستدعي اسماً ، ذلك الاسم صفة ثابتة ، ألا ترى أنّ المقدّر مع النصب : نحمدُ اللهَ الحمدَ ، ومع الرفع : الحمدُ ثابتٌ للهِ أو مستقرٌّ)) [1] .

ثم إنّ عبد القاهر الجرجاني يتحدث عن دلالة الاسم ودلالة الفعل في إطار نظرية كاملة ، أعني (نظرية النظم) التي تستمدّ أصولها من أحكام النحو وقواعده ، لتصل إلى بيان معاني التراكيب النحويّة ، ضمن علم استقلّت به البلاغة فيما بعد ، وهو (علم المعاني) أو (معاني النحو) كما هو الأصل في تسميته ، وهو منهج يؤيِّده الدرس النحوي الحديث،بل وصفه الدكتور تمام حسان بأنَّه قمّة الدراسات النحويّة [2] . والصلة .كما أَرى . واضحة وقويّة وواجبة طبيعة ومنهجا بين البحث في النحو والبحث في معانيه ، فعلم المعاني أو (معاني النحو) ليس علما آخر أو علما مستعاراً ، بل هو امتداد أصيل للدرس النحوي بحسب ما بيّنا .

وأمّا الدكتور الجواري فقد اتفق مع الدكتور المخزومي في تحديده لنوعي الجملة ، واتّخذ من عنصر (الزمن) أساسا في التفريق بينهما ، فإذا كان الزمن جزءا من معنى الوصف أو المسند ، وقُصِد النَّصُّ عليه في الكلام ، كان الاسناد فعليا ، وسمِّيت الجملة جملة فعلية ، لأنّ المسند فيها فعل ، فإن لم يتوافر الزَّمنُ في الوصف أو المسند كان الإسناد اسميا ، وسُمِّيت الجملة جملة اسمية [3] .

وكان نفر من الباحثين المحدثين يرتضي ماذهب إليه البصريون في تقسيم

---

1 – الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بهامش (الكشاف) 1 / 46 – 47 .

2 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 18 ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة 99 .

3 – ينظر: نحو التيسير 123 .

الجملة منهم الشيخ علي الجارم ، فهو يبني على وفقه موازنة في الدلالة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فالأُولى وهي المصدَّرة باسم ، تدلّ على العناية بمن حصل منه الحدث ، أَمَّا الفعلية ، وهي التي صُدِّرت بالفعل فتدلُ على العناية بالحدث نفسه ، وهي كما يرى تمثّل الأصل وذلك لجريان سليقة العربي وفطرته عليها ، وهي تعبّر عن اهتمامه بالحدث في الأحوال العاديّة ، ثمّ إنّ أساس الإخبار . عنده . الابتداءُ بالفعل . أمَّا الجملة الاسمية فيلجأ إليها العربي اذاكان القصد إلى الفاعل والى الاسراع بازالة الشك عنه ، وذلك بأَن يُصدَّرَ به الجملةَ قبل الفعل ، لكي يُبعِدَ اللَّبس عن السامع ، ويحول دون أن يظنَّ به الغلط أو التَّزَيُّد [1] ثم ينتهي إلى القول . مفرَّقا بين الجملتين . : ((ثم إنّ العربي ميّال بفطرته الى الايجاز وتجنّب الفضول ، فهو يقول : (جاء الرجل) ، ولا يقول : (الرجل جاء) ، لأنّ الثانية تتضمّن تكرار الاسناد لامحالة ، وهولا يلجأ إلى تكرار الاسناد إلاَّ لغرض بلاغي)) [2] .

وعالج الدكتور إبراهيم السامرائي بعضَ توجيهات الشيخ الجارم للجملتين والموازنةَ التي عقدها بينهما ، بالطريقة نفسها التي تناول فيها مذهب الدكتور المخزومي المشار إليه، وهي أَنَّ الشيخ حاول إثبات مايريدُهُ مستِنِدًا الى ما ورد في (دلائل الاعجاز) بهذا الخصوص [3] والذي ذكرنا بعضا منه فيما تقدم ، الأَمرُ الذي أَدخلَ بعضَ تلك التوجيهات في باب البلاغة ، ومِن ثَمَّ فإنّها لايمكن أن تكون مادَّةً في البحث النحوي ، ولاتمثَّلُ منهجا نحويا في أيّ وجه من الوجوه . ويرى الدكتور السامرائي أيضا أَنَّ بعض ما ذهب إليه الشيخ الجارم ، فيما نحن بصدده ، مفتقر إلى الاستقراء الوافي الشافي [4] ، وقد انتهى إلى تأييد الكوفيّين في مقالتهم بجواز تقدّم الفاعل على الفعل فوصفها بأنّها مقالة

---

1 – ينظر: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية 348 . 350 .

2 – المرجع نفسه 350 .

3 – ينظر: دلائل الاعجاز 99 .

4 – ينظر: الفعل زمانه وابنيته 205 . 207 .

كوفية سهلة وواضحة ومقبولة لقربها من المنهج الوصفي الواقعي [1] ورأى أنّ المنهج الصائب يبنى على وصف الجملة وعلاقة كل جزء من أجزائِها ببعضها ، بعيدا عن التعليلات والتفسيرات والتخريجات التي تؤدَّي إلى متاهات بعيدة عن العلم اللغوي ،

فالجملة عنده قضية اسنادية واذا لم تتحقق علاقةُ الاسناد فيها توصف بأنّها جملة غير إسنادية سواء كانت اسميّةً أَم فعلية [2] ، ويقول: ((لقد تبيّن لنا أَنَّ الجملة الفعلية في العربية ماكان فيها المسند فعلا ، ونريد هنا أن نبعد ما اعتبروه من قبيل الجملة الفعلية ، كجملة فعل الامر وسائر الافعال التي تخلص الى معنى الطلب كالنهي ... إنّ اسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد ، وعلى هذا فهي ليست جملا إسنادية ، يُسند فيها الفعل إلى الفاعل ، وليس فيها مسند إليه ، وعلاقة هذه الأفعال بالمخاطب ليست علاقة إسناد ، ولايمكن أن يكون الفاعل ضميراً مسنداً هو (أنت) ، وفي قولنا : (اكتبا) و (اكتبوا) و (اكتبي) (واكتبْنَ) ، لايمكن أن يكون كُلٌّ من (الألف) و (الواو) و (النون) فاعلا ، وهذه ليست ضمائر ، بل هي إشارات تشير إلى المخاطب مثنًّى أو مجموعًا أو مؤنَّثًا ، وهي من غير شك تشبه (الألف) في (الرجلان) ، و(الواو) في جمع المذكر السالم و(الياء) في المثنى وجمع المذكر السالم ، فكما لايقال : إنّ (الواو) في (المسلمون) ضمير ، كذلك لاينبغي أن يقال : إنّ (الواو) في (يفعلون) ضمير، وعلى هذا فإنَّه لايمكن أَن يقال : إنَّ في أسلوب الأمر ، على النحو الذي مَثَّلنا ، إسنادًا يُدخِل هذا الأسلوبَ في عداد الجملة الفعلية الإسنادية ، وهي بهذا الاعتبار جمل مفيدة ولكنَّها غير إسنادية)) [3] . وكان الدكتور ابراهيم السامرائي ، في بعض ماذهب إليه ، مستدرِكًا على الدكتور عبد الرحمن أيوب ،الذي اقتصر على إخراج جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب من الجمل الفعلية الإسنادية مُسَمَّيًا إياها بـ (الجمل غير الإسنادية) ، وكان عليه فيما يرى

---

1 – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته 209 .

2 – ينظر: المرجع نفسه 201 – 202 .

3 – المرجع نفسه 210 – 211 .

الدكتور السامرائي ، إخراج جمل الطلب،كفعل الأَمر والفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية منها أيضا ، بشرط أَن تُوصَف جميعها بأَنّها (جمل فعلية غيراسنادية) إذ إنّ تسمية الدكتور أيوب لها بأنَّها(جمل غير إسنادية) فحسب لا ينفي كونَها جملاً فعلية [1] ،

ذلك أنّ الدكتور أيوب كان قد تابع القدماء في تعريفهم للجملتين ، لكنه حـاول وصفهما في إطار تقسيم أَوسع ، إذ يرى أن الجملة في العربية نوعان : اسنادية وغير اسنادية [2] ، والاسنادية هي: ((الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنّها تقرَّرُ ثبوتَ شيء لشيء او نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الاخبار أو الانشاء)) [3] وهي عنده نوعان : اسمية وفعلية .

وهنا يعود الدكتور السامرائي ليفرد جملة (النداء) بالبحث ليصل الى ((أنّ أُسلوب النّداء من الأساليب الخاصَّة التي لايمكن أن تكون من قبيل الجملة الفعلية الإسنادية ، فليس فيها أَيُّ لون من أَلوان الاسناد ، في حين أنّ (أدعومحمّدًا) جملة فعلية إسنادية ، فيها المُسند إليه وهو المتكَّلم ، والمسند وهو الفعل (أَدعو))) [4] . وهو في هذا إنَّما يؤكَّدُ ماذهب اليه الدكتور المخزومي ، الذي عالج بعض الأمثلة التي مثَّل بها ابنُ هشام الأنصاري للجمل الفعلية ومنها جملة النداء ، ذلك لأنّه يُقَدَّرُ فيها ، كغيره من النحاة الأقدمين ، فعلا ناب عنه حرف النداء ، فالتقدير في (يا زيدُ) : أَدعو زيداً فهي بذلك ، علـى وفق نظر أولئك النحاة ، جملة فعلية ، لأنّ الفعل المقدّر يشكّل مسندا ، أَمّا المسند إليه فهو الفاعل الضمير المستتر ، وأَمَّا (المنادَى) فهو فضلة ، وعلى هذا الأساس يَتَّخِذُ الفعلُ موقعَ الصدارة ، فيتّسق ذلك مع تعريفهم للجملة ، القائم على الموقع (الشكلي) المتقدَّم للكلمة ، فتكون جملة النداء لذلك فعليَّةً . ولكنَّ الجملة في

---

1 – الفعل زمانه وأبنيته 211 .

2 – ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي 129 .

3 – المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

4 – الفعل زمانه وأبنيته 212 .

نظر الدكتور المخزومي إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدَّي إلى إحداث فكرة تامَّة ، فلا ((يقومُ مثلُ قولهم (يا عبدَالله) على مثل ذلك الأساس ، ولايؤدَّي مثل تلك الفكرة ، ولأَنَّ مثلَ قولهم (يا عبدَالله) لايعدو أَن يكونَ أَداةً لِلتَّنبيهِ ولِفتِ نظرِ المُنادَى)) [1] ، وعنده أنّ النداء أسلوب خاص فهو مركّب لفظي وليس بجملة [2] ، وهو بهذا الفهم يختلف مع الدكتور أيوب في تَسميتهِ مثلَ هذا التَّعبيرِ جملةً [3] .

أما أنّه لايصحّ تسمية (النّداء) جملة فهذا قد يكون مقبولا على قاعدة أنّ الاسناد لايتحقَّق إلاّ في إسمين أو في فعل واسم [4] كما لايمكن القول : إنّ (يا) سدّت مسدّ الفعل ، فهذا تقديرٌ التكلُّفُ فيه واضح ، فهو لم يظهر لفظا ، ولم يُستدَلّ عليه بالاستقراء ، ثم إنّ تقديره ينقل دلالة (النداء) من الانشاء إلى الخبر [5] ، كما إنّ سيبويه لم يحرص على تقدير فعل بعينه ، وإنّما قَصد أنّ المُنادَى واقع في سياق فعل ، وهذا لايمكن إنكاره ، لأنَّ طبيعة النداء تقتضي ذلك ، يقول سيبويه: ((اعلم أنّ النَّداءَ كُلَّ اسمٍ مضاف فيه فهو نَصْبٌ على إضمار الفعلِ المتروكِ اظهارُه ، والمفردُ رفعٌ ،وهو في موضع اسم منصوب)) [6] . وأمّا أنّ (النَّداء) لايؤدَّي إلى إحداث فكرة تامّة ، فهذا حكم فيه نظر . كما أرى . ذلك أنّ (زيدًا) مثلا ينادي (عَمْرًا) ليطلبَ منه فعلَ شيءٍ ماأو ليخبرَه بشيءٍ ما ، فيقول:

---

1 – في النحو العربي نقد وتوجيه 52 .

2 – ينظر: المرجع نفسه 54 .

3 – ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي 129 .

4 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 31 .

5 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 25 ، والمرتجل 191 – 192 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 346 .

6 – الكتاب 2 / 182 .

(يا عمرُو) ، فَيُحدِث بقوله هذا معنًى مفيدًا وهو معنى (النداء) ، الذي يؤدَّي إلى انتباه (عمرو) ثم يأتي بعدَه المقصودُ من تَنبيههِ ، وهو أن تطلبَ منه شيئًا ، أَو تخبره بشيء. فالحدث الكلامي (ياعمروُ) ، الذي صدر عن المتكلم ، أدّى إلى إحداث فكرة النداء ، وهي فكرة تقتضي سياقا فعليا يقوم بها أو يُحدِثُها ، فيأتي (رَدُّ الفعل) من المنادَى وهو (الانتباه) ، وفكرة النداء هذه مُتطلَّبة ، ومؤدِّية إلى معنى آخر ، يفيده تركيب نحوي آخر مستقل في ذاته من جهة (البناء النحوي) ، لكنَّه مفتقر إلى ما قبله وهو النداء (أداة النداء + المنادَى) من جهة (المعنى) ، وهذا التركيب الذي يلي النداء يصدر عن المتكلم مرّة أخرى وهو موجه إلى المنادَى نفسه الذي ينبغي عليه اتّخاذ ردّ فعل معيَّن أو الانتباه إلى أمرٍما كالفاعلية ، وهو ماذهب إليه باحث[1] إذ رأى ((أنّ السياق الفعلي في حقيقة النداء لايدلّ على مفعولية المنادى ، بل على فاعليته ، لان واقع المعنى في النّـَـَـَداء يبيح أن تأتي بعد المُنادَى بفعل أَمْرٍ كأن تقول (عبَد الله آقْدِمْ) ، لذا فهو فاعل في الحقيقة لامفعول)) [2] ، فَـ (آقْدِمْ) تركيب نحوي له صلة من جهة المعنى بمركَّب النداء (أداة النداء + المُنادَى) ، وعلى المنادى القيام بمضمونه أو التّأثر به ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قِيلَ يانوحُ آهبطْ ﴾ [3] و﴿ قلنا يا آدمُ آسكنْ ﴾ [4]

وقول آمرئ القيس : . [5]

أَلاَ أَيُّها اللّيلُ الطويل أَلاَ آنْجَلِي بِصبحٍ وما الإصباحُ فيكَ بِأَمثلِ

1- هو الدكتور علي الياسري .

2 – أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة 127 .

3 – هود 48 .

4 – البقرة 35 .

5 – ينظر: ديوان امرئ القيس 18 .

وقد يكتفي المنادَى بتلقّي الخبر مُستِمعا أَو منتبها ، ولكنّ مقتضى الحال لم يزل واقعاً في حيّز السياق الفعلي ، كما في قوله تعالى : ﴿ إذ قال يوسفُ لِأَبيه يا أَبتِ إِنّي رأيت أَحَدَ عشَر كوكبا ﴾ [1] ، وكقول المتنبي [2] : .

يا مَن يعزُّ علينا أَن نفارقَهم وجدانُنا كلَّ شيءٍ بعدَكم عَدَمُ

وعلى وفق ما تقدَّم فإنَّ (النِّداء) لايمكن أَن يُقالَ عنه : إنّه (جملة فعلية) ،أو إنَّه (جملة فعلية غير إسنادية) ، أو: إنّهّ (جملة غير إسنادية) . ثمّ إنَّه ليس (مركباً لفظيا) وإنَّما هو . كما أرى . (مركّب فعليّ غير اسنادي) ، لايرتقي ((الى منزلة الجملة ، ولايصحّ تسميته بالجملة أيضا)) [3] فهو يقع في إطار سياق فعلي مفتقر إلى الإسناد ، وهو كلام تامّ [4] ، يدلّ على فكرة مفيدة ومقصودة ومتطلَّبة ، يتوقّف عليها ردّ فعل المُنادَى (المُخاطَب) ونوع استجابته .

ومن الذين تابعوا البصريين في تحديدهم للجملتين: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، فقد رجّح أن تكون عبارة (محمد يحضر) ونحُوها جملةً اسمية ،لا فعليةً ، فقال . معترضا على برجستراسر في تعريفه للجملة الفعلية الذي قدّمنا ذكره . ((وذهب بعضهم إلى أنّه إذا كان المسند فعلا فالجملةُ فعليَّةٌ ، ولاتكون الجملةُ اسميَّةً إلاّ إذا كان المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه اسمينِ 000 ثمّ إنّه لايتأتّى ما قاله صاحبُ (التطور النحوي) في نحو قولنا : (محمد حضر أخوه) ، فإنَّ جملة (حضر أخوه) فعليّة ، وأَمَّا الجملةُ الكبرى فهي اسميّةٌ ، وليست

---

1 – يوسف 4 .

2 – ينظر: العُرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيّب المتنبي 344 .

3 – في النحو العربي نقد وتوجيه 54 .

4 – ينظر: المرتجل 26 – 27 .

فعليَّةً لأنَّ مسندَها جملةٌ ، وليس فعلا ، فإنَّ الفعل مُسندٌ إلى الأخ ، وليس مسنداً إلى (محمد))) [1] . ولعلّ هذا الاعتراض يَرِد على ألفاظ التعريف ، أكثر ممّا يَرِدُ على مضمونه، فإذا كان الفعل مسندًا إلى (الأخ) في الجملة الصغرى ، فإنّ هذه الجملة الفعلية تعدّ مسندًا بسياقها الفعلي ضمن الجملة الكبرى [2].

نخلص إلى القول : إنّ النحويين الأقدمين آثروا النظر إلى شكل الجملة ، فكان (الموقع) عاملا معتبراً عندهم في تقسيمها ، فتعاملوا مع الكلمة المتقدَّمة ، سواء أكانت مسندا أم مسندا إليه ، فإذا كانت اسما فالجملة اسمية ، وإذا كانت فعلاً فالجملة فعلية. أَمَّا جمهور المُحْدَثين فقد أهملوا هذا الموقع الشكلي الذي يتخذه أحد ركني الجملة ، ونظروا إلى المسند فإن كان فعلا فالجملة فعلية ، وإن كان اسما فهي اسمية تقدم المسند أم تأخر0 وقد توسع بعضهم بأن بحث عن دلالة المسند على التجدد والحدوث أو دلالته على الدوام والثبوت وأثر ذلك في تحديد نوع الجملة . فيما راح بعضهم الآخر يبحث عن دلالة المسند على الزمن أو عدم دلالته ، وأَثر ذلك أَيضا في التفريق بين قسمي الجملة. وقد رأت طائفة أخرى أنّ الجملة تُدرَس على أنّها قضيّة اسنادية بغض النظر عن الموقع الشكلي الذي يتخذه المسند أو المسند إليه في الجملة ، فتحديدها أو تقسيمها يبنى على توافر الاسناد أو انعدامه فإن وُجد فالجملة اسنادية وإن انعدمَ فغير اسنادية سواء أكانت اسمية أم فعلية وفي ضوء ذلك رفض بعضهم مذهب القدماء القائل بفعلية جملة النداء مثلا فيما رأى آخرون أَنّه لايصحّ تسميتها جملة أصلا ، بل هي مركّب لفظي أو اسلوب خاص في التعبير . وقد ذهب بعضُ هؤلاء مذهبَ القدماء في تحديد الجملة فيما اعترض بعضُهم الآخر على وجهة النظر الحديثة فيها ، ناظرا اليها بعين الناقد المجادل .

---

1 – الجملة العربية تأليفها وأقسامها 181 – 182 .

2 – الجملة الكبرى: ((هي الاسمية التي خبرها جملة نحو (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) ، والصغرى : هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين)) . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 497 ، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني 2 / 39 .

المبحث الثاني : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ جملةِ الفعلِ والفاعلِ أو (نائب الفاعل) .

إذا كان للموقع أثر في تقسيم الجملة وتحديدها ، فإنّ له تداعياتٍ وآثارًا أخرى في مسار درسها ، تبرز بعضُها فيما يتعلق بالتوجيه النحوي للكثير من المسائل ، الأمر الذي أدّى إلى تغيير بعض الأحكام النحوية المقرّرة بحسب صناعة النحو ، واستحداث أحكام أو قواعد أخرى تصبّ في مجرى تلك الصناعة ومن ثَمَّ النظر إلى أثركلّ ذلك أو بعضه في معنى الجملة بالقدر الذي رسمه النحاة لأنفسهم ، أو تنبّهوا له ،أو آرتضوه ،أو اكتفوا بالإشارة إليه ، أو بتقريره .

فمن الأحكام المقرَّرة لدى النحاة أنّ الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة ، أو كجزء منه[1] ، ويضربون لهذا الحكم أمثلة عدّة توضّحه وترسّخه [2] ومن اللافت للنظر أنّ هذه الأمثلة . على كثرتها . لم يكن من بينها مطابقة الفعل مع فاعله في العدد ، إذ إنّ اللغة الفصحى لاتجيز مثل هذه المطابقة ، فالفعل يلتزمها مع الفاعل المفرد فحسب وهو أمر قد يقدح في ما قرّره النحاة بشأن هذه العلاقة بين الفعل وفاعله ، أمّا المطابقة في التأنيث فغير مطّردة إذ تضعُف بين الفعل والفاعل المؤنث إذا آتخذت كلمةٌ موقعاً متوسطاً بينهما ، بأن فَصَلت احدهما عن الآخر ، وكذلك إذا غادر الفاعل موقعه الأصيل المتأخر عن فعله ليتخذ موقعا متقدما عليه ، ويشترك مع الموقع في إضعاف هذه العلاقة نوع التأنيث في الفاعل ، أعني كونه مؤنثا تأنيثاً حقيقيًّا أَو مجازيّا [3] اسما ظاهرا كان أو

---

1 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 4 / 479 ، والأشباه والنظائر في النحو 2 / 78 – 79 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 515 .

2 – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 2 / 78 – 79 .

3 – (المؤنث الحقيقي): هو الاسم الذي يقابله مذكر من جنسه . أَمَّا (المجازي): فهو ماعدا الحقيقي ، أو ما ليس له مذكر من جنسه . ينظر: الحدود في النحو 47 ، ومختصر الصرف 33 .

ضميراً ظاهرا أو مستترا ، ففي ضوء ذلك كلّه يتحدّد وجوب تأنيث الفعل أو جوازه [1] ، فالفاعل إذا كان ظاهراً ذا تأنيث حقيقي وجب إثبات تاء التأنيث في فعله نحو (قامت هندٌ) [2] فإن وقعت كلمة غير (إلاّ) ، بين الفعل وفاعله أثّر موقعها هذا في حكم تأنيثه فتحوّل من واجب إلى جائز، نحو: (حضر القاضيَ امرأةٌ) [3] و(قام اليومَ هندٌ) [4] ، فيجوز أن نقول (حضرت القاضيَ امرأةٌ) و (قامت اليومَ هندٌ) ، وإذا كان الفاصل (إلاّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور فيجب أن نقول (ما قام إلاَّ هند) و (وما طلع إلاّ الشمس) سواء في ذلك الفاعل الحقيقي التأنيث أم المجازي [5]. ويرى سيبويه أنّ العلة في آنتفاء التاء هو طول الكلام [6]، ولعله يقصد انعدام المباشرة بين الفعل والفاعل وتباعدهما.

وذكر الخضري أنّ الفصل بينهما يُضعِف العناية بالفاعل وعندئذ يصير الفصل على حدَّ تعبيره ، كالعوض من تاء التأنيث . ثم إنّ خلوّ الفعل منها عند الفصل بـ (إلاّ) له دلالة على الفاعل الحقيقي الذي هو مذكر، إذ المعنى: ماقام أحدٌ إلا هندٌ [7] ، ويأخذ من يجيز إثباتها بظاهر اللفظ ، أعني: إسناد الفعل إلى فاعل

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 476 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 242 . 244 .

2 – ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى 254 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 476 .

3 – ينظر: الكتاب 2 / 38 .

4 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 477 .

5 – ينظر: المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

6 – ينظر: الكتاب 2 / 38 .

7 – ويجوز على وفق ذلك أن نقول في المؤنث المجازي (ما طلع إلاّ الشمس)أي:(ما طلع كوكبٌ إلاّ الشمسُ) .

ملفوظ به [1] .

ويجوز أن نقول: (طلع الشمس) من غير مطابقة في التأنيث ، لأنّ الفاعل مؤنث مجازي ولكنّ تغيُّر موقع (الشمس) بتقدمها على الفعل فرض تأنيثه فكان واجبا أن نقول: (الشمس طلعت) لأنّ النحاة . استناداً إلى الاستقراء . يوجبون المطابقة بين المبتدأ والخبر فـ (الشمس) في الجملة الأخيرة أصبحت مبتدأً أما الفاعل فتحول إلى ضمير مستتر يعود عليها فكوّن مع فعله جملة الخبر، ثم كانت قاعدتهم بإلزام الفعل تاء التأنيث إذا كان مسندا إلى ضمير مؤنث من غير فصل [2] .

وحكم الفاعل التأخر عن عامله وجوبا [3] ، تقول : (قام زيد) مؤخَّرًا المسند إليه (الفاعل) ، ولا يجوز أن يتَّخذ موقعا متقدَّما على رافعه وهو فاعل بل على أن يكون مبتدأً ، فـ (زيد) مسند إليه (مبتدأ) عندما تقول : (زيد قام) لامسندٌ إليه (فاعل) ، أَمَّا رتبة الفاعل عند الكوفيين فغير محفوظة إذ يجيزون تقدُّمَه [4] فـ (زيد) فاعل مقدَّم في (زيدٌ قام) .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الحكم في هذه المسألة نحوي ،لا أثرله في الكلام ، ذلك أَنَّ الأسلوب العربي يقبل أن تقول (ظهر الحق) و (الحق ظهر) تُقدِّم المسند إليه أو تُؤَخَّره . والنحاة وإنْ كانوا لاينكرون هذين التعبيرين، إلاَّ أَنّ البصريين لا يجيزون تقدُّمَ (الحَقّ) في (ظهر الحَقُّ) وهو فاعل،ولايقبلون تَأَخُّرَهُ في (الحَقُّ ظَهَرَ) وهو مبتدأ [5].

ويشترك الموقع الذي يتخذه المسند إليه (الاسم الظاهر) ، عندما يكون متأخَّرًا

---

1 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 369 – 370 .

2 – ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1 / 476 – 477 ، والفعل زمانه وأبنيته 214 .

3 – ينظر: المقتضب 4 / 128 ، والأصول في النحو 1 / 81 ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 78 .

4 – ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك 231 ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني 2/ 45.

5 – ينظر: إحياء النحو 55 .

عن فعله ، في حدوث أحكام نحوية عدّة ، منها : .

1 – أن يكون فاعلا [1] مع انتفاء مطابقة الفعل له في غير الإفراد ، فتقول : (قام زيد) و(قام الزيدان) و (قام الزيدون) [2] .

2 – إنَّ تحقُّقَ المطابقةِ بينهما على (لغة أَكلوني البراغيث) [3] ، نحو : (قاما الزيدان) و (قاموا الزيدون) و (قمن النسوة) ، يؤدَّي الى حدوث الأَوجه الاعرابية الآتية : [4]

أ – يكون الاسم الظاهر فاعلا ، و(ألف الأثنين وواو الجماعة ونون النسوة) ليس لهامحلّ من الأعراب فهي ليست ضمائر بل إشارات أو علامات تدل على الفاعل المثنى أو المجموع .

ب – يعرب كل من (ألف الأثنين و واو الجماعة و نون النسوة) فاعلا، اما الاسم الظاهر فيعرب بدلا ، وعلى هذا فانها هنا ضمائر وليست علامات .

ج – تكون الجملة مبنيّةً على التقديم والتأخير ، فالاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، خبره مقدَّم هو الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (الضمائر المتصلة) ، وعلى هذا فالجملة أصبحت اسمية ، لافعلية ، ثم إنّها تحوَّلت الى جملة اسمية كبرى ، في حين كانت في الوجهين الاعرابيين (أ) و(ب) جملة بسيطة ، تتكون من الركنين الرئيسين في بنائها ، أعني : المسند والمسند إليه فحسب .

---

1 – وقد يكون نائبا عن الفاعل عند بناء الفعل للمجهول .

2 – ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 170 .

3 – وهي لغة قليلة ينسبها بعض النحاة إلى (طيء)، وبعضهم إلى (أزد شنوءة) ، تتمّ على وفقها المطابقة في التثنية والجمع بين الفعل وفاعله . ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 236 ، وإحياء النحو 59 .

4 – ينظر: شرح الأشموني على الفية ابن مالك 1 / 171 .

3 – تحقُّق المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث في الأعمّ الأغلب عدا استثناءات ذكرها النحاة [1] ، وسبق أن ذكرنا منها ماله علاقة بظاهرة (الموقع) .

4 – يقوم موقع الفاعل المتوسط بين فعله والمفعول به بوظيفة تمييزه منه ، عند انعدام الاعراب اللفظي ، أعني : عندَ انتفاء الحركات الظاهرة وخلوّ الكلام من القرائن اللفظية والمعنوية ، وذلك في نحو: (ضرب موسى عيسى) ، فلا يجوز تأخير الفاعل (موسى) عن المفعول به (عيسى) لئلاَّ يحصل التباس في أيّهما الفاعل وايّهما المفعول ، فحِفْظُ الرُّتبةِ مُعتَبَرٌ هنا ومُعَتَدٌّ به [2] .

أَمَّا إذا وقع المسند إليه موقع الصدارة على فعله ، في نحو (زيد قام) ، ترتبت على ذلك أيضا أحكام وتداعيات نحوية ، منها : .

1 – تحوُّل الجملة من فعلية إلى اسمية لأَنَّ المسند إليه سيُعرَب مبتدأً ، وليس فاعلا .

2 – تتحول الجملة من فعلية بسيطة مقصودة لذاتها وذات معنى تامّ وقائم بنفسه الى تركيب نحوي يضمّ جملتين : (الاولى) اسمية ، توصف بأَنَّها كبرى ، لأنّ المبتدأ فيها (زيد)سيكون خبره جملة (قام) (والثانية) فعلية ، هي جملة (قام) مع فاعلها الضمير المستتر ، التي ستوصف . عندئذ . بأنّها جملة غير مقصودة لذاتها [3] ، لأنّها تشكَّل جزءاً متمّما لمعنى ذلك التركيب وبنائه .

3 – الخبر (قام) في ذلك التركيب سيكون محتفظا بموقعه المتأخر أصالة ،فلا يجوز

---

1 – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 242 . 243 .

2 – ينظر شرح الرضي على الكافية 1 / 190 .

3 – (الجملة غير المقصودة لذاتها) هي غير المستقلة ، أَي: التي يشكَّلُ معناها جزءا من معنى أكبر، كالجمل التي تقع نعتا أو حالا أو خبرا أو صلة . أَمّا الجملة المقصودة لذاتها فهي الجملة التي استقلَّت بمعناها .ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 33، والمساعدعلى تسهيل الفوائد لابن عقيل1 / 5 .

تغييره ، بأن يتقدَّم على(زيد)،لأنّه لو قُدِّم لتغيّر إسنادهُ من كونه مُسندا إلى ضمير مستتر ، إلى أن يكون مسنداً إلى اسم ظاهر، وهو (زيد) ، وعندئذ تعود الجملة إلى فعلية بسيطة ، بعد أن كانت اسمية كبرى .

4 – إنّ تحوّل الجملة من الفعلية إلى الاسمية يعني قبولها أثر النواسخ الداخلة عليها ، إذ إنَّها مختصَّة بالدخول على المبتدأ والخبر ، فتقول مثلا : (إنّ زيدا قام) .

5 – وجوب المطابقة بين ركني هذه الجملة الاسمية، أعني : بين المبتدأ والخبر إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فتقول: (زيد قام) و(الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) و (هند قامت) و (الهندانِ قامتا) و (الهندات قمْنَ) .

6 – إنّ القول باختصاص ادوات الشرط بالدخول على الجملة الفعلية [1] لايتناقض مع دخولها على (أحد) في قوله تعالى ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين آستجارك فاجرْه ﴾ [2] وفي نحوه من الشواهد الفصيحة ، ذلك لأن (أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور والتقدير: . وإنْ آستجارك أحدٌ من المشركين آستجارك [3] ، فالجملة على هذا التقدير فعلية ودخول إداة الشرط يتّسق مع ما قرّره النحاة بشأنها . ويلاحظ أنّ أصحاب هذا التوجيه ،أعني: البصريين تأوّلوا وتكلفوا كثيرا ليتخلصوا من إشكالية دخول أداة الشرط على الاسم المرفوع المتقدّم على عامله الذي أَعربوه مبتدأً في تركيب آخر مشابه في نحو:

(زيد قام) فتركوا مقالتهم باسمية (أحد آستجارك) ، بأن فرّوا إلى تقدير فعل واجب الحذف ، يفسره المذكور ، لفاعل لم يرتضوا فاعليتَهُ من قبلُ ، فلو أَعربوا

---

1 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 85) 2 /361 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2 / 64 .

2 – التوبة 6 .

3 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 474 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 172 .

(أحد) مبتدأ [1] لتنافى ذلك مع قاعدة دخول أداة الشرط على الجملة الفعلية ، ولو أَعربوه فاعلا مُقَدَّما للفعل المذكور لحدث تناقض من وجهين : . (الأول): عدم إجازتهم تقدم الفاعل ، فهو مع فعله كالكلمة الواحدة أو كالجزء منها ، (والآخر) : أنّهم لايخلون الفعل المذكور (استجارك) من الضمير المستتر الذي يعود على الاسم المرفوع . ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أَنَّ منشأ القول بالجملة المفسَّرة ، التي لامحلّ لها من الاعراب بدأ من هنا لان الفعل المذكور (المفسَّر) واقع في جملة لامحل لها من الاعراب ، لأنّها جملة تفسيرية [2] .

7 – يتَّضح مِمَّا سبق أنّ الموقع (الشكلي) لـ (زيد)،في نحو (زيد قام) ، له تأثير واعتبار عند البصريين ، ذلك أنّ تقدّمه على الفعل غيّر محلّه الاعرابى، فبعد أن كان فاعلا عند تأخره أصبح مبتدأً وتبع ذلك تغيّر في المعنى ، بأن تحوّل من معنى الفاعلية إلى معنى الابتداء أمّا من جهة بناء الجملة فقد تحوَّلت ، بتأثير موقع المسند إليه ، من فعلية (قام زيد) ، إلى اسمية (زيد قام) . أَمَّا الكوفيون فيرون هاتين الجملتين جملة واحدة سواء من جهة البناء النحوي أم من جهة المعنى ، فـ (زيد) مسند إليه (فاعل) وهو مؤخر عن فعله أصالة وفي الجملة الثانية لازال فاعلا، لكنَّه مقدَّم على فعله ، فالجملة

---

1 – وقد أجاز بعض الكوفيين أَن يكون (أحد) مبتدأً ، خبره (آستجارك) ، والذي سوّغ الابتداء به ، مع كونه نكرةً وقوعه بعد اداة الشرط ، ونعته بالجار والمجرور بعده . ينظر: . الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 85) 2 / 395 ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني 2 / 64 . وكان الاخفش يرى هذا الرأي أيضا لكنّه عدّ إعراب البصريين ، الذي ذكرناه ، أقيس . ينظر كتابه : معاني القرآن 208 ، والانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 85) 2 / 366 .

2 – ينظر: فقه اللغة المقارن 58 ، والفعل زمانه وأبنيته 209 .

. إذن . فعلية بسيطة في الحالتين. وعلى هذا، فموقع (زيد) الشكلي من الجملة ، لم يؤثر عندهم في معناه الاعرابي ، ولكن ترتّبت عليه دلالة بلاغية وهي العناية بالفاعل والاهتمام به من جرّاء التقديم . وتظهر فائدة مذهب الكوفيين هذا في توجيه دخول اداة الشرط على الاسم المرفوع ، الذي سبق أن بَيَّنَّاه ، فهم يرون أَنّ (امرؤ) فاعل مقدَّم على فعله المذكور (هلك) في نحو (إنْ أمرؤٌ هلك) ، وكذا الأَمر في الآية الكريمة التي سبق ذِكْرها ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين آستجارك فَأَجِرْهُ ﴾ ، ذلك أنّ دخول الأداة متَّسق مع مذهبهم، فالسياق فعلي والجملة فعلية لاتغيُّرَ فيها سوى تقدُّمِ الفاعل على فعله المذكور فلا حذف ولاتقدير [1]،وهذا يعني أنهم يخلون الفعل من الضمير وهو مذهب له آعتبار عند ابن مضاء القرطبي فهو بعد أن بيّن أنّ الدلالة على ضربين : (((دلالة لفظية) مقصودة للواضع كدلالة الاسم على مسماه ودلالة الفعل على الحدث والزمان (ودلالة لزوم) كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفعل المتعدّي على المفعول به وعلى المكان)) [2] رجّح أنْ تكون دلالة الفعل على الفاعل لفظيةً فإنّك تستطيع أن تعرف نوع الفاعل سواء أكان غائبا أم حاضرا متكلّما أَم مخاطَبا مذكَّرا أم مؤنثا ، من حروف (نأيت) التي تجعل الفعل مضارعا نحو (يعلم) و (أَعلمُ) و (نعلم) وكذلك ((يُعرَف من لفظ (عَلِم) أنّ الفاعل مذكر وعلى هذا فلا ضمير لان الفعل يدل بلفظه عليه كما يدلُّ على الزمان فلا حاجةَ بنا إلى إضمار)) [3] . فما يراه ابن مضاء يتّفق . في النتيجة . مع مذهب الكوفيين في خلوّ الفعل من الضمير في نحو (زيد قام) ، وفي كون هذه الجملة ونحوها

---

1 – ينظر: شرح خالد الأزهري على (موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب ، لابن هشام الانصاري) 68 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه 54 ، والفعل زمانه وأبنيته 210 .

2 – الرّدُّ على النحاة 82 .

3 – المصدر نفسه والموضع نفسه .

بسيطة ، إلاّ أنّه يختلف معهم في أنّ الفعل يدل على الفاعل بلفظه لا كما يرون أَنّه الاسم المتقدَّم .

وقد أثيرت بعض الاعتراضات على مذهب الكوفيين القائل : بجواز تقدم الفاعل ، منها مثلا: إنّ القول بذلك يؤدي إلى انتصابه عند دخول الحرف الناسخ (إنّ) فتقول في جملة (محمد حضر) مثلا: (إنّ محمداً حضر) فيصبح (محمداً) معمولا
لـ (إنّ) ويبقى الفعل بلا فاعل ، وتقول في جملة (عبد الله قام) : (رأيت عبد الله قام) فيتحول الفاعل إلى مفعول فلا يبقى للفعل (قام) فاعل ، وقد تقول : (عبدالله هل قام ؟) فيكون موقع الاستفهام سببا في عدم جواز إعمال الفعل فيما قبله ويظل بلا فاعل أيضا [1] .

إنّ مثل هذه الاعتراضات هي من وحي الصناعة النحوية ، فلم يكن العربيّ يُفصِح عما يجول في خاطره استنادا إلى معايير منطقية محكمة أو انسجاما مع تسلسل منطقي سواء من جهة مبنى كلامه أَم من جهة معناه ، فالجمل المتقدّمة لاتحمل معنى واحداً أو متطابقا ، ولذا لم يكن بناؤها النحوي واحداً ، ثمّ إنّ النواسخ أو العوامل الأخرى المختصة بالدخول على الأسماء إنما تدخل على الاسم المتقدم إذا كان مسندا اليه (متحدّثا عنه) سواء أَكان مبتدأً على رأي البصريين أم فاعلاً متقدَّما أو نائبا عن الفاعل على مذهب الكوفيين ، ذلك أنّ موقعه هذا يؤهِّلُه لقبول التّصرّف النحوي اذا جاز هذا التعبير ، فمعناه النحوي مجرّدا عن العوامل غيرُه عند دخولها عليه ، فلا تعارض مع السليقة عند ما نقول . على وفق المذهبينِ في نحو(زيد قام)
و (زيد ضُرِب) . : (إنّ زيداً قام) و (إنّ زيداً ضُرِب) و (ظننت زيدا قام)
و(ظننت زيداً ضُرِب) ، فالمسند إليه هو هو مقصود في الكلام أو مُتحدَّث عنه

---

1 – ينظر: المقتضب 4 / 128 ، ومعاني النحو 2 / 465 ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها 181 .

أو (موصوف) كما يطلق عليه الدكتور الجواري [1]،غاية ما في الأمر أَنّه نُسِخَ محلاً

إعرابيا وحركةً بسبب هذه العوامل الداخلة عليه . وعلى فرض (فقد الفاعل) من الكلام كما ذهب المبرّد [2] وهو يردّ على الكوفيين . على أنّني لا أراه مفقودا ، إذ لازال مُسْنَدا اليه في الأصل ولكنّ آتّخاذه موقعا جديداً في الجملة مُقدَّما على الفعل أباح له محلاً اعرابيا جديداً وحركة جديدةً ، وقد آقتضى ذلك قصدُ المتكلِّمِ ومرادهُ . أَقول : على فرض فَقْده فإنّ المعاني المتحققة في تلك الجمل كاملة ومفيدة ، ثُمَّ إنّ آنتفاء الفاعل لتوافر الدليل عليه رأي يقول به شيخ الكوفيين الكسائي [3] وهو ماقد يُردّ به أيضا على اعتراضات المبرّد السالفة ، فلا يوجد أدنى لبس . استنادا إلى دليل المعنى ، لا إلى صناعة النَّحو . في معرفة الفاعل في نحو (إنّ زيداً ضرب عمراً) .

ومن الاعتراضات على مذهب الكوفيين في هذه المسألة أيضا : أنّ تجويزهم تقدُّمَ الفاعل يقتضي أن تقول :(الزيدان قام) و(الزيدون قام) [4] لأَنَّ الأَصلَ (قام الزيدان) و(قام الزيدون)، وأَرى أنّ هذا الاعتراض أيضا لايستند الى واقع الاستعمال اللغوي فلم يرِد شاهد فصيح . في حدود ما أعرِف . على نحو (الزيدان قام) ، حتى نتبيّن رأي الكوفيين فيه ، كما إنّه لا دليل على إجازتهم مثل هذا التعبير أو عدمها .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أَنّ عدم المطابقة أو آلتزامها ، لاعلاقة له بكون هذه

---

1 – ينظر: نحو التيسير 123 .

2 – ينظر: المقتضب 4 / 128 .

3 – ينظر: البرهان في علوم القرآن 3 / 114 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 512 ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي 229 .

4 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 466 .

الجملة اسمية أو فعلية ((ذلك أنّ المطابقة بين المسند والمسند إليه لا تجيء تبعًا لأَنَّ المسندَ فعلٌ أو اسم ، ولا لِأَنّ المسندَ إليه مبتدأٌ أو فاعل ، بل تجيء تبعا لتقديم المسند إليه أو تأخره 000 فالمسند إليه إذا تقدَّم وجب أن يكون في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد وإذا تأخَّر كان المسند مفردا في كل حال)) [1] ،وبعبارة أخرى إنّ المطابقة في العدد يلتزمها العرب ((إذا تقدم المسندُ إليه ، فإذا تأَخَّر تركوا رعايتها وجعلوا المُسندَ موحَّدًا . هذا اسلوب العرب في كلامهم ، سواءٌ فيه الفعلُ والاسمُ ، والمبتدأُ والفاعلُ)) [2] .

وقد وصف الدكتور مصطفى جمال الدين ماذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنَّه على قدر كبير من الوجاهه ودافع عنه قائلا: ((ولا أظنّ أنّه يرِد على الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ (قائم) في جملة (أقائم الزيدان ؟) مبتدأ في اعراب البصريين فيكون هو المسند إليه المتقدم ، فتنخرم القاعدة التي استنبطها لاشتراط التطابق إذا تقدم المسند إليه، وذلك لأنّ الذي أُسنِد إليه القيام حقيقة هو (الزيدان) . وما إعراب البصريين له: (فاعلا) سدّ مسدّ الخبر إلاّ بوحي من هذا الفهم ، ولايُعرَف لاعرابهم (قائم) هنا مبتدأ . وليس خبرا مقدما كما صنعوا في جملة (أقائمان الزيدان؟) . وجه من الوجوه المعقولة غير اشتراطهم التطابق في الجملة الاسمية . لانّه متوافر في الجملة الثانية غير متوافر في الأولى وإلاَّ فهما من حيثُ الاسنادُ سَواءُ)) [3] .

وتُعدُّ ظاهرة الموقع من وسائل الدرس النحوي في توجيه بعض مسائل(نائب الفاعل) إذ قد يُحذَف الفاعل من الكلام ، فينوب عنه ما هو صالحٌ للنيابة ، من مفعول، أو مصدر ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، وهنا يختلف النحاة في أيهما اولى الانابة عن الفاعل من غيره ، وينفرد الاخفش بإيلاء الموقع الذي يحتلُّه المفعول به ، قُربًا من الفعل أو بُعدًا عنه ،

---

1 – إحياء النحو 57 .

2 – المرجع نفسه 59 .

3 – البحث النحوي عند الأصوليين 254 – 255 .

أهميةً في إقامتهِ مقامَ الفاعل فإن كان مُتَّخِذًا موقعا متصدَّرًا ، أي : كونه أقرب إلى الفعل من غيره تعيّنت إنابته ، وإنْ أخذ موقعا متأخراً بأن تقدم عليه غيره أصبحت إنابته جائزةً ، لاواجبةً ، فلا امتياز له فيها بعد أن تقدَّم عليه ما هو صالح أَيضا ليكون نائبا عن الفاعل ، أعني : المصدر، أو الظرف ، أو الجار والمجرور ، فعلى مذهبه يجب أن تقول في نحو (ضَرَب عمروٌ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير في داره) : (ضُرِب زيدٌ ضَربا شديدا 000) و (يجوز) أن تقول في نحو (ضَرَب عمروٌ ضرباً شديداً زيداً 000) : (ضُرِب ضَرباً شديداً زيدٌ 000) أو (ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيداً) [1] .

ولم يكن للموقع من أثر فيما قرّره الفريقان البصري والكوفي في هذه المسألة ، فالبصريون يرون أنه تتعين إقامة المفعول به ولاتجوز إقامة غيره مع وجوده فيما يرى الكوفيون أنه تجوز إقامة غيره مع وجوده متقدَّمًا كان أم متأخَّرًا [2] .

ويلتفت قسم من النحاة نحو جهة المعنى فيرى أن الأهم في الكلام أولى بالنيابة من غيره فإذا كان القصد متجها نحو وقوع الضرب (أمام الامير) مثلا أُقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهكذا [3] ، فيما يرى آخرون أَنَّ المفعول به مقدَّمٌ وجوبا في النيابة على غيره ، لأنّه قد يكون هو الفاعل في المعنى ، نحو (((أَعطيتُ زيدًا ديناراً)، أَلاَترى أَنَّه آخِذٌ ؟ وأوضح من هذا (ضارَبَ زيدٌ عمراً) ، لأنّ الفعل صادر عن (زيد) و (عمرو) ، فقد اشتركا في إيجاد الفعل)) [4] .

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 509 . 511 ، وآرتشاف الضَّرَب من لسان العرب 528 والبحر المحيط 8 / 45 .

2 – تنظر: المصادر أنفسها، والمواضع أنفسها .

3 – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 2 / 97 – 98 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 389 ، والنحو الوافي 1 / 120 .

4 – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 157 .

وهنا أقول : إنّ من علامات الاهتمام أو العناية بالمعنى المقصود ، هو الموقع المتقدّم للفظِهِ ، وكذا الأَمر عندما يكون المفعولُ به هو الفاعلَ في المعنى ، أو عندما يكونُ مُشترِكًا في إيجادِ الفعل ، فهذا أَدعى لاتَّخاذهِ موقعًا متقدَّمًا قريبًا منه ، ليقوم بوظيفة المُسندِ إليه أو المُتحدَّثِ عنه ، وعلى وفق ذلك ربّما نستطيع فهم العلة في تعيّن إقامة المفعول به المُتقدَّم عندَ الأخفش . وإذا كان الفعل متعدَّيًا إلى أَكثر من مفعول واحد ، وبُنِيَ للمجهول قام المفعولُ ذو الموقعِ الأَقربِ إِليه بوظيفة أَمنِ اللَّبس وذلك بانابته عن الفاعل وجوبا [1] . ويرى الدكتورفاضل السامرائي أنَّ ما ((ذكره النُّحاةُ في إنابة أيَّ المفعولين صحيح ، غير أنّه ينبغي أَن لاننسى أنّ ذلك بحسب المعنى ، فقد تُنيبُ الأَوَّلَ أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض ، فإنَّكَ تُقِيمُ مقاَم الفاعِل ماكان أَولى بالعنايةِ والاهتمام)) [2] .

---

1 – ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 157 .

2 – معاني النحو 2 / 500 .

للمتكلَّم بجملة المبتدأ والخبر حظٌّ من الحريّةِ في تغيير موقع كلّ مِن رُكنيها تقديمًا أوتأخيرًا ، فإذا لم يكن الخبرُ مِمَّا يجبُ تَاخيرُه ، أو مِمَّا يِجبُ تقديمة جازَ التَّقديمُ والتأخيرفيه ، ولكن يصبح احتفاظُه بمِوقعهِ المُتأخَّرِ واجبًا ، ورتبتُه محفوظةً ، إذا كان فعلاً مُسنَدًا إلى ضمير مستتر ، نحو (زيد قام) ، إذ إنّ تغييرَ موقعه ، بأَن يسبقَ المبتدأَ يُحدِثُ تداعياتٍ نحويَّةً كثيرة سبق أن فصَّلنا القولَ فيها ، وكذلك إذا تساوى مع المبتدا أو تقارَبَ معَه تعريفًا أو تنكيرًا نحو (زيد أخوك) و (مُكافِحٌ أَمينٌ جنديٌّ مَجهولٌ) ، فكلٌّ من
(زيد) و (أخوك) معرفة صالحة لأَن تكونَ مبتدأً ، وكلٌّ منٍ النكرتين المخصوصتين (مكافح أمين) و (جنديّ مجهول) تصلحُ لأِن تُعرَبَ مبتدأً أيضا ، ولذلك كان آتخاذُ الخبرِ موقعًا متأخَّرًا واجبا ، لكي يقومَ بوظيفةِ تمييز المبتدأ منه [1] .

فإن حضرت قرينة (المعنى) جاز تأخيره ، فتقول في نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) :(أبو حنيفة أبو يوسف) ، مُقَدَّمًا الخبرَ (أبو حنيفة) ، إذ لاخوفَ مِن التباسه بالمبتدأ لأن المعنى يقتضي تشبيهَ (أَبي يوسف) بِـ (أَبي حنيفة) صاحبِ المذهبِ الفقهيَّ المعروف لا العكس [2] . والقرينةُ اللفظية تسمح للخبر أيضا بأَن يتقدَّم المبتدأَ ، على الرَّغم من تساويهما في التنكير، فـ (حاضرٌ): خبر مقدَّم جوازا و(رجل) مبتدأ في جملة (حاضر رجل أديب) وذلك لأَنَّ المبتدأَ النكرةَ قد تخصَّص بالوصف (أديب) ، فاقتربَ مِنَ التَّعريفِ ، فأَمكنَ تمييزه ، بسبب القرينة اللفظية (الوصف) ، من الخبر [3] . وبسبب هاتين القرينتين ينتفي تأثير الموقع الشكلي في تحديد ركني الجملة ، لأَنَّهما تكفَّلتا بالقيام بهذه الوظيفة .

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 232 ، والنحو الوافي 1 / 493 .

2 – ينظر: المصدر نفسه 1 / 233 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
. 106

3 – ينظر: النحو الوافي 1 / 494 .

أثارالنحاة القدامى والمحدثون جدلا في أحقية المعرفتين المتساويتين أو المتقاربتين

المبحث الثالث : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ جملةِ المبتدأ والخبرِ .

في التعريف ، وفي أحقية النكرتين إذا تساوتا في درجة الاقتراب من التعريف في أَن تَكُونَا المبتدأَ ، فَمِنهم مَن استنَد إلى الموقع في تحديد الأحقيَّة ، فالمُقَدَّمُ هو المبتدأ ، سواء تساوت رتبةُ المعرفتينِ أَم اختلفتا. وبعضهم لم يعتدّ به فالمُقَدَّمُ يجوزُ أَن يكونَ مبتدأً أو خبرًا مطلقا، ومنهم من يرى أَنّ المبتدأَ ما كان أَعرفَ ، أو كان معلومًا عندَ المُخاطَبِ ، فإن كان المبتدأُ والخبرُ معلومينِ لديه لكنَّه جهل النسبةَ ، فالعودةُ إلى الموقعِ كفيلةٌ بالتَّحديدِ ، ذلك أَنَّ المُقَدَّم هو المبتدأ [1] . فيما يرى آخرونَ أَنَّ المُشتَقَّ هو الخبرُ وإِنْ تقدَّمَ ((لأَنَّهُ الدَّالُّ على المعنى المُسنَدِ إلى الذّاتِ ، والذَّات المُسنَد إليها ، فيكون الدَّالُّ عليها هو المبتدأَ ، فإذا قلتَ :(زيد المنطلق) أو(المنطلق زيد) ، فـ (زيدٌ) مبتدأُ ، و (المنطلقُ) خبرُه فيهما)) [2] . وهنا لا يكون للموقع تأثير في تحديد المبتدأ ، ويرى السيوطي أَنَّ الفرق في المعنى بين (زيد أخوك) و(أخوك زيد) من وجهينِ : (((أحدهما) أنّ (زيد أخوك) تعريفٌ للقرابة ، و(أخوك زيد) تعريف للاسم ، (والثاني) أنّ (زيد أخوك) لاينفي أنْ يكونَ له (أخٌ) غيره ، لأنَّك أَخبرت بالعامِ عن الخاص ، و(أَخوكَ زيدٌ) ينفي أَن يكونَ له (أخٌ) غيرُه ، لانك أخبرت بالخاصِ عن العام ، وهذا مايشير إليه الفقهاء في قولهم : (زيد صديقي) و (صديقي زيد) [3] .

---

1 – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 2 / 451 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 332 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 326 .

2 – حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 332 ، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 2/ 451 .

3– الأشباه والنظائر في النحو 2 / 268 .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ معرفةَ ظروفِ الكلام وسياقهِ ومُلابساتهِ أَمرٌ لاَبُدَّ منه ، لِلتَّمييزِ بين المسند والمسند إليه ثم إنّ المعنى .كما يرد لايكاد يختلف بتغيير موقع كلٍّ منهما ، ذلك ((أنّ الترتيب بين المسند والمسند إليه ، حين يكون كُلٌّ منهما معرفةً ، لا يعدو أن يكون أَمْرَ أُسلوبٍ ، إذ لا يكادُ المعنى يختلفُ بتأخيرِ خبرِ أَحَدِهما أَو تقديمِه . أُنظرْ أَيضًا الى قول يوسف لأخوته في قوله تعالى : ﴿ أنا يوسف وهذا أخي قد مَنّ الله علينا ﴾ [1] ، فلاشكَّ أنّ المسند إليه هنا هو الضمير (أنا) لأنه يشير إلى شخص معين ماثل أمامهم يرون من سماته ومن ملامحه ومن زيِّه مالا يتطرَّقُ اليه شكُّهم وتهدف الآية أَن تَصِفَ ذلكَ الشَّخصَ الماثلَ أَمامَهم بوصفٍ جديد يجهلونَه ، وهو أنّ اسمَه (يوسف) ، كذلك قولُه

(هذا أخي) ، فقد كانوا يشاهدون (بنيامين) ، ويرونَه بِأَعيُنهم ويعرفون كلّ سماته ، غير أَنَّهم كانوا يجهلون أُخُوَّتَهُ لِلشَّخص الآخرِ الواقفِ أمامَهم)) [2] .

ويُستَثْنىَ من هذه الأحكام ، المعرفة (اسم الإشارة) المقرون بالتنبيه (ها) ، مع معرفة أخرى ، إذ يتعين أنْ يكونَ مبتدأً ، لأَنَّ ما يدلُّ على التَّنبيهِ يقتضي أن تكون له الصدارة في الكلام فيبقى الخبر متأخرا وجوبا على وفق ذلك نحو

(هذا أخي) ، فإن كان ضمير الرفع المنفصل (نا) ركنا في الإسناد ووقع موقعا متوسطا بين حرف التنبيه واسم الإشارة أثّر موقعه في تغيّر المحل الأعرابي لها من كونها مبتدأ الى أن تكون خبراً لأن الضمير سيكون هو المبتدأ فتقول (ها أنا ذا)وقد سُمِع قليلا

(هذا أنا) [3] ، وهذا يعني أنّ اسم الإشارة في الجملة الأخيرة سيعود إلى محله الإعرابي الأول ، أعني الابتداء مما يستلزم أن يكون الضمير خبرا مؤخرا وجوبا لانتفاء الفصل .

---

1 – يوسف 90 .

2 – من أسرار اللغة 324 .

3 – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 332 ، والنحو الوافي 1 / 337 ، 498 .

إنّ وجود قرائن الكلام يمنعُ التباسَ المبتدإِ بالخبر اذا كانا معرفتين ، ويُبِيحُ تبادلَ المواقع بينهما بحسب الدواعي ، فإن خفيت فعندئذٍ التزامُ الترتيب أي : تقدُّم المبتدإِ وتأخُّرُ الخبرُ سيكونُ الوسيلةَ الى تعيين كلّ منهما ،لاتّساقِهِ مع أصل بناء جملة المبتدأ والخبر [1] .

وقد يُقدَّمُ الخبرُ وجوبًا فيكون موقعُه هذا مانعًا لحدوث التباس في المعنى ، أوفي الاعراب أو في اللفظ والكتابة [2]، فلفظ الجلالة المجرور خبرٌ مُقَدَّمٌ وجوبًا في جملة (للهِ دَرُّكَ) [3]، ولكنّه إنْ رجع الى موقعه الأصيل فقلنا :(درُّك لله) لم يتضح المعنىالمقصود من الجملة وهو إرادة التّعجب.كذلك يقع الخبرفي موقعٍ متقدَّمٍ وجوبا اذا كان مُسندًا إلى (أَنَّ) المفتوحة المشدّدة ، كقولك (عندي أَنّك بارع) [4] . وقد ترتَّبت على وجوده في هذا الموقع النتيجتان الآتيتان : .

أ – انتفاء الالتباس بـ (إنَّ) المكسورةِ المشدّدة ، أوبِ (أَنَّ) المفتوحة المشدّدة التي بمعنى (لعلّ) [5] لأَنَّهما لايتقدَّم معمولُ الخبر فيهما عليهما ، سواء أَكانَ هذا المعمول ظرفًا أَم غيرَ ظرفٍ [6] ، فيتعيَّن عند ذاك أن تكون (أَنَّ) مصدريَّةً تفيدُ التَّوكيدَ ، و (عندَكَ) خبراً ، لامعمولاً لِشيء .

---

1 – ينظر: النحو الوافي 1 / 499 – 500 .

2 – ينظر: المرجع نفسه 1 / 505 .

3 – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 332 ، والنحو الوافي 1 / 504 .

4 – ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1 / 270 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 332 ، والنحو الوافي 1 / 504 – 505 .

5– ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك 109 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 /101 ، والنحو الوافي 1 / 505 .

6 – ينظر: النحو الوافي 1 / 637 .

ب – وإذا كان الأَمرُ كذلك فإنّ (أَنَّك بارع) مصدر مؤوَّلٌ من (أَنَّ ومعموليها) في

محلَّ رفعٍ مبتدأٌ ، فلابُدّ من اعتبار (عندي) . إذن . خبرًا مُقَدَّمًا له ، فلو أُخِّرَ(عندي) فقلنا : (أَنّك بارع عندي) تعيَّن أن تكونَ (أَنَّ) إمَّا مكسورةً مشدَّدة وإمَّا مفتوحةً مشدّدة بمعنى (لعلّ) ، وعندئذ يكون (عندي) معمولاً وليس خبرًا لأَنَّ الخبر سيكون:(بارع) معموله : (عندي) كما قلنا ، ويترتَّبُ على ذلك تغيُّرٌ في المعنى تَبعًا لتعدُّدِ الاحتمالات الإعرابية [1] الأَمرُ الذي قد يُورِثُ لَبسًا في المعنى المقصود ، فضلا عن اللَّبس الذي قد يحصلُ أيضا في التلفّـظِ بـ (أَنّ) أو في كتابتها ، ولهذا كان الموقعُ المتقدَّمُ للخبرِ وجوبا مِن وسائِلِ منعِ ذلك .

وفي ماعدا مواضع تقديم الخبر وجوبا ، أو تأخيره وجوبا ، يجوز . كما قلنا . تغيير موقعه من المبتدإِ ، تقديمًا أو تأخيرا ، إذ يجوز أن نُقَدَّمَهُ فنقول في نحو (زيد قام أبوه): (قام أبوه زيد) ، فلا نلحظ تأثيرا لموقعه المتقدَّم في التوجيه النحوي للجملة التي يُعَدُّ جزءًا منها أوفي تغيير حكمه الاعرابي ، ولكنّ تغيُّرَ موقعه بأن يتقدَّمَ على المبتدأ ، وهو جملة فعلية فعلها من أفعال المدح أو الذم نحو (بئس ونِعم) يخلق تداعيات نحوية عدّة ، فـ (زيد) في نحو

(زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) مبتدأ و (نِعْمَ الرجل) جملة فعلية خبر [2] ، فإن قلنا . مقدَّمين الخبر . (نِعْمَ الرجل زيد) ، ترتّب على ذلك مايأتي : .

(أولاً) : . حدوث تركيب نحوي جديد يُطلِقُ عليه النحاة(باب نِعْمَ وبِئْسَ) له دلالة خاصة، وترتيب خاص هو:(فعل المدح أو الذّم + فاعله + المبتدأ الذي يسمى(المخصوص بالمدح أو الذّم) .

(ثانيا) : في هذا التركيب الجديد تحدُث أوجه إعرابية للمخصوص بالمدح أو الذّم ، عدا كونه مبتدأً مؤخّرًا خبره ماقبله ، هي :

---

1 – ينظر: النحو الوافي 1 / 505 .

2 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 167 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 103 .

1 – خبر لمبتدأ محذوف وجوبا [1] ، تقديره : نِعْمَ الرجل هو زيد ، وعلى وفق هذا الوجه يترتّب ما يأتي : .

أ . يتحوّل المخصوص بالمدح أو الذم من (مسند إليه) مبتدأ مؤخر ، إلى (مسند) خبر ، وبهذا يتحوَّل من (مُتحدَّث عنه) أو (محكوم عليه) إلى (مُتحدَّث به) أو (محكوم به) ، وعلى وفق ذلك لا توجد إمكانية لدخول بعض النواسخ على (زيد) لكونه خبرًا ، لامبتدأً [2] .

ب – يتحول أسلوب المدح أو الذّم من جملة واحدة مترابطةٍ بناءً ومعنًى ، الى جملتين منفصلتين من جهة البناء النحوي ، (الأولى) : فعلية (نِعْمَ الرجل) و(الثانية): اسمية (مبتدأ محذوف وجوبا وخبر) لا يربطُها بالجملة الأولى سوى شيءٍ مقدّر، وهو الضمير المحذوف وجوبا (المبتدأ) الذي يقدّر بـ (هو) ، والذي يعود على فاعل (نِعْمَ) ، أو (بِئْسَ) ، وينبني على هذا اشتراكهما في الدلالة على المدح أو الذم .

ج – لايكون لجملة (نِعْمَ الرجل) محلٌّ من الإعراب ، لأنّ الخبر سيكون (زيد) . كما قلنا . ، فتعُدّ على وفق ذلك جملةً ابتدائيَّة ، لايؤهّلها موقعُها الشكلي ، بسبب أصالته (لاتقديم فيه ولاتأخير) لتكون من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب .

2 – مبتدأ لخبر محذوف وجوبا ، التقدير: نِعْمَ الرجل زيد الممدوح أو :
بِئْسَ الرجل زيد المذموم ، وعلى هذا الوجه يمكن ملاحظة مايأتي : .

---

1 – ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك 2 / 378 ، والنحو الوافي 3 / 378 .
2 – ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 2 / 349 .

أ – انطباق الملاحظة (ب) من الوجه الاول على هذا الوجه الاعرابي ، عدا وجود الرابط المقدر الضمير (هو) بين الجملتين : (نِعْمَ الرجل) و (زيد الممدوح) وعندئذ يكون تآلفهما أو آتّحادهما في إطار تركيب نحوي واحد يضمّهما وسيلة لفهم ما يدلان عليه وهو إرادة المدح أو الذّم .

ب – انطباق الملاحظة (ج) من الوجه الأول على هذا الوجه الاعرابي .

ج – يتحول (زيد) من مبتدأ مؤخّر للخبر المقدَّم الجملة الفعلية (نِعْمَ الرجل)، إلى مبتدأ ذي موقع أصيل ، لخبر (مفرد) [1] مقدّر مؤخّر أصالة .

3 – أن يُعرَب بدلا من فاعل (نِعْمَ أو بِئْسَ) [2] ، ويلاحظ على هذا الوجه مايأتي :

أ – إنّ المخصوص بالمدح أو الذم سيكون هو المقصود بالحكم بحسب تعريف (البدل) [3] .

ب – تركيب المدح أو الذم على هذا الوجه يتكون من جملة واحدة مستقلَّة ، وهو هنا يتفق مع الوجه الاعرابي المشهور ، أعني : كون المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأً مؤخَّرًا ، خبره الجملة الفعلية التي قبله في أنّهما جملة واحدة ، مع فارق أنّ الجملة على الوجه الذي نحن بصدده فعلية بسيطة ، وأَنّها على الوجه المشهور اسمية كبرى ،

---

1 – أي : ليس جملةً .

2 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 103 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 379 .

3– يقول ابن مالك : ((التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا)) ،ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2 / 247 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 383 .

مِمَّا يتيح دخول نواسخ الابتداء على المخصوص بالمدح أو الذم فيها لكونه مبتدأ [1]، مع انتفاء ذلك في الوجه الآخر ، لأنَّ الجملةَ على وفقه فعليَّةٌ كما هو واضح .

إنّ القول بتقدير مبتدأ محذوف وجوبا يُضعِف الدلالةَ الخاصة التي من أجلها أَنشأَ المتكلِّمُ هذا التركيبَ ، وهي إرادة المدح أو الذم ثم إنّ مبدأ التقدير نفسه يعدّ مرجوحا في حالة توافر إمكانية عدم القول به في الكلام وهذه الملاحظة تنطبق على تقدير الخبر أيضا لأنّ الكلام على وفقه سيكون فيه خطل وتطويل ، إذ يُغنِي فعل المدح (نِعْمَ) عن تقدير (زيد الممدوح) ، ويغني فعل الذّم (بئس) عن تقدير (زيد المذموم)،وعليه فإنّ إعرابَ المخصوص بالمدح أو الذّم مبتدأً مؤخراً للخبر المقدَّم ، أو إعرابه بدلاً من الفاعل ، وجهان مقبولان،لانعدام التقدير أو التأويل فيهما ، وقد يُرجَّح الوجه الأول لكون المخصوصِ هو المسند إليه أَصالةً وهو المبتدأُ المُتحدَّث عنه المحكوم عليه ، ثم إنّ موقعه من الجملة على هذا الوجه يؤكِّد الأهتمامَ بالمعنى المُرَاد ، الذي من أجله أُنْشِىءَ هذا الأسلوب ، ولذلك كان المخصوصُ بالمدح أو الذّم ((أَخصَّ من الفاعل ، لامساويًا له ، ولا أَعَمَّ ، ليحصل التفصيل بعد الاجمال ، فيكون أوقعَ في النَّفس ، ولذا وجب تأخيرُه)) [2] ، والمعنى على هذا الوجه : إنَّنا نمدح جميع الرجال من أجل المخصوص بالمدح ، فكأنَّ خصالَ الرجالِ المحمودةَ كُلَّها جُمِعت فيه . ونذمُّ جميعَ الرجالِ من أجلِ المخصوص بالذَّمِّ فكأنّ خصالَ الرجالِ المذمومةَ كُلَّها جُمِعَت فيه [3] .

---

1 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 4 / 246 .

2 – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 103 ، وينظر: المقَرّب 71 .

3 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 /161 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 98 – 99 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 287 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 149 . ولايمنع الخلاف في نوع (أل) المقترنة بالفاعل هل هي جنسية أم عهدية؟ من القول :إنّ المتكلم يحاول إضفاء معنى التفخيم والتقرير والمبالغة على قصد المدح أو الذّم . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 3 / 42 – 43 .

وللموقعِ اعتبارٌ في درس الكوفيين لمسألة تقديم الخبر ، فهم يمنعونه ، مفرداً كان أَم جملةً ، لأنّ وقوعه متقدَّما سيؤدِّي عندهم إلى أَن يتقدّمَ ((ضميرُ الاسمِ على ظاهرِهِ ألا ترى أَنّك إذا قلت (قائم زيد) ، كان في (قائم) ضمير (زيد) ، وكذلك إذا قلت : (أبوه قائم زيد) وكانت (الهاء) في (أبوه) ضمير (زيد) فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهرِهِ ولاخلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهرِهِ فوجب أنْ لايجوز تقديمُه عليه)) [1] .

أما البصريون فقد استدلوا على مذهبهم في جواز تقديم الخبر، بدليل نقلي هو ورود شواهد فصيحة كثيرة من كلام العرب وأَشعارهم تثبت ذلك [2]. وبديلٍ صناعي ، هو جوازُ آتخاذ معمولِ الخبر موقعًا متقدَّمًا على المبتدإِ ، فإذا كان ذلك جائزًا فَمِن باب أَولى عندهم جوازُ تقديم الخبرِ نَفسِه على المبتدإِ ، ذلك ((لأَنَّ المعمولَ لايقعُ إلاّ حيثُ يقعُ العاملُ ، لأنّ المعمولَ تبعٌ للعاملِ ، فلا يفوقه في التَّصَرُّفِ بل أَجملُ أَحوالهِ أن يقعَ موقعَه)) [3] ، وقد استندوا . في القول بجواز تقدّم معمول الخبر على المبتدأ . إلى ما ورد من شواهدفصيحة أيضا [4] ، وهم بهذا قد آتّخذوا من الموقع وسيلة للقياس ، وذلك بأن قاسوا جوازتقدّم الخبر على المبتدإِ ، بجواز تقدّم معمول الخبر عليه .

---

1 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 9) 1 / 48 – 49 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 64 ، وشرح المفصَّل 1 / 92 .

2 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 9) 1 / 49 .

3 – الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة 9) 1 / 50 .

4– ينظر: المصدر نفسه ، والموضع نفسه

المبحث الرابع : أثَرُ الموقعِ في توجيهِ الجملةِ الوصفِية (المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبرِ) .

أجاز الكوفيون تقدم الوصف في نحو (قائمٌ زيدٌ) ، على أن يكون (قائم) مبتدأً لاخبرا مقدّماوأن يكون عاملاعمل الفعل فيرفع (زيد)علىأنّه فاعل له سدّ مسدّ الخبر [1] ، لامبتدأٌ مؤخَّر . وهذا مايراه الأخفش من البصريين أيضا [2] ، يقول ابن عصفور :

((وزاد الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة :أن تكون في معنى الفعل ، نحو : (قائم زيد) ، على أن يكون (قائم) مبتدأ و (زيد) فاعلاً وقد سدّ مسدَّ الخبر . ويكون على هذا مفرداً على كلّ حال ، فتقول : (قائم الزيدان)و(قائم الزيدون) . ويستدلُّ على ذلك بقراءة من قرأ : ﴿ ودانيةٌ عليهم ظلالها ﴾ [3] برفع التّاء . فـ (دانية) عنده مبتدأ و (ظلالها): فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبرِه)) [4] ، فموقع الوصف المتقدّم في تلك الجملة ونحوها كان له أثران في توجيهه ، (الأول) : أنّه أثّر في تغيير مَحلهِ الاعرابي ، من الخبر إلى مبتدإٍ له فاعل أغنى عن الخبر وقد أدّى إعرابُه الحادثُ هذا إلى التزامه الافراد مع مرفوعه لأنَّه واقعٌ موقعَ الفعلِ .(وألآخر) : أَنّه سوَّغَ الابتداء به ، لأنّه يحملُ معنى الفعل، والفعل وماكان في معناه في حكم النَّكرةِ كما هو معلوم .

أَمَّا عندَ البصريينَ فالوصفُ خبرٌ مقدَّمٌ إلاّ أن يكون مسبوقا بنفي أو آستفهام فإن كان كذلك جاز فيه وجهان اعرابيان ، (أحدهما) : أن يكون الوصف خبرا مقدَّمًا و (زيد) مبتدأً مؤخَّرًا .(والآخر) : أنّ يكون الوصف مبتدأً ، و (زيد) فاعلاً أغنىعن الخبر[5] ، وبهذا يكون الوصف حاملا معنى الفعل .

1- ينظر: شرح الرضي على الكافية 226/1.

2 – ينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 323 . وشرح الرضي على الكافية 1 / 126 .

3 – الإنسان 14 ، وينظر: شواذ القراءات 496 ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل 4 / 197 .

4 – شرح جمل الزجاجي 1 / 323 ، وينظر : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك 1 / 90 .

5 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1 / 158 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 90 ،وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 43 ، ويشترط البصريون لاعراب الوصف مبتدأ له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر عدة شروط فضلا عن تقدّمه ، وهي: أن يكون مرفوعه منفصلا سواء كان اسما ظاهراً أَم ضميرا ، وأن يتمّ الكلام بهذا المرفوع ، وأن يتقدَّم الوصف نفي أو استفهام . ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 309 .

ويبدو أنّ تحقق المطابقة بين ركني جملة (قائم زيد) ونَحوِها ، هو الذي دفع البصريين إلى القول بالوجه الاعرابي الأول فيما كان إعرابهُ الثاني نتيجةً لموقعه المتقدَّم ، واعتماده على النفي أو الاستفهام اللذين يتطلّبان سياقاً فعليا يَرِدَان فيه . وقد وصف الخليل تركيب (قائمٌ زيدٌ) ونحوه بأنّه عربيٌّ جيّد ومثله (تميميٌّ أنا) و (مشنوءٌ مَن يشنؤك)0 فإن لم يكن هذا المعنى مُرادًا وأُرِيد جعله فعلا كقولهم (يقومُ زيدٌ) و(قام زيدٌ) كان قبيحاً عنده ، لأنّه اسم [1] وقال : ((وانما حَسُنَ عندهم أن يَجرِي مَجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف ، أو جرى على اسمٍ قد عملَ فيه)) [2] ، ويوضِحُ الدكتور فاضل صالح السامرائي مُرادَ الخليل بقوله :((يقول : إنَّ هذا التَّعبيرَ يَحتمِلُ معنيينِ : أَنْ يكون (قائم) مُقَدَّمًا مبنيًّا على المبتدإ ، أي: خبرًا مقدَّمًا فيكون هذا عربيًّا جيِّدًا 000 فإن لم يريدوا هذا ، وأرادوا أنْ يجعلوه فعلا ، كقولهم: (يقوم زيد) و (قام زيد) قَبُحَ إلاّ أن يتقدّمه نفي أو آستفهام أو أَيُّ مسَّوغٍ آخر)) [3] .

ويرى الدكتور عفيف دمشقيّة أنّ ((صيغة (قائم زيد) مقبولة من حيث إطارها الابلاغي ،شرط أن يرافقها مناخٌ لغوي معين من مثل (قائم زيد يذود عن حوضه) أو(قائم زيد بما عُهِد إليه فلا تقلق) أو غير ذلك . أمّا أنْ نُجيزَ هذه الصيغة مثلا جوابًا لسؤال سائل (مَنْ قائمٌ ؟) أو لِمُجرَّدِ الإخبار عن قيام زيد ، فَأَمرٌ ليس له ما يسوَّغُه))[4] .

وإذا وقع فاصلٌ بينَ الوصفِ المُقدَّمِ والمرفوع المؤنّث الحقيقي الذي يليه ، نحو (أحاضر القاضيَ آمرأةٌ ؟) ، كان لموقع هذا الفاصل الأثران الآتيان [5] : .

(الأول) : تحقُّق وجه اعرابي واحد وهو أن يكون الوصف مبتدأ ، أما المرفوع

---

1 – ينظر: الكتاب 1 / 127 .

2 – المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

3 – معاني النحو 1 / 181 .

4 – خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش . الكوفيون) 163 .

5 – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 307 .

فهو فاعل له أغنى عن الخبر ، وعلى وفق هذا الوجه يسري حكم الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي عند الفصل بينهما ، وهو جواز مطابقته له في التأنيث ، لا وجوبها .

(والآخر): بسبب انعدام حكم المطابقة في التأنيث ، فلا وجه لإعراب الوصف خبرًا مقدَّمًا و(امرأةٌ) مبتدأً مؤخَّرًا . وقد ضعَّف النحاة إعراب الوصف المتقدِّمِ خبرًا مقدَّمًا في نحو قوله تعالى ﴿ أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ [1] وذلك بسبب موقع المبتدأ(أنت) الذي فصل الوصف (أراغب) عن معموله (عن آلهتي) ، إذ لايجوز في صناعة النَّحوِ الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ[2] ،وهو المبتدأ لأنَّه بالنسبة الى الخبرأجنبي[3]على رأي الجمهور [4]. وترجَّحَ إعرابُ الوصفِ مبتدأً،والمرفوعِ(أنت) فاعلاً له سدَّ مسدَّ الخبر[5] ، لأنَّ الفاعل لايُعَدُّ أجنبيًّا عن عامله [6] ، فجاز أن يكون فاصلاً بين العامل وما تعلّقَ به .

ولايرى الدكتور عبد الرحمن أيوب سببا لترجيح أحد وجهي إعراب الوصف في الآية الكريمة ، فالمسألة عنده تعدّ مثالاً على عدم واقعية التفكير النحوي فضلا عن أنّها تُظهِر مدى آهتمام النحوي بقاعدته وتفضيلها على ما يفرضه الواقع اللغوي إذ ((إنّ الواقع يقرّر وجود (أنت) بين (راغب) وبين (عن الهتي) ولا أظنّ في هذا شيئا من القبح سواء اعتبرت (أنت) فاعلا أوغير فاعل ولوكان هذا الاستعمال قبيحا لكان قبيحا لذاته لابسبب إعراب النحاة له على هذا الوضع أو ذاك)) [7] . ـــــ

1 – مريم 46 .

2 – ينظر: الأصول في النحو 2 / 246 ، ودراسات نقدية في النحو العربي 155 .

3 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 198 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 307 .

4 – ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1 / 256 .

5 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 198 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 307 .

6 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 198 .

7 – دراسات نقدية في النحو العربي 156 .

وتناول الدكتورإبراهيم أنيس هذه الآية الكريمة موجَّها المعنىالذي تدل عليه من غير الاشارة إلى الوجهين الاعرابيين المحتَملينِ اللّذينِ يستدعيهما تقدّم المسند(الوصف) وتأخر المسند

إليه في نحو هذه الآية وما يمكن أن يكون لهما من أثر في ذلك التوجيه الاّ أَنّه أعطى وجود الوصف المقدّم في سياق الاستفهام اهتماما واضحا وهو يفسَّر ماتدل عليه ، يقول: ((ففي قوله تعالى : ﴿ أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ نرى أَنَّ المُسندَ وهو وصف مشتقٌّ لاتعريفَ فيهِ قد تقدَّمَ المُسندَ إليه غير أَنّ المعنى في الجمل الاستفهامية يختلفُ باختلافِ موضع المُسندِ من الجملة ، فإذا كان مقدَّما كما هو الحال في الآية الكريمة فالسؤالُ منصبٌّ عليه ، وكان السائلُ هنا، وهو أبو إبراهيم ، يستنكرُ الانصرافَ عن آلهتهِ أَيًّا كان هذا المنصرف عنها ، في حين أَنّه لو كانت الآية على هذه الصورة : . (أَ أَنتَ راغبٌ عن آلهتي يا إبراهيم ؟) لكان السؤال أو الاستنكار منصبًّا على إبراهيم بالذات، دون العناية بغيره)) [1]، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أَنّ النَّفيَ أو الاستفهامَ ، وهما ماقد تبدأ بهما الجملة الاسمية ، لهما أثَرٌ في العدول عن نظامها المألوف الذي يتطلّب اتّخاذ المسند إليه الموقعَ المتقدِّمَ فيها ، ذلك أَنَّ المعنى في الجمل الاستفهامية قد يتوقف تحديده أو اختلافُه بحسب الموقع الذي يتَّخِذُه المسندُ من الجملة [2] .

وقد تعرّض الدرسُ النحوي لمسألة الوصف المتقدَّم الذي له مرفوع بعده إلى نقد بعض النحويين القدماء وكثير من الباحثين المُحْدَثين ، فقال الاسترابادي فيه :

((والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول ، فقالوا: . إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدإِ أصلاً من خبر حتى يُحذَف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلّفت له تقدير خبر لم يتأتَّ إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لاخبر له فمن ثَمّ تمّ بفاعله كلاما، من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة ولهذا أيضا

1- من أسرار اللغة 318 – 319 .

2- ينظر: المرجع نفسه 318 .

لا يصغّر ولا يوصَف ولايُعرَّف ولايثنّى ولايُجمع إلاّعلى لغة(أكلوني البراغيث)))[1] ،

وقال عنه ابن يعيش : ((واعلم أنّ قولهم : (أقائم الزيدان) إنّما أفاد نَظَراً إلى المعنى، إذ المعنى:أيقوم الزيدان؟ ، فتمّ الكلام به ، لأنّه فعل وفاعل ، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى)) [2] .

وعلى هذا فإنَّ (قائمٌ) في (أقائمٌ زيدٌ ؟) و(أَقائمٌ الزيدان ؟) و (أقائم الزيدون) اسم من جهة اللفظ ، وعليه فالجمل المتقدَّمة اسمية في نظر النحويين الاقدمين لانّها مصدَّرة باسم لكنّ (قائمٌ) من جهة المعنى فعل ، يدل على ذلك مثلا انعدام مطابقته للمرفوع الذي بعده في حال التثنية والجمع ، ويدلّ على ذلك أيضا أنّ السامع يكتفي بمرفوعه مثلما يكتفي بجملة الفعل والفاعل (يقوم الزيدان) ، ثم إنّه مثل الفعل لايصغّر ولا يوصَف 000 الخ ، وهومثله أيضا في موقعه المتقدّم على مرفوعه ، فهذه الجمل باعتبار (المعنى) فعلية ، على أنّنا لوآتّخذنا من (المعنى) مقياساً في تحديد نوع الجملة لاستطعنا أن نحكم على جملة الاستفهام مثلا في نحو(مَن قام ؟) على أنّها فعلية فيما تدلّ عليه وإن كانت في صورتها أو في شكلها اسميَّةً لكونها مُصدَّرة باسم الاستفهام (مَن) ، يقول الصّبان : ((جملة (مَن قام ؟) أَصلُها : أقام زيدٌ أم عمرو أَم خالدٌ ؟ الى غير ذلك ، لا :أَزيدٌ قام أم عمرٌو أم خالدٌ ؟ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيَّرًا فيقع فيه الابهام . ولما أُريد الاختصار وُضِعَت كلمة (مَن) دالةً إجمالاً على تلك الذّوات المفصَّلة ومُتَضمَّنَةً لمعنى الاستفهام ، وبهذا التضمّن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمَّيةً في الصورة ، لعروض تقدُّم مايدلُّ على الذات ، فعلية في الحقيقة)) [3] .

---

1 – شرح الرضي على الكافية 1 / 225 , وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 303 .

2 – شرح المفصّل 1 / 96 ، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 117 .

3 – حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 188 .

وتعرّض لهذا الوصف المتقَّدم من المُحْدَثين الدكتور إبراهيم أنيس فقال مشكَّكًا فيه : ((لابدَّ من الاشارة إلى ذلك التركيب الذي يجيزه النحاة في كتبهم ، والذي لانكاد نَظفرُ له بِمَثَلٍ واحد في النصوص النثرية الصحيحة وهو حين يكون الوصفُ

المُنَكَّرُ مفرداً ومستعملا مع مثنى أو جمع ، مثل :

أمُنجِزٌ أنتم وعدًا وثِقْتُ بِهِ أَم آقتفيتم جميعًا نَهْجَ عُرْقوبِ [1]

فالنحاة هنا يعدّون (مُنجِزٌ) مبتدأ و(أنتم) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، ومثل هذا التَّركيب ، إنْ صحّ وروده في كلام الفصحاء من العرب ، يجب أن يُعَدَّ كالجمل الفعلية المضارعية 000 وذلك لأن الوصف هنا يَلتزِمُ ما يلتزمُه الفعلُ المُقدَّمُ مِن خلوَّهِ من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع . فليس مثل هذا التَّركيب من الجمل الاسمية ولايصحّ أنْ يُنسَبَ لها بل يجب أن نتطَلّبَ من الوصف المُشتقَّ في مثل هذا التَّركيب ، كلَّ ما نتطلّبُه من الفعل المضارع من معان ، كالتَّعبيرِ عن الحال و الاستقبال)) [2] .

وقريب من هذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي فهو يقول : ((ومع شعور البصريين بفعلية (قائم) في قولنا (أقائم المحمدان ؟) ما يزالون يعربونه مبتدأ وهو إعرابٌ غريبٌ حقًّا . لأنّ المبتدأ مسند إليه أو مبني عليه و (قائم) لايصحّ أن يكون كذلك لأنّه في واقعه مسندٌ ومبنيٌّ على المسند إليه ولم يتجشّموا هذا إلاّ اعتزازًا بالعامل و تحيّلاً في تفسير الرفع في (قائم) فهو مبتدأ لانه مرفوع ولم يعربوه خبرا مقدّما لأنه موضوع في موضع الفعل ومستعمل استعماله وليت البصريَّين كانوا قد فطنوا إلى أن الرفع في

---

1 – البيت بلا نسبة . ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 89 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 63 .

2 – من أسرار اللغة 319 – 320 .

(قائم) هنا لايختلف عن الرفع في (يقوم) إذا قيل : (يقومُ الزيدان) ، ولا أظنُّ أحداً منهم يُعرِبُ (يقوم) مبتدأً في هذا المثال، كما يعرب (قائمٌ) في ذلك المثال مبتدأً))[1].

والى مثل هذا ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي فهو يرى أنّ إعرابهم (زيدٌ) في نحو (قائمٌ زيدٌ) على أنه فاعل سدَّ مسدَّ الخبرِ ، قَلْبٌ للحقيقة الاسنادية ذلك أنّ (قائم) مسند و (زيد) مسند إليه ، فكيف يكون مبتدأً وهو مُسنَدٌ ؟! ولهذا فإنّه يرجح اعراب الوصف على أنه مسند خبر مقدم و (زيدٌ) مسندٌ إليه مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، ويرى أنّ الذي حفّزهم على آتخاذ هذا المنهج هو ما مثلوا به في قولهم : (أقائم الزيدان ؟) ففي هذا التركيب لايجوز أنَّ يقال : إنّ (قائم) خبرٌ مقدَّم و (الزيدان) مبتدأٌ مؤخَّر ، وذلك لانخرام المطابقة بين ركني الجملة من المسند والمسند إليه [2] .. ثم ينتهي إلى القول :

((إنّ (قائمٌ الزيدانِ) أَلصقُ بالجملِ الفعليَّةِ منه بالجملِ الاسمية ، وعلى هذا يتعيّن أنّ الوصف المُشتقَّ يقابلُ الفعلَ وأَنَّ مابعده هو المسند إليه أَي : الفاعل . وتوجيهُ القولِ في الوصف إِنَّه اسمُ فاعلٍ قامَ مقامَ الفعل ، ويُكْتَفَى بهذا)) [3] .

ويرى الدكتور مصطفى جواد أنّ جَعْل المشتق مبتدأ في نحو (أسارٍ ذانِ ؟) و(أمطرود ذانِ؟) . وهو لم يدخُل في الاسمية إذلازال وصفا باقيا على وصفيته . شيء مستحيل نقلا وعقلا لان الوصفيَّةَ،كما يرى من ضروريات الخبر ومستلزمات الخبرية [4] . وهو بهذا التوجيه يرى أنّ الوصف خبرٌ مقدَّم للمبتدأ الذي بعده ، ويُلاحَظ أَنَّه أَغفلَ إعطاءَ تفسير لانعدام المُطابقةِ بين المبتدأ والخبر في مثل هذا التركيب .

ويؤكد الدكتور علي جابر المنصوري فعليَّةَ الوصف هنا ، إذا آحتلَّ موقعا متقدَّما من الجملة مع سبقه بنفي أو آستفهام ، ويُذَكِّرُ برأي

1– في النحو العربي نقد وتوجيه 118 .

2 – ينظر: النحو العربي نقد وبناء 72 .

3 – المرجع نفسه 73 .

4 – مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية 107 ، وينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية 123 .

الكوفيين عندما جعلوه قسيماً للماضي والمضارع ، وأَسموه (الفعل الدَّائم) [1] .

إذن موقعُ الوصف المتقدَّم ، المسبوق بنفي أو آستفهام وجوبا عند البصريين وجوازا عند الكوفيين ، له أَثَرٌ في تغيير حكمه الاعرابي ، من خبرعندما يكون موقعه متأخرًا إلى مبتدإٍ له فاعل أغنى عن الخبر عندما يتّخذ موقعا متقدَّمًا على المرفوع الذي بعده .

---

1 – ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية 82 ، ونحو الفعل 84 ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 238 ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 71 – 72 .

المبحث الخامس : أَثَرُ الموقعِ في توجيهِ شبْهِ الجملة .

إنّ انتقال شبه الجملة ،(الظرف بنوعيه) و(حرف الجر الأَصلي مع مجروره) ، من موقعها الأصيل بوصفها خبراً في نحو (عمروٌ عندك) و(زيد في الدار) إلى موقع متقدم حادث يسبق المبتدأَ يؤدّي إلى حكم اعرابي جديد ، ويجعلها عاملةً عملَ الفعلِ عند الكسائي والأَخفش [1] ، فـ (عندك) مثلا في نحو (عندك عمروٌ) عمل الرَّفعَ في (عمرو) على أَنَّه فاعل ، ومثل ذلك (عذابٌ) في نحو قوله تعالى : ﴿ ولهم عذابٌ عظيمٌ ﴾ [2] ، فهو يرتفع بـ (لهم)،((لأَنَّ (لهم) نابَ عن الفعل ، أَلاَترى أَنَّ التقدير : وثبتَ لهم ، فحُذِف (ثبتَ) وقام (لهم) مقامَه ، والعملُ لِلظَّرفِ ، لا للفعلِ)) [3] .

وذكر الزجاجي أنّ الاخفش يجيز وجهين في نحو (في الدار زيد) و(عندك عمرو) يقول : ((وأَمَّا أبو الحسن الأخفش فَيُجري الظروفَ والمجروراتِ مُجرىَ الفعلِ في رفعِ الفاعلِ على الاطلاق، قَوِيَتْ جنبةُ الفعليَّةِ أو لم تقوَ، نحو قولك :(في الدار زيدٌ) و(عندك عمروٌ) ، فيجيز في (زيد) و(عمرو) أن يكون (زيدٌ) فاعلاً بالظَّرفِ والمجرور تارةً ، وأن يكون مبتدأً أخرى))[4] .لكنّ الزجاجي لا يرتضي الوجهَ الاعرابيَّ الذي يقولُ بفاعليَّةِ (زيد)أو (عمرو)،لأنَّه يرى أَنَّهما مرفوعانِ بالابتداءِ فحسب، ((بدليل تأثيرِ (إنّ) وأَخواتِها فيه،في مثل (إنّ في الدار زيداً) و (إنّ عندك عَمْرًا) لأنها لاتعمل إلاّ في

---

1 – ينظر: إعراب القرآن ، للزجاج 2 / 511 .

2 – البقرة 7 .

3 – إعراب القرآن ، للزجاج 2 / 511 .

4 – شرح جمل الزجاجي 1 / 95 .

المبتدأ خاصَّةً . فإنْ قيل فما الذي يمنع من جَعْل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا تارةً أُخرى ؟ فالجوابُ : إنّ الرفعَ بالابتداء قد ثبتَ بما ذكرناه ، وأَمَّا الفاعليَّةُ فتحتاج الى دليلٍ على إثباتها)) [1] .

ويذكر الزجاج بعض الأدلة التي أجاز على وفقها الأخفش رفع الاسم بالظرف على الفاعلية ، إذ يرى أَنّه وجد هذه الظروف تجري مَجرَى الفعل من وجوه ، منها : أنّها تحتمل الضمير كما يحتمله الفعل وما عمل عمله أو قام مقامه كأسماء الفاعلين ونحوها ، ويُؤكَّد ما فيها كما يُؤكَّد ما في الفعل وما يقوم مقامه في مثل قولك (مررت بقومٍ لك أجمعون) فلما وجد الأخفش هذه الظروف ((في هذه المواضع تقومُ مقامَ الفعلِ ، أَجراها أَيضا مبتدأً [2] مجرى الفعلِ ، فرفعَ بها الاسمَ كما رفعَ بالفعل إذ قامت هذه الظروفُ مقامَ الفعلِ)) [3] ، فيما بقي نحوُ قولهِ تعالى : ﴿ ولهم عذاب عظيم ﴾ جملة اسمية في نظر البصريين ، كسيبويه ، وإنْ تقدَّمت شبه الجملة(لهم) فلا زالت خبراً عندهم إلاّ أنه مقدَّم ، ذلك أنهم يجيزون تقديم الخبر على المبتدإِ ، كما ذكرنا ، ((فـ (عذاب) ونحوُه ، يرتفعُ بالابتداءِ عندَ سيبويه ، والظرفُ قبلَه خبرٌ عنه ، وهو (لهم))) [4] ، إلاّ أنْ يعتمد الظَّرفُ المتقدَّمُ على نفي أو آستفهام ، نحو (أعندك زيد ؟) ، عندئذ تصبح له قُوَّةُ الفعلِ فيعمل الرفعَ في (زيد) على أَنَّه فاعلٌ له [5] .

---

1 – شرح جمل الزجاجي 1 / 95 .

2 – أَيْ : عندما يُبْتَدَأُ بها ، بأن تكونَ مُقَدَّمَةً في الجملة .

3 – إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج 2 / 512 .

4 – المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

5– ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 492 ، والعجالة في علم النحو 45 .

ويُعدّ نحوُهذهِ الجملة (أعندَكَ زيدٌ) ، فعلية عند بعض المحدثين ، وقسماً ثالثاً عند بعض الأَقدمين كابن هشام الأنصاري ، الذي أطلق عليها (الجملة الظرفية) ، وهي عنده ((المُصَدَّرةُ بظرفٍ أو مجرور، نحو:(أعندك زيد ؟)و(أفي الدار زيد؟) إذا قدَّرت (زيداً) فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولامبتدأً مخبَرًا عنه بهما)) [1] ، ويَشترِطُ فيها أن ((تقوم على أساس أن يكونَ الظَّرفُ أو الجار والمجرور طرفي إسناد ، وأَنَّ يتقدَّمَ على المسند إليه ، وأن يعتمد على شيءٍ ، كالاستفهامِ والنَّفيِ وغيرهما . ومؤدَّى هذا أنّ الظَّرفَ أو المجرور إذا تأَخَّرَ عن المسند إليه ، نحو (زيد عندنا) ، كانت الجملةُ عنده اسميَّةً ، وأنَّه إذا لم يعتمد على نفيٍ أو آستفهام . كما دلَّ عليه تمثيلُه . لم يصحّ جعلُ المرفوعِ فاعلاً به ، وإنّما يُعْرَبُ مبتدأً مؤخَّرًا 000 ويُحْمَلُ الظَّرفُ المُتقدَّمُ عند الكوفيين على (الوصف) أو (الفعل الدائم) كما يسمُّونَه ، فالظَّرفُ المتقدَّمُ يقومُ مقامَ الفعلِ قياما يَمتنعُ مَعهُ ذكرُ الفعلِ ، فإذا كان الأمرُ كذلك نزلَ منزلةَ الفعلِ ، وأُعرِبَ المرفوعُ بعدَهُ فاعلاً ، سواء أَكانَ مُعتمَدًا على شيءٍ أَم واقعاً في سياق نفيٍ أو آستفهام ، أم لم يكن كذلك ، وينبني رأي الكوفيين في هذا على رأيهم في امتناع تقديم الخبر، سواءٌ أَكانَ مفردًا أَم جملةً)) [2] .

وعلى وفق تحديد بعض المحدثين للجملتين الاسمية والفعلية الذي سبق أن بيَّناه ، تُعَدُّ جملة الظرف عند الدكتور المخزومي فعليَّةً عند آقتراب الظَّرفِ المُتقدَّم مِن معنى الفعل ، كأن يعتمد على نفي أو استفهام ، فإن لم يكن مُعتمِدًا عُدَّتْ . في رأيه . من قبيل الجملة الاسمية التي تقدم الخبر فيها [3] .

في حين عدّها الدكتور فاضل صالح السامرائي، جملةً اسمية ، سواء كان الظَّرفُ معتمداً أَم لم يكن ، وآستدلّ على مايقول بقبولها دخولَ بعض النواسخ عليها،

---

1 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 492 .

2 – في النحو العربي نقد وتوجيه 50 – 51 .

3 – ينظر: المرجع نفسه51 .

وهو في هذا إنّما يتابعُ بعضَ القدماء ،كالمبرّد والزجاجي في آعتدادهم بالجانب الاصطلاحي وبالصناعة النحوية في الاستدلال ، لا بالواقع اللغوي الذي يقرُّه الاستعمال ،

فعنده أنَّ (زيدٌ) في نحو (أعندكَ زيدٌ ؟) : ((مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ لافاعلٌ ، بدليل أنّه يصحُّ أن تدخل عليه النواسخ فتقول: (أَ إنَّ عندك زيداً ؟) ولو كان فاعلا لم يصحّ دخولُ (إنّ) عليه ولا آنتصابُه . وتقول : (أكانَ عندَكَ زيدٌ ؟) و (أَعندكَ كانَ زيدٌ ؟) و (أَعندي ظننتَ زيدًا ؟) فتدخل (كانَ) و(ظَنَّ) عليه مباشرة ، ومعلومٌ أنّه لايصحُّ إدخالُها على الفاعل ، فبَطُلَ هذا القولُ)) [1] . وكنت قد بيَّنت وجهة نظري في مثل هذا النوع من الاستدلال فيما تقدّم من هذا الفصل .

---

1 – الجملة العربية تأليفها وأقسامها 182 .

المبحث السادس أثَرُ الموقعِ في جوازِ الابتداء بالنكرة .

مِمَّا له صلة بدراستِنا لظاهرةِ الموقع ، بعضُ مسوَّغات اعراب النكرة مبتدأ مؤخرا ، فالأَصلُ في المبتدإِ أن يكون معرفةً [1] ، إلاّ أَنَّه قد يأتي نكرة بشرط حصول الفائدة بها ، فمن ذلك آتخاذ الخبر الجار والمجرور أو الظرف أو الجملة موقعاً متقدماً على النكرة ، نحو : (في الدار رجلٌ) و(عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ) و(قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ) [2]، فكلٌّ من (رجل) و(نَمِرَة) مبتدأٌ مؤخر ، خبرُه ماتقدَّمَ عليه ، والذي سوّغَ اعراب النكرات مبتدآت مؤخرة في هذه الجمل هو مواقع اخبارها المتقدَّمة ، فضلا عن كون هذه الأخبار مختصَّةً ، ودليلُ الاختصاص هنا صحَّةُ تحويل المجرور

(الدار) و المضاف إليه (زيد) و المسند إليه (غلامه) إلى مبتدآت في جمل أخرى مستقلة [3] ، فنقولَ : (الدَّارُ جميلةٌ) و (زيدٌ قائمٌ) و (عمرو غلامه قائم) ، فيبدو الخبرُ وكأنَّه أَنابَ . بموقعهِ الحادثِ . عن المبتدأ النكرة في الإفادة ، فالمعلوم أَنَّ المبتدأَ يُشترَطُ فيه التَّعريفُ ، لأنّه المحكومُ عليه ، إذ لا فائدةَ من الإخبارِ عن مجهول [4] .

ويذكر بعضُ النحاة أنّ الخبَر ،بعدّه (حُكمًا) ، قد تقرَّرَ أَوَّلاً في ذهن المُخاطَبِ لكونه مقدَّما ، ثم طُلِب له (محكومٌ عليه) أَيْ : مبتدأ ، فحصلت الفائدةُ وإنْ كان نكرةً . وبسبب هذه العلَّةِ أَيضا جازَ عندَهم أَن يكونَ الفاعلُ نكرةً لأَنّ الفعلَ ، وهو(حُكْمٌ) متقدَّمٌ عليه أَبَدًا [5] .

---

1 – ينظر: أسرار العربية 69 ،و شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1 / 216 ، وشرح التصريح على التوضيح 1 / 168 .

2 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 216 ، وشرح جمل الزجاجي 1 / 323 ، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 1 / 282 .

3 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 212 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 324 ، والنحو الوافي 1 / 487 (الهامش 1) .

4 – ينظر: شرح المفصل 3 / 154 ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة 1 / 263 .

5 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 231 ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 1 / 216 (الهامش 2) .

ولم يرَ ابن هشام الأنصاري تأثيرا لموقع الخبر المتقدَّم في جواز الابتداء بالنكرة ، بل المسوَّغُ عنده هو (آختصاصُه) لكنّه نظر إلى موقعه المتقدَّم من جهةِ تأثيرِهِ في منعِ التباسهِ بالصَّفة [1] . وقد ردَّ الخضري على ذلك بأنّه من الجائز أن يكونَ (تقديمُ الخبر) هنا جزء علَّةٍ ، وإنْ كان يُعدُّ عِلَّةً تامَّةً في موضوع (الفاعل) ، لاختصاصِ كُلِّ بابٍ بأَحكامهِ [2] .

وكذلك يجوز الابتداءُ بالنَّكرةِ إذا وقعت صدرًا لجملةِ الحال [3] ، إذ إنَّ موقعها المتقدَّم في أَولِ هذه الجملة يؤهِّلُها لتكونَ مبتدأً نحو : . (قطعتُ الصحراءَ ودليلٌ يهديني) [4] ، وكقوله : .

سرينا ونجمٌ قد أَضاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيّاك أَخفى ضَوؤُه كُلَّ شارقِ [5]

---

1 – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 611 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 212 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 96 .

2 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 212/1، يقصد الخضري أنّ تقديم الفعل باعتباره حكما على الفاعل يُعدّ علّة تامّة ، أي : غير مفتقرة إلى علّة أخرى تكمل غرضها ، وهو تجويز أن يكون الفاعل نكرة لأن تقديم الفعل عليه يجعله مختصّا ، فيتّسق هذا مع كونه محكوما عليه لأنّ (المحكوم عليه) يقتضي أن يكون معرفة ، أوقريبا منها بتخصيصه مثلا ، وهذا على العكس من تقديم الخبر على المبتدأ النكرة ، إذ إنّ تقديمه مفتقر إلى علّة أخرى ، وهي كونه مختصا . ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 231 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 324 .

3 – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 613 ، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 1 / 282 .

4 – ينظر: النحو الوافي 1 / 488 .

5 – البيت بلا نسبة . ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 613 ، وشرح شواهد المغني 2 / 863 ، ومعجم شواهد العربية 1 / 251 .

فالذي سوّغ أن يكون كُلٌ من (دليل) و (نجم) مبتدأً ، وقوعُهما في أول الجملة الحالية ، والعلّة في جواز ذلك ، كما يرى ابن هشام الأنصاري ، هي نفسها العلّة التي أجازت الابتداء بالنكرة بعد (إذا الفجائية) ((نحو: (خرجت فإذا أَسَدٌ أو رجلٌ بالباب) ، إذ لاتوجِبُ العادةُ أَلاَّ يخلو الحالُ من أَنْ يُفاجِئَكَ عندَ خروجك أَسَدٌ أو رجلٌ)) [1] .

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى خلاف ذلك فهو يرى أنّ الذي سوّغ الابتداء بالنكرة ، في الشاهد الشعري ، هو كونُ الخبر (أَضاء) جملةً فعليَّةً ، لاجملة المبتدإِ والخبر (نجم قد أضاء) التي جاءت في موضع الحال [2] .

وأقول : إنَّ الحالَ، سواءٌ أمفردًا كان أَم جملةً ، يُبَيَّنُ هيأة صاحبه ، الذي يكون معرفة في الغالب ، أو نكرة مسوَّغة ، فعائديّة (النكرة) . وهي جزء من جملة الحال ، إذ تقع صدرًا لها . على (صاحب الحال) ، المعرفة أو النكرة المسوَّغة يُقَرَّبُها من التعريف ، فلذلك جاز الابتداء بها . يدلُّ على هذا أيضا جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت معطوفة على معرفة نحو (زيدٌ ورجلٌ قائمان) ، لأنّ ذلك يؤدي إلى آقترابها من التعريف فيجوز الابتداء بها ، ثُمّ إنّ الإخبارعن النكرة (المبتدأ) التي شكّلت أحد ركني جملة الحال لم يكن مقصودا لذاته بقدر مجيئه ليؤدّي معنى آخر، وهو معنى الحال ، هذا المعنى الذي عبرّ عنه الصّبّان بأنّه يحقّق (حصول الفائدة) ، وذلك بِجَعْلِ نسبة جملة الحال قيدًا لما قبلها [3] ، فـ (سرينا) معنى عامّ مطلق ، تمّ تقييده

---

1 – مغني اللبيب عن كتب الاعاريب 613 .

2 – ينظر: المباحث اللغوية في العراق 7 .

3 – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 327 .

بجملة الحال (ونجم قد أضاء) مما أتاح للنكرة (نجم) أن تكون مفيدة ولكن ضمن سياق الحال فجاز الابتداء بها .

على أنّ مسألة كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها مسوَّغ ، محلّ نظر عند بعض المحققين من النحاة ، فالرضي الآستراباذي يرى أنّ هذه العلَّة التي يطلبها المبتدأ كونه محكوما عليه ومِن ثَمَّ لايحكم على الشيء إلاّ بعد معرفته ، تطَّرِد في الفاعل أيضا مع أنّ جمهور النحاة لايشترط فيه التَّعريفَ ولا التَّخصيصَ [1] ، وعلى ذلك فإنّ القولَ : ((إنّ الفاعل يختصُّ بالحكم المتقدَّم عليه [2] وهم ، لأَنَّه إذا حصل تخصيصه بالحُكمِ فقط ، كان بغير الحكم غيَر مخصَّص فتكون قد حكمتَ على الشيءِ قبلَ معرفتهِ)) [3] ، وعلى ذلك فإنّ ضابطَ ((تجويز الإخبار عن المبتدإِ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجه أو نكرتين غير مختصّتين شيءٌ واحد : وهو عدمُ علمِ المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو عُلِم في المعرفة ذلك ، كما لو عُلِم (قيام زيد) مثلا فقلت:(زيدٌ قائمٌ) عُدَّ لغواً ، ولو لم يكن يُعلَمُ كونُ رجلٍ مّا من الرجال قائمًا في الدار ، جاز لك أنْ تقول : (رجلٌ قائمٌ في الدار) وإنّ لم تتخصَّص النكرةُ بوجه ،وكذا تقول:(كوكبٌ آنقَضَّ السَّاعةَ) وقال الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرةٌ ﴾ [4] ، وكذلك في الفاعل : لايجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: (قام زيد) ويجوزمع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : (قام في الدار رجلٌ))) [5]، وعلى وفق هذا الضابط الذي ذكره الرَّضِيُّ وفصَّلَ القولَ فيه ، فإنَّه يصحُّ أن نقول في الجملة التي ذكرها أعني (قام في الدار رجل):(رجل قام في الدار) فيتحول (رجل) من كونه فاعلا في الجملة الاولى الى (مبتدأ) في الجملة

---

1 – ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 231 .

2 – يقصد بقوله (بالحكم المتقدَّم عليه) : الفعلَ .

3 – شرح الرضي على الكافية 1 / 231 .

4 – القيامة 22 .

5 – شرح الرضي على الكافية 1 / 231 – 232 .

الثانية فهو وإن كان نكرة إلاّ أنّه متّسق مع الضابط الذي وضعه وهو (عَدَمُ عِلم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه) فإن أُعْلِمَ المُخاطَبُ حصلت الفائدةُ .

وتأسيسا على ذلك الضابط ، وبناء على ما تقدّم ، فإنّه ((إذا آنتفى هذا الفارقُ بين المبتدأ والفاعل ، واصبح المسوَّغ لتنكيرهما معا هو حصول الفائدة ، انهدم الأساس الذي أُبتُنِيَ عليه التّفريقُ بين الجملة الاسمية والفعلية وذلك لأَنَّ جملة (رجل جاء) كجملة

(جاء رجل) ، إنْ حصلت بها الفائدة صحّت الجملة ، وإن لم تحصل لم تصحّ ، سواء كانت الجملتان فعليتين ، أم كانت الأولى اسميَّةً والثانيةُ فعليَّةً)) [1] .

---

1 – البحث النحوي عند الأصوليين 254 .

خاتمةُ البحثِ ونتائجُه

يمكن إجمال أهمّ النتائج التي توصَّل إليها البحث ، أو التي أكدها، فيما يأتي :

1 – إنَّ البحث . بمجمله . توصّل إلى أنَّ ظواهر الشّكل كان لها دور بارز في نشأة الدرس النحوي ، وفي تطّوره ، الأمر الذي أدّى إلى خَلْقِ نظام متكامل لقواعد اللغة العربيّة ، وتكوين منهج واضح المعالم ، اتّسمت به دراسة النّحو العربي .

2 – ظهر أنّ (الحركات) أخذت حيّزًا واسعًا ورحْبا من الدَّرس النّحوي ، وإذا كانت تُعدُّ خطوة أولى في بداية طريق هذا الدرّس ، منذ أن كانت نُقَطًا على يد أبي الأسود الدؤلي ، ورموزا قصيرة ، مُقتَطَعَة من الألف ، والواو ، والياء ،على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي،فإنها أدّت إلى تحديد مسار الدّرس النّحويّ، وجعلته يُقيم أغلب القواعد، ويقرّر أكثر الأحكام، على وفقها فحسب، يظهر ذلك مثلا في تقسيمه الكلام على معرب ومبنيّ،وتقسيمه الإعراب على ظاهر ومقدّر، فإنْ تغيرّت الحركة على آخر الكلمة فهي مُعْرَبة ، وإنْ لزمته ، فهي مبنية ، وإن ظهرت على الكلمة المعرَبة فاعرابها ظاهر ، وإنْ لم تظهر فهو مُقدَّر ، بل ذهب النحويون إلى ابعد من ذلك عندما جعلوا أغلب تعريفاتهم للإعراب تتمحور حول الحركة وتنطلق منها ، ظهرت هذه الحركة أو خفيت ، تغيرّت أو ثبتت ، ثم لم يلبثوا حتى لجؤوا إلى محاولة تفسير وجودها في أواخر الكلم ضمن سياق التركيب النّحوي فأُثِرَ عنهم تفسيران :

الأول : يقوم على أساس صوتي ،لاصلة له بالمعنى ، فنتج عن القول به : ظهور مصطلحات عديدة ،منها :(ثقل الحركة أو خفتها ، ضعفها أو قوتها) ، و(حركة الجوار أو المجاورة) أو (حركة الاتباع) و (إلتقاء الساكنين) و (الوقف) و (الحركات القصيرة) و(الحركات الطويلة) و (التوافق الحركي) ،ثم يبدأ الدرس النحوي بالتنظير لهذه المصطلحات أو الجدال فيها حتى يصل إلى الخلاف في

تطبيقها على الكلام الفصيح .

والآخر : يقوم على أساس دلالي أو وظيفي ، وهو إيجاد صلة بين الحركات وتغيّرها من جهة ، والمعنى الذي يؤدّيه التركيب النحوي من جهة أخرى ، فالضمة علامة العُمَد ، أو علامة الفاعلية ، أو علامة الإسناد . والكسرة علامة الإضافة ، أو النّسبة . والفتحة علم الفضلة ، أو علم المفعولية .

3 – يرى البحث :أنّ ظاهرة (التنوين) يصحّ أن تكون علامة صوتية . إذا جاز التعبير . ، يمكن أن تتّسم بها الكلمة ، وذلك لصلة هذه الظاهرة بالواقع النطقي الذي يتمثّل مثلا بوصل الكلام ، أو بالوقف عليه .

على أنّ البحث أكد صلة التنوين بالمعنى ، ولاسيما في الوصف العامل المنون ، والمصدر المنوّن ، وفي اسم (لا) النافية للجنس ، وفي باب (النداء) كذلك .

وقد أظهر البحث كذلك أنّ فَهْم الدرس النحوي لظاهرة التنوين ، لم يكن نهائيا . فيما يبدو . ، ذلك أنّ هذا الدرس ترك المجال مفتوحا لمداومة النظر في هذه الظاهرة ، فلم يتفق النحاة على وظيفة كل نوع من انواع التنوين ، او دلالة كلّ منه ، أو تأثيره في الكلام .

4 – وقد انتهى البحث أيضا إلى أنّ للموقع الشكلي، الذي تحتلّه الكلمة في الجملة تأثيرا في وظيفتها النحوية ، أو معناها النحوي ، أو في قاعدة وجودها في التركيب الجُمَلي نفسه ، فقد يتحول الاسم مثلا . بتأثير تغيُّر موقعه المكاني من الجملة . من كونه مبتدأً ، إلى أن يأخذ معنى الفاعلية ، والعكس صحيح أيضا .

ثم إنّ كلام النحويين على(الجائز) ، و (غير الجائز) ، و(حفظ الرتبة)، وجواز (التقديم والتأخير) ، وامتناعه ، لم يكن . في الغالب . إلاّ بوحي من ظاهرة (الموقع) .

إنّ تحديد الجملة وتقسيمها كان مثالاً جليًّا أوضح أثر (الموقع الشكلي) في التقسيم ، والتصنيف من جهة ، وفي تغيّر المعنى النحوي ، أو الوظيفي ، من جهة أخرى .

وقد أظهر البحث اتخاذ الدرس النحوي (الموقع) وسيلة للتوجيه النحوي ، وبناء القاعدة النحوية ، وتقرير الأحكام كذلك .

إنَّ (الحركات) و (التّنوين) و (الموقع) من الظواهر التي أغنت الدّرس النّحويّ ، وهي من خصائص حيويَّته وتجدُّده ، لأنها تمثّل سمة من سمات اللغة العربية الأصيلة ، ومصدرا من مصادر سموّها وبلاغتها .

مصادرُ البحثِ ومراجعُه

- القرآن الكريم
- ابن جني النّحويّ . فاضل صالح السامرائي ، دار النّذير للطباعة والنشر والتوزيع 1389 هـ . 1969 م .
- ابن الشجري ومنهجه في النحو . عبد المنعم أحمد التكريتي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد 1975 م .
- ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ) . عبد الإله نبهان ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، الطبعة الأولى 1997 م .
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة . علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر ، بغداد 1979 م .
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو . رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد 1389 هـ . 1969 م .
- أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية . علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الأولى 1987 م .
- أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءه والنحو . زهير غازي زاهد ، مطبعة جامعة البصرة 1987 م .
- الإتقان في علوم القرآن . جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت 911 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيأة المصرية للكتاب 1974 م .
- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الاحكام من آيات القرآن التشريعية . عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، إحياء التراث الاسلامي ، بغداد ، الطبعة الأولى 1406 هـ . 1986 م .
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي . محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، الطبعة الأولى 1398 هـ . 1978 م .

- إحياء النحو . إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1937 م .
- ارتشاف الضَّربِ من لسان العرب . عبد الله بن يوسف بن حيان الاندلسي الغرناطي (ت 754 هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد النّمّاس ، مطبعة النسر الذهبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1984 م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين . قيس إسماعيل الأوسي ، بيت الحكمة ، بغداد 1989 م .
- اسرار العربية . أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت 577 هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، دمشق 1377 هـ . 1957 م .
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية . فاضل مصطفى السّاقي ، المطبعة العالمية ، القاهرة 1390 هـ . 1970 م .
- الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1420 هـ . 1999 م .
- أصوات العربية بين التحول والثبات . حسام سعيد النعيمي ، دار الحكمة ، الموصل 1989 م .
- أصوات اللغة العربية . عبد الغفّار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1416 هـ . 1996 م .
- الأصوات اللغوية . إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الخامسة 1975 م .
- أصول التفكير النحوي . علي أبو المكارم ، الجامعة الليبية 1973 م .

- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف 1972 م .
- أصول النحو العربي . محمد خير حلواني ، مطبعة الشرق ، حلب 1979م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث – محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة 1973 م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . أبو عبد الله الحسين أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370 هـ) ، طبع إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدرآباد الدّكن ، مؤسسة الأيمان ، د ، ت .
- إعراب القرآن . أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت 338هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية , بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1421 هـ . 2001 م .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت 311 هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الهيأة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة 1963 م .
- الاقتراح في علم أصول النحو . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1418 هـ . 1998 م .
- اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة . فاضل مصطفى السّاقي ، مكتبة الخانجي . القاهرة 1975 م .
- الأمالي . ابن الشجري ، المرشد بالله يحيى بن الحسين (ت 479 هـ) مطبعة الفجالة ، مصر 1376 هـ .
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال . ناصر الدين المالكي ، مطبوع في هامش كتاب (الكشاف) ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت 577 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة 1380 هـ . 1961 م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة السادسة 1974 م .
- الإيضاح العضدي . أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى 1389 هـ . 1969 م .
- الإيضاح في علل النحو . أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) ، تحقيق: مازن المبارك ، مطبعة المدينة ، مصر 1387 هـ . 1959 م .
- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب . أحمد مختار عمر ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان 1972 .
- البحث النحوي عند الأصوليين . مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، بغداد 1980 م .
- البحر المحيط . عبدالله بن يوسف بن حيان الاندلسي الغرناطي (ت 754 هـ) ، نشر مكتبة ومطبعة النصر الحديثة ، السعودية ، الرياض ، د . ت .
- البرهان في علوم القرآن . بدر الدين الزركشي (ت 794 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1400 هـ . 1980 م .
- البغداديات . أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377 هـ) ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، د . ت .
- تاريخ آداب اللغة العربية . جرجي زيدان ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت , د . ت

- تاريخ الخط العربي وآدابه . محمد طاهر الكردي ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة 1938 م .
- تاريخ النحو وأصوله (القسم الأول) ، النحو بين البصرة والكوفة . عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب ، ساهمت جامعة الكويت في نشره د . ت .
- التبيان في إعراب القرآن . أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، د . ت .
- تجديد النحو . شوقي ضيف ، مؤسسة البلاغ ، بيروت 1982 م .
- تجديد النحو ، ونظرة سوداء . أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة ، مصر ، الطبعة الأولى 1406 هـ . 1986 م .
- التذكرة في القراءات . الشيخ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت 399 هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، مطابع الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1410 هـ . 1990 م .
- التطور النحوي للغة العربية . براجستراسر ، حقّقه وعلّق عليه : رمضان عبد التواب ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة 1929 م .
- التعريفات . أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت 816 هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر 1357 هـ . 1938 م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) . محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق : أحمد عبد البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1372 هـ .
- تلخيص المفتاح . محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت 739 هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1350 هـ . 1932 م .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها . فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد 1419 هـ . 1998 .

- الجملة الوصفية في النحو العربي . شعبان صلاح , دار غريب للطباعة والنشر ، مصر 2004 م .
- الجنى الداني في حروف المعاني . حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة دار القبس للطباعة والنشر ، جامعة الموصل 1976 م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل . شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1419 هـ . 1998 م .
- حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب . مكتبة ومطبعة المشهد الحسني ، مصر . د . ت .
- حاشية السيد الشّريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني (ت 816 هـ) في هامش الكشاف للزمخشري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، د . ت .
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني . تحقيق : محمود بن الجميل ، مكتبة الصّفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1423 هـ . 2002 م .
- الحجّة في القراءات السبع . أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (370 هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الثانية 1397 هـ . 1977 م .
- الحدود في النحو . أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت 384 هـ) ، ضمن (ثلاث رسائل في النحو واللغة) حققها وشرحها وعلق عليها: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني , المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد 1388 هـ . 1969 م .
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم . عبد الفتاح أحمد الحمّوز ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى 1405 هـ . 1985 م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1989 م .
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الرابعة 1999 م .
- خصائص مذهب الاندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري . عبد القادر رحيم الهيتي ، دار القادسية للطباعة ، بغداد 1982 م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش . الكوفيون) . عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى 1980 م .
- الخط العربي نشأته ومشكلته . أنيس فريحة ، مطابع المرسلين اللبنانيين 1961 م .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، اعماله ومنهجه . مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد 1960 م .
- دراسات في علم اللغة . كمال بشر ، دار المعارف ، مصر 1969 م .
- دراسات في فقه اللغة . صبحي صالح ، دار العلم للملايين ، بيروت 1981 م .
- دراسات في اللغة . إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد 1961 م .
- دراسات في اللغة والنحو . عدنان محمد سلمان ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد 1991 م .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني . حسام سعيد النعيمي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت 1980 م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . فاضل صالح السامرائي , مطبعة الإرشاد ، بغداد 1390 هـ . 1971 م .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن محمد أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة مخيمر ، القاهرة 1957 م .

- الدّرر اللّوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العلوم العربية . أحمد الأمين الشّنقيطي ، مطبعة دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية 1973 م .
- دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) ، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1969 م .
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء . بتول قاسم ناصر ، دار الشّؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى 1999 م .
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية . على جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الأولى 1984 م .
- ديوان الأحوص الأنصاري . تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مطبعة النعمان ، النجف 1388 هـ .
- ديوان جرير بن عطية . تحقيق نعمان أمين طه ،دار المعارف، مصر 1969 م .
- ديوان ذي الرّمة . تحقيق : عبد القدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية ، دمشق 1972 م .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق : وليم آلورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية 1980 م .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبوالفضل ابراهيم ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة 1984 م .
- الرّد على النحاة . ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنّا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1399 هـ . 1979 م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني . أحمد عبد النور المالقي (ت 702 هـ) ، تحقيق : أحمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق 1395 هـ . 1975 م .

- الزمن في النحو العربي . كمال إبراهيم بدري ، دار أمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى 1404 هـ .
- سر صناعة الإعراب . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) ، تحقيق لجنة من الأساتذة ، شركة و مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى 1374 هـ . 1954 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى 1375 هـ . 1955 م .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي (ت 672 هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1422 هـ . 2001 م .
- شرح التصريح على التوضيح . خالد بن عبدالله الأزهري ، وبهامشه : حاشية يس ابن زين الدين ، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه), د . ت .
- شرح جمل الزجاجي . أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : فوّاز الشعار ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1419 هـ . 1998 م .
- شرح الحدود النحوية . عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ) ، دراسة وتحقيق : زكي فهمي الآلوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل 1988 م .

- شرح خالد الأزهري على(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب . أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761 هـ)) ، مطبوع بهامش (إعراب الألفية) ، المسمى : (تمرين الطلاب) ، لخالد الأزهري ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، مصر د . ت .
- شرح الرّضي على الشافية . محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي (ت 688 هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة 1356 هـ . 1358 هـ .
- شرح الرضي على الكافية . محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي (ت 688 هـ) ، تصحيح وتعليق ، يوسف حسن عمر ، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران 1398 هـ . 1978 م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية 1424 هـ . 2004 م .
- شرح شواهد الشافية . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، مطبعة حجازي ، القاهرة 1356 هـ .
- شرح شواهد المغني . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) , تصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، مكتبة الحياة ، بيروت ،د . ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت 769 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ، الطبعة الرابعة عشرة 1964 م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى . جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة 1962 م .
- شرح الكافية الشافية . جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672 هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية 1402 هـ . 1982 م .
- شرح كتاب سيبويه . أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ،الجزء الاول ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1986 م .
- شرح المفصل . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ) ، الطباعة المنيرية ، القاهرة د . ت .
- شرح المكّودي على الألفية في علمي الصرف والنحو . أبو زيد عبد الرحمن بن علي صالح المكّودي (ت 807 هـ) ، ضبطه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية 1422 هـ . 2002 م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت 686 هـ) ، مطبعة القدّيس جيور جيوس ، بيروت 1312 هـ .
- شذا العرف في فن الصرف . أحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، د . ت .
- شواذ القرآءات . رضي الدين شمس القراء أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري) ، تحقيق : شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، الطبعة الأولى 1422 هـ . 2001 م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . أحمد بن فارس (ت 395 هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت 1963 م .

- ضحى الاسلام . أحمد أمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة العاشرة ، د . ت .
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية . عِوَض المرسي جهاوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1403 هـ . 1982 م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي . طاهر سلمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية 1403 هـ . 1982 م .
- ظاهرة الشّذوذ في النحو العربي . فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات, الكويت ، الطبعة الأولى 1974 م .
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي . علي أبو المكارم، المكتبة الحديثة للطباعة ، القاهرة 1968 م .
- الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز . صاحب أبو جناح ، مطبعة جامعة البصرة 1408 هـ . 1988 م .
- العجالة في علم النحو ، الشيخ عبد الجليل آل جميل ، مطبعة العاني ، بغداد 1375 هـ . 1956 م .
- العُرف الطّيب في شرح ديوان أبي الطيّب المتنبي . الشيخ ناصيف اليازجي ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثانية د . ت .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبوعات جامعة الكويت ، مكتبة أم القرى ، الطبعة الأولى 1984 م .
- علل النحو . أبو الحسن بن عبد الله بن الورّاق (ت 381 هـ) ، تحقيق : محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، جمهورية العراق 2002 م .
- علم اللغة العام (الأصوات) . كمال بشر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة 1979 م .

- عيسى بن عمر الثقفي ، نحوه من خلال قراءته ، صباح عباس السالم ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى 1395 هـ . 1975 م .
- العين . الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت 175 هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد 1986 م .
- فصول في فقه العربية . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانيه 1404 هـ . 1983 م .
- الفعل زمانه وأبنيته . إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية 1400 هـ . 1980 م .
- فقه اللغة . عبد الحسين المبارك ، مطبعة جامعة البصرة ، 1986 م .
- فقه اللغة . علي عبد الواحد وافي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الطبعة الرابعة 1956 م .
- فقه اللغة العربية وخصائصها . اميل بديع يعقوب ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، الطبعة الثانية 1999 م .
- فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي ، دارالعلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1983 م .
- في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية . غالب المطلبي دار الحرية للطباعة ، بغداد 1984 .
- في أصول النحو . سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، الطبعة الثانية 1957 م .
- الفهرست . أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب بن النديم (ت 385 هـ) ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة 1938 م .
- في اللهجات العربية . إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1965 م .

- في النحو العربي دراسة تطبيقية . فتحي عبد الفتاح الدّجني ، دار غريب للطباعة ، القاهرة د. ت .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث . مهدي المخزومي ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، الطبعة الأولى 1386 هـ . 1966 م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه . مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، الطبعة الثانية 1964 م .
- قصة الكتابة العربية . إبراهيم جمعة ، دار المعارف ، القاهرة 1947 م .
- القوافي . سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215 هـ) ، تحقيق : عزة حسن ، مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق 1970 م .
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم . سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2003 م .
- الكتاب . سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1977 م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538 هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، د . ت .
- اللامات . أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) ، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية 1985 م .
- لسان العرب . جمال الدين بن منظور (ت 711 هـ) ، دار صادر ، بيروت 1955 م .
- لحن العوام . أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت 379 هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى 1964 م .

- اللغة – فندرس ، ترجمة الدواخلي والقصّاص ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة 1950 م .
- اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية 1979 .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية 1971 م .
- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة . حسن عون ، مطبعة رويال ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى 1952 م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية . عبده الراجحي ، دار المعارف ، مصر 1968 م .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة . غالب فاضل المطَّلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد 1987 م .
- لهجة قبيلة أسد . علي ناصر غالب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى 1989 م .
- ما ينصرف وما لاينصرف . أبو اسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج (ت 311 هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، القاهرة ، 1391 هـ . 1971 م .
- المباحث اللغوية في العراق . مصطفى جواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الثانية 1965 م .
- مجاز القرآن . أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 208 هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، دار الفكر ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1390 هـ . 1970 م .
- مجالس ثعلب . أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291 هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية 1960 م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطابع التجارية، القاهرة 1424 هـ . 2004 م .
- المحكم في نقط المصاحف . عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) ، تحقيق : عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق 1379 هـ . 1960 م .
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . محمد الأنطاكي ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، الطبعة الأولى 1392 هـ . 1972 م .
- مختصر الصرف . عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ، د . ت .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية . عبد المجيد عابدين ، مطبعة الشكشي بالأزهر ، مصر ، الطبعة الأولى 1951 م .
- المدخل إلى علم اللغة (ومناهج البحث اللغوي) . رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1403 هـ . 1982 م .
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها . عبد الرحمن السيّد ، دار المعارف ، مصر 1388 هـ . 1968 م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1406 هـ . 1986 م .
- المرتجل . أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت 567 هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، منشورات دار الحكمة ، دمشق 1392 هـ . 1972 م .
- المزهر في علوم اللغة وانواعها . جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، د . ت .

- المسائل الشيرازيات . أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، جامعة عين شمس ، القاهرة 1976 م .
- المسائل العسكريات . أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق :علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، الطبعة الثالثة 1982 م .
- المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت 769 هـ) تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى 1402 هـ . 1982 م .
- مشكل إعراب القرآن . أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تحقيق : ياسين السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق د . ت .
- مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية وخططي بغداد الفرد . وحيد بهاء الدين ، مطبعة النعماني ، النجف الأشرف ، العراق 1971 م .
- مصطفى جواد وجهوده اللغوية . محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الثانية 1987 م .
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية . عبد العزيز الصّيغ ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، الطبعة الأولى 1421 هـ . 2000 م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط . جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق ، نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد 1977 م .
- معاني القرآن . أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الاوسط (ت 215 هـ) ، قدّم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1423 هـ . 2002 م .

- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ، مطبعة دار الكتب المصرية 1374 هـ . 1955 م ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، والهيأة المصرية العامة للكتاب 1972 م .
- معاني النحو . فاضل صالح السامرائي ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، الطبعة الاولى ، د . ت .
- معجم شواهد العربية . عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى 1392 هـ . 1972 م .
- المعجم الميسر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض . محمد أمين ضناوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1420 هـ . 1999 م .
- المعجم الوجيز . مجمع اللغة العربية ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ، دار التحرير للطبع والنشر ، مصر 1989 م .
- مع النحاة ، وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها . صلاح الدين الزعبلاوي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، الطبعة الأولى 1992 م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1972 م .
- مفاتيح العلوم . الإمام الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي (ت 387 هـ) ، عنى بتصحيحه : إدارة الطباعة المنيرية ، مطبعة الشرق ، مصر ، 1342 هـ .
- المفصل في علم العربية . جار الله أبو القاسم محمد عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، مطبعة التقدم ، مصر 1323 هـ .

- المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية 1982 م .
- المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة 1385 هـ . 1388 هـ .
- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد . عبد الله العلايلي ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، د . ت .
- المقرّب . ابن عصفور علي بن مؤمن (ت 669 هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى 1971 م .
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار . أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) ، تحقيق : محمد احمد رحمن ، مكتبة الدراسات الإسلامية 1940 م .
- من أسرار اللغة . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة 1972 م .
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . نعمة رحيم العزاوي ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي ،بغداد 1421 هـ . 2001 م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (في هامش شرح ابن عقيل) . محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الرابعة عشرة 1964 م .
- المنصف في شرح تصريف المازني . أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العامة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1419 هـ . 1999 م .

- المنهج الصوتي للبنية العربية . عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت 1400 هـ . 1980 م .
- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1404 هـ . 1984 م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، مطبعة المدني ، د . ت .
- النشر في القراءات العشر . شمس الدين بن الجزري (ت 833 هـ) ، تصحيح : علي محمد الضّباع ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، د . ت .
- النحو العربي ، نقد وبناء . إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت 1968 م .
- النحو العربي والدرس الحديث . عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1979 م .
- نحو الفعل . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد 1392 هـ . 1972 م .
- النحو الوافي . عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السادسة 1979 م .
- نحو وعي لغوي . مازن المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1399 هـ . 1979 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1418 هـ . 1998 م .

- الوجيز في فقه اللغة . محمد الأنطاكي، مكتبة الشّهباء للطباعة والنشر والتوزيع ، حلب 1389 هـ . 1969 م .
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان . شمس الدين بن خلكان (ت 681 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة 1367 هـ . 1948 م .

المجلات والدوريات والمحاضرات

- الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية . الشيخ علي الجارم ، مجلة مجمع اللغة ، القاهرة ، ج 7 ، 1953 م .
- النونات في اللغة العربية ، وظيفتها ، ودلالتها ، مجهد جيجان الدليمي ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ، مطبعة الأمة ، بغداد ، العدد / 5 ، 1990 م .
- النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية . مصطفى جواد ، مجلة المعلم الجديد ، وزارة التربية ، بغداد ، مج 13 ، 1950 م .
- محاضرات الدكتور عبد الرحمن حاج صالح في اللسانيات في دبلوم الدراسات العليا ، جامعة دمشق 1975 م .

Ministry of Higher Education and Scientific Research-University of Baghdad

Form: Its Impact and Significance in the Grammatical Lesson

A DISSERTATION
SUBMITTED TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION-IBN RUSHED- THE UNIVERSITY OF BAGHDAD IN PARTIAL FULFILMENTOF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY IN ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

By
Khalid Abbass Hussein Al-Sayyab

Supervised by
Prof.Qais Ismael Mahmoud Al-Awsi

2005

مُلخّصُ الأطروحةِ باللّغةِ الانجليزيّة

Abstract

Formalistic phenomena are regarded as a prominent feature in Arabic grammar that had a remarkable impact on the evolution of the grammatical lesson issue, its development, the identification of its track, and the handling of language issues.

The researcher had a propensity to study the manifestations of form, probe their impact in this lesson , determine what are the attitudes it engendered as well as points of disparity,argument,criticism, and balance that were initiated by premodern or modern grammarians which collectively formed a methodology wherein some of its manifestations can be described as based on the observation of the surface structure form or its external outlook so as to reach the general rules that govern it. It tries also to get at what significance the form has which relates it to its meaning or grammatical structures.

Three interrelated features have been chosen which no sentence can stand in isolation of and they are and the structural position i.e. the word is positioned in the sentence in a way that affects the grammatical rule which will in turn influence the track of meaning.

These chosen formalistic features are referred to as form. In recent years ***form*** is a widely used term by modernists like Dr.Tamam Hassaan, Dr.Abdul-Rahman Ayoob, and Dr.Fadhil Al-Saqi …...etc.

The dissertation comprises of an introduction, three chapters and a conclusion.

Chapter One is entitled " Case Signs in the Grammatical Structure." which itself divides into three subdivisions:

- "The impact of case signs in forming the grammatical lesson issue"
- "Phonological interpretation of the case signs at the end of speech
- The significance of case signs on meaning'

Chapter Two is entitled "Nunnation Aspect". it has two subdivisions: "The nunnation divisions" and "The Relationship of Nunnation to the Grammatical Structure".

Chapter Three is entitled "the aspect of position in a clause". It has six subdivisions:

- "The impact of position on directing the sentence and its divisions"
- "The impact of position on directing the verb and subject clauses"
- "The impact of position on directing the subject of the nominal clause and predicate clause"
- "The impact of position on directing the descriptive clause beginning with that has a subject case quality replacing the predicate"
- The impact of position on directing the semi-clause"

- "The impact of position in allowing the beginning with an indefinite noun"

The conclusion explains the most significant results of the research which are as follows:

- the research concluded that the form manifestations have a prominent role in forming the grammatical lesson issue.
- The case signs seem to have occupied an ample space in the grammatical lesson issue because they led to the identification of its track.
- The nunnation aspect can be correctly regarded as a phonological sign which characterize the word because this feature has a link to the speech act.
- The formalistic position the word has in the clause has an impact on its grammatical function or its grammatical meaning.